undp

وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

أقضية لبنان

الهرمل

(محافظة البقاع)

14

إعداد



مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية
ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

اهداءات ٢٠٠٢

مركز دراسات و البحوث الدول النامية

أ.د/ مصطفى السيد

أقضية لبنان

الخصائص السكانية

والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء الهرمل

(محافظة البقاع)

14

وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

undp

أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء الهرمل

(محافظة البقاع)

14

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

الطبعة الأولى
بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو
تنفيذ: محمد حاوي، محمد مجذوب.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تندرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية، وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضية ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات.

وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن مناهجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتبويم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيِّب قضاء الهرمل

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. علي الموسوي،الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الرابع

شارك في جمع المعلومات:

مهدي جعفر، مركز الخدمات الإنمائية - الهرمل

هيام شمص، مركز الخدمات الإنمائية - الهرمل

مراجعة بيانات ومعلومات:

توفيق أبو زيد

المحتويات

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامة

١-١ الموقع في المحافظة:

يقع قضاء الهرمل في أقصى الشمال الغربي من محافظة البقاع أما حدوده فهي:

من الشمال: الجمهورية العربية السورية.

من الشرق والجنوب: قضاء بعلبك.

من الغرب: سلسلة جبال لبنان الغربية والتي تفصله عن قضاءي عكار والضنية.

١-٢ الحدود ضمن المحافظة:

إن قرى القضاء الواقعة على حدوده الشمالية مع الجمهورية العربية السورية من الشرق إلى الغرب هي: حوش السيد علي، القصر، قنافذ، الهوشرية، المرامغ، الصفاوي وقلد السبع.

وعلى حدوده الشرقية والغربية مع قضاء بعلبك من الشمال إلى الجنوب هي:

بيت حيرا، بيت الطشم، الشواغير، جسر العاصي، رأس العاصي (مزرعة عين الزرقا)، وادي النيرة، مراح القريطة، فعرا، المعيصرة.
ومن الجنوب إلى الغرب: وادي فعرا، الخرايب، وادي العصي، مراح الشعب ومراح العبد[1].

١- في كل الخرائط المعتمدة رسمياً في لبنان تشكل فعرا ووادي فعرا جغرافياً جزءاً من قضاء الهرمل إلا أنهما من الناحية الإدارية تتبعان قضاء بعلبك.

وعلى حدوده الغربية مع قضاءي الضنية وعكار من الجنوب إلى الشمال هي:

الجباب الحمر، عين الحور ومرجحين (مع الضنية)، النعناعة، المعبور، كرم سباط، الرويمة مع عكار[1].

٢-٢ المعالم الطبيعية المشهورة محلياً والتي تفصل بين الأقضية:

يشكل مجرى نهر العاصي (وادي العاصي) الذي يعلو عن سطح البحر ٤٥٠ متراً حدوداً طبيعية مشهورة نفصل قضاء الهرمل عن قضاء بعلبك من الجهة الشرقية.

أما من الناحية الجنوبية فهناك سلسلة من الأودية منها: وادي النيرة، وادي فعرا، وادي العصي وهي تشكل حاجزاً طبيعياً مع قضاء بعلبك.

أما من ناحية الغرب فتشكل القرنة السوداء (٣٠٨٨م)، وهي أعلى قمم لبنان (جبل المكمل) وتحديداً منطقة عريض البركة المعروفة محلياً، الحد المشترك مع قضاء الضنية وإلى الشمال منها تشكل قلعة عروبا (١٩٤٧م) (جبل القموعة) حداً مشتركاً مع قضاء عكار.

أما من ناحية الشمال فإن «ساقية جوسي» تشكل الحدود الطبيعية الفاصلة مع الجمهورية العربية السورية.

١-٣ مركز القضاء:

إن مركز قضاء الهرمل هو مدينة الهرمل.وهي تبعد عن العاصمة بيروت (١٤٤ كلم) وعن مركز المحافظة (زحلة) (٨٥ كلم) وعن مدينة بعلبك (٥٥ كلم)وعن أقرب مدينة سورية، وهي مدينة القصير، (٣٥ كلم تقريباً).وتبعد عن أشهر مدينة سورية في تلك الناحية، مدينة حمص، (٥٨ كلم) تقريباً.

١- كذلك في الحدود مع عكار فالرويمة هي آخر قرية تابعة جغرافيا لقضاء عكار أما من الناحية السكانية الاجتماعية فهي مرتبطة بقضاء الهرمل (سكانها من عشيرة الجعافرة) وتعتبر الحميري فعلياً آخر قرية في الهرمل إدارياً وجغرافياً.

١-٤ مساحة القضاء:

تبلغ مساحة قضاء الهرمل الإجمالية ٥٦٧١٦ هكتاراً[١].

١-٥ الطبيعة الجغرافية والمناخية:

٥-١ الموقع:

تشكل محافظة البقاع ومن ضمنها قضاء الهرمل ما يسمى «المنطقة الداخلية من لبنان» وهي منطقة تقع في وادٍ بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية. وتنفتح في الشمال، الذي يضم قضاء الهرمل والقسم الشمالي من قضاء بعلبك، على الصحراء السورية. ويلعب هذا الموقع الجغرافي دوراً هاماً في تحديد مناخ محافظة البقاع بشكل عام وقضاء الهرمل تحديداً. ويشكل القضاء جزءاً من السفح الشرقي الشمالي لسلسلة جبال لبنان الغربية في مواجهة السفح الغربي للسلسلة الشرقية.

٥-٢ المناخ:

يوجد في القضاء منطقتان مناخيتان. ويرتبط التمايز المناخي بينهما بمتغير الارتفاع لكل منهما. وتضم المنطقة الأولى مدينة الهرمل (٧٠٠م) وسهلها وخصوصاً القسم الشمالي من المنطقة وتضم المنطقة الثانية منطقة الجرد والتي يتراوح الارتفاع فيها بين ١٤٠٠ و١٩٥٠ متراً.

ويسود في المنطقة الأولى «المناخ الصحراوي الجاف» وفي المنطقة الثانية «المناخ المتوسطي للجبال الداخلية العالية الباردة»[٢].

تلعب مورفولوجيا سلسلة جبال لبنان الغربية تحديداً دوراً مهماً في كمية هطول الأمطار في محافظة البقاع، ومنها قضاء الهرمل.ويشكل القسم الشمالي من

---

١ - وزارة الزراعة والفاو: الإحصاء الزراعي للعام ١٩٩٦ يستغرب عدم وجود تحديد دقيق لمساحة القضاء حيث ان دليل القرى اعتبرها ٧٣١,٠٠٥٢كلم٢ أي ٧٣١٠٠ هكتار.

٢- فاعور، علي: أطلس لبنان، دار المؤسسة الجغرافية، بيروت. طبعة أولى ١٩٩٣، ص١٢.

هذه السلسلة القسم الأكثر ارتفاعاً (القرنة السوداء (٣٠٨٨م) ثم تبدأ بالانحدار كلما اتجهت جنوباً. ويمنع ارتفاع الجبال، على حدود قضاء الهرمل، انتقال الرياح الغربية المحملة بالأمطار والتي تصطدم بهذه الجبال فتهطل أمطاراً على المقلب الغربي للسلسلة وعلى المنطقة الجبلية العالية في القضاء حيث تصل كمية الأمطار السنوية في هذه المرتفعات إلى حدود ١٠٠٠مم. ثم تتراوح هذه الكمية بين ٤٠٠-٦٠٠مم سنوياً في أماكن أقل ارتفاعاً لتصل إلى معدل ٢٥٠مم[1] في مدينة الهرمل وسهلها الشمالي والشرقي تحديداً، وهي من أقل المعدلات في لبنان باستثناء منطقة القاع -الفاكهة المحيطة بالقضاء[2]. وهذا ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي الأساسي الزراعي لتلك المنطقة وبالتالي على الأحوال المعيشية للسكان.

أما المعدلات الاستثنائية لهطول الأمطار في الهرمل فهي للحد الأعلى ٢٩٨مم في عام ١٩٤٤ والحد الأدنى ٩٣مم في عام ١٩٦٠[3] وهي سنة جفاف شديد شكلت عاملاً طارداً رئيسياً من المنطقة إلى مدينة بيروت القطب الجاذب في تلك الفترة.

أما فصول المتساقطات فهي في الخريف (٧ أيام) في الشتاء (٢٣ يوماً) وفي الربيع (١١ يوماً)[4] أي بمعدل ٤١ يوماً في السنة وهو معدل متدنٍ جداً. أما اشهُر المتساقطات فيبينها الجدول الآتي:

---

١ - فاعور، علي: أطلس لبنان، مرجع سابق، ص١٤.

٢- للمقارنة مع الأقضية الأخرى في لبنان راجع بولس، بولس: وجه لبنان في معالمه الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٥ (وانظر الملحق رقم ١).

٣- مصلحة الارصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني ومرصد كسارة: أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، سنة ٢١ص.٢١. لقد اعتمدت المعدلات الخاصة بمنطقة الفاكهة لأن الهرمل غير مذكورة ويعتبر وضع الفاكهة هو الأكثر تمثيلاً للهرمل بالنسبة لمعدلات هطول الأمطار ولفصول المتساقطات.

٤- المرجع نفسه، ص١٥.

الجدول رقم (١): توزع الأشهر في الهرمل حسب كمية المطر وعدد الأيام الماطرة (بالملم) (١٩٣٢-١٩٧٠)[1]

الأشهر	ك٢	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	ت١	ت٢	ك١	المعدل السنوي	المجموع السنوي
الأيام والكمية														
كمية الأمطار	٥٤	٤٢	٣١	٢٢	١١	٠,٥	صفر	٠,٥	١	١١	٢٤	٤٣	٢٤٠	–
الأيام الماطرة	٩	٦	٥	٤	٢	–	–	–	–	٣	٤	٨	–	٤١

الحرارة في القضاء «معتدلة وتتراوح بين ٥ , ٥ درجات في شهر كانون الثاني و٣,٢٦ درجة في آب مع إمكانية حدوث صقيع دائم طوال الفترة الممتدة من تشرين الثاني إلى شباط»[2]، كما أن المنطقة تعاني من الصقيع الربيعي خصوصاً في جرود الهرمل والذي يضر بالمزروعات عموماً وزراعة الأشجار المثمرة تحديداً.

٥-٣ التربة:

تتباين تربة القضاء فهي «حمراء خصبة» في وادي العاصي والمنطقة الجردية و«حمراء قاتمة كلسية ومتوسطة الخصب» في الجنوب و«سمراء قليلة الخصب» في الشمال.

٥-٤ التضاريس: أعلى جبال القضاء وأوديته الخاصة والمشتركة:

يغلب على مورفولوجيا قضاء الهرمل الطابع الجبلي. فالقضاء بشكل إجمالي موجود على مرتفع تتداخل فيه الوديان والتلال وتتدرج في ارتفاعها لتصل إلى أعلى قمم لبنان. وأغلب وديانها وجبالها وعر المسالك.

أ - الجبال:

إن أعلى جبال القضاء المشتركة هي التي تشكل حداً فاصلاً بينه وبين قضاء الضنية (محافظة الشمال) ومنها جبل المكمل وهو الأكثر ارتفاعاً بين الجبال

١ – كمية الأمطار مأخوذة من بولس بولس: وجه لبنان في معالمه الحضارية والثقافية والسياحية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٥.

٢ – غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية: تحديات المستقبل، لا مطبعة، زحلة، ١٩٧٢، ص٥٨.

اللبنانية (القرنة السوداء ٣٠٨٨م) ويسمى السفح الشرقي منها عريض البركة (٢٨٦٩م) ثم قرنة الزحطة (٢٢٥٢م) أما قرنة عروبا (قلعة عروبا ٢٢١٦م) فهي تشكل حداً فاصلاً مع قضاء عكار.ومن الجبال المشتركة أيضاً في جنوب القضاء والتي تشكل حداً فاصلاً جبل فعرا (٢١٩٣م). أما أعلى جبال القضاء الخاصة فهي قرنة السندان (١٩٧٥م) وجبل الشربين المعروف محلياً باسم جبل ناصر الدين (١٩٤٧م).

ب- الأودية:

الأودية المشتركة مع قضاء بعلبك هي: وادي العصي، ووادي فعرا، وادي النيرة ووادي العاصي.

ومع قضاء عكار: وادي الدمدوم.ومع قضاء الضنية: وادي جهنم.أما الأودية الخاصة فهي عديدة وأهمها: بنيت، الكرم، التركمان، الرطل، الشربين، فيسان، المعبور والجوز[1].

وفي ضوء هذه المعطيات الجغرافية ينقسم قضاء الهرمل إلى ثلاث مناطق معروفة تاريخياً هي:

المنطقة الأولى: الجرود والوديان، المنطقة الثانية: السهل، والمنطقة الثالثة: مدينة الهرمل.

١-٦ قرى القضاء:

تواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحديد عدد قرى قضاء الهرمل.أحد مصادر هذه الصعوبة الالتباس الناشئ عن عدم تحديد معنى القرية والمصدر الآخر

١ - فيشكل كل من هذه الأدوية مجالاً عشائرياً تحكم فيه إحدى العشائر سيطرتها. وهي تتوزع على الشكل الآتي: وادي النيرة ووادي بنيت (دندش). وادي التركمان ووادي الرطل (علو) وادي الجوز (ناصر الدين) وادي فيسان ووادي المعبور (جعفر) وادي الشربين (ناصر الدين في قسم منه وجعفر في القسم الآخر). وادي الكرم (فخر الدين). وهناك أودية محلية أخرى عديدة منها: وادي الهوة (جباب الحكمر العقارية). وادي الغنم. وادي القطارة (منطقة زغرين العقارية) وادي الفون ووادي مقل بوجرة (منطقة شربين العقارية) وأودية العين. الدبور والعسري.

هو التضارب[1] في أعداد هذه القرى سواء بالنسبة للمصادر الرسمية أم غير الرسمية وقد طال التضارب هذا بعض أسمائها.كذلك فإن مقارنة أسماء هذه القرى مع ما هو مدون على الخرائط وحتى مقارنة ما أوردته الخرائط مع بعضها البعض يضعنا أمام تناقضات تدعو للتساؤل والتعجب في مطلع القرن الحادي والعشرين[2].

على الرغم من هذه الصعوبات توصلت من خلال مقارنة ما تجمع لدي من معطيات وثائقية مع معطيات ميدانية إلى لائحة تضم مدينة واحدة و(٦٣) قرية ومزرعة و(١٥) مراحاً[3] سأوردها بحسب الترتيب الأبجدي دون اعتبار لـ« أل» التعريف: مدينة الهرمل. أما القرى فهي البريج، بريصا، البستان، البويضة، بيت حيرا، بيت الطشم، بيت علوه، بيت عواد، تل مسعود، الجباب الحمر، جسر العاصي، جوار الحشيش، حرف السماقة، حريقة (الرشعيني)، حريقة (علوه)، حريقة (ناصر الدين)، الحميري، حوش السيد علي، الخرايب، خربة البطن، الدمدوم، رأس العاصي، زغرين، زغرين الفوقا (البعول)، الزكبة، الزويتيني، سهلات الماء، سهلة الفون، السوح، السويسة، شربين الفوقا، شربين التحتا، شعب البير، الشلمان، الشنقارة، الشواغير، الصفاوي، العسري، فيسان، قريطة، القرينة، القصر، قلد السبع، قنافذ، الكنيسة، الكواخ، المرامغ، مرجحين، مرد الياس، المشرف، مزرعة سجد، مزرعة الفقية، المعلقة، المعيصرة، المنصورة، الناصرية، النيرة، الهوشرية، وادي بنيت، وادي التركمان، وادي الدبور، وادي الرطل، وادي العصي.أما المراحات فقد حذفت ما تأكد لي من أكثر من مصدر ميداني خلوها من

١ - ورد في الجريدة الرسمية عام ١٩٧١ اسم ٣٦ قرية واسم مدينة الهرمل والقرى الـ٣٦ إحداها مكررة فتبقى ٥٢. وفي دليل القرى ورد اسم ٧٧ قرية ومراح ومدينة الهرمل وذلك دون التمحيص بالأسماء، وفي كتاب وجه لبنان لبولس بولس ورد اسم ٢٨ قرية (من ضمنها ٢ قرى هي في قضاء بعلبك) وفي «أعرف لبنان» لعفيف مرهج ورد ذكر ١٤ قرية وقد اقتصر على ذكر الأودية دون ذكر القرى التي تكونها.

٢- لدى مراجعتي إحدى الخرائط تبين أن حوش السيد علي، وهو قرية حدودية مع سوريا، لم يكن كذلك على الخريطة وإنما هو وضع بعيداً عن الحدود وقد فصلته عنها قريتين أخريين!! أضف الى ذلك التسميات المتكررة في الخرائط لمزارع أو غيرها من التجمعات التي لم يكن فيها أحد ولا تزال مسجلة وكأنها مأهولة.

٣- لقد أكد لي المحقق الميداني أن مراح العين ومراح عباس (٢١ منزلاً) تحول كل منهما الى قرية وبذلك يرتفع عدد القرى الى ٥٦ وينقص عدد المراحات الى ١٣. وعلى الرغم من الجهد المبذول إلا أنني لا اعتبر أنني توصلت إلى لائحة نهائية غير قابلة للتعديل طالما أنني لم أتمكن عبر المحقق الميداني من زيارة كل المراحات وهو عمل يتطلب جهوداً وتكاليف.

السكان حتى صيفاً.أما المراحات الحالية فهي: مراح أيوب، مراح البرغش (رأس عقبة الرطل)، مراح حنا، مراح حنظل، مراح السياد، مراح الشعب، مراح الشنين، مراح الضليل، مراح طورون، مراح طيرحنا، مراح عباس، مراح العين[1] مراح القرنة، مراح النواس، مراح ياسين.

١-٧ الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة:

تتمركز كل الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة في مدينة الهرمل (باستثناء بلدية ومخفر في بلدة القصر).أما الإدارات المتواجدة في القضاء فهي الآتية:

إدارات حكومية أمنية: ثكنة الهرمل العسكرية، مركز الأمن العام، فصيلة درك الهرمل، مخفر درك القصر.

إدارات حكومية مدنية: القائمقامية، قلم نفوس الهرمل (الأحوال الشخصية)، الدفاع المدني، المحكمة المدنية، المحكمة الجعفرية، محتسبية مال الهرمل، مركز الشؤون الاجتماعية، مركز الضمان الاجتماعي، مركز تعليم حياكة السجاد، مركز تأهيل الإنتاج الزراعي، مكتب الإنتاج الحيواني، مستوصف وزارة الصحة العامة، مستشفى الهرمل الحكومي، مكتب البرق والبريد، مركز الهاتف في الهرمل، سنترال مرام العرب وفيسان، الوكالة الوطنية للإعلام، مكتب أمين السجل العقاري المعاون، مكتب طبابة القضاء، إضافة إلى ١٦ مدرسة رسمية ابتدائية و٩ مدارس ابتدائية ومتوسطة منتشرة في قرى القضاء وابتدائية ومتوسطة وثانوية ودار معلمين ومهنية في مدينة الهرمل.

مؤسسات عامة: بلدية الهرمل (أنشئت عام ١٨٩٨)، مؤسسة كهرباء لبنان، مصلحة مياه بعلبك الهرمل (مكتب الهرمل).بلدية القصر.وعلى مستوى التمثيل البلدي يحتل «قضاء الهرمل مركزاً متدنياً استثنائياً (٧٪).أما قضاء

---

١ - المراح هو مسكن مؤقت يستعمل خصوصاً في الصيف من قبل المزارعين أو الرعاة. وهكذا تهجر أغلبية المراحات شتاءً، خصوصاً تلك الموجودة في المناطق العالية. وقد تطور بعض هذه المراحات إلى قرى وعددها قليل والبعض الآخر زال من الوجود والقسم الثالث يشكل المراحات الفعلية.

عكار فهو من حيث عدد القرى المطلق القضاء الأدنى تمثيلا»[1].

الملحق رقم (١): لائحة بأسماء بعض قرى قضاء الهرمل بحسب ارتفاعها عن سطح البحر وبعدها عن كل من العاصمة بيروت ومركز المحافظة ومركز قضاء بعلبك[2]

البلدة	ارتفاع	بيروت	زحلة	م ق	سكان	منازل	ناخبون	بلدية
بويضة	٦٧٥	١٤٨	٩٨	٥	٤٠٠	٦٠	١٥٠	–
بيت الطشم	٧٥٠	١٥٠	١٠	١٠	٥٠٠	٥٠	١٥٠	–
حوش السيد علي	٦٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥	١٥٠	٢٠	٦٠	–
زويتيني	١٢٥٠	١٥٢	١٠٢	٩	١٠٠٠	٥٠	٢٠٠	–
سهلات الماء	٨٥٠	١٥٧	١٠٧	١٤	٢٠٠	٢٥	٨٥	–
شربين/ بريصا/ مرجحين	١٠٠٠	١٥٣	١٠٣	١٠	٤٠٠٠	٨٠٠	٧٥٠	–
شواغير/ الطشم	٦٠٠	١٤١	٩١	٦	٥٠٠	٥٠	١٥٠	–
كواخ	٩٠٠	١٥٤	١٠٤	١١	١٢٠٠	١٥٠	٤٥٠	–
مراح العين	٨٠٠	١٦٣	١١٣	٢٠	٣٠٠	٥٠	٦٥	–
مزرعة سجد	١٢٠٠	١٤٨	٩٨	٥	٣٠٠	٥٠	١٠٠	–
معيصرة	١٢٥٠	١٣٥	٨٥	٣٥	١٥٠	٢٥	٥٠	–
هرمل	٧٥٠	١٤٣	٩٣	٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٩٨
وادي الكرم	١٢٠٠	١٥١	١٠١	٨	١١٠٠	١٠٠	٤٠٠	–
وادي فعرة	١١٥٠	١٥٠	١٠٠	٢٥	١٠٠٠	٧٠	٣٠٠	–

ملاحظة: لائحة بأسماء بعض قرى قضاء الهرمل كما وردت متفرقة في موسوعة «اعرف لبنان» لعفيف مرهج وقد تم تصنيفها بجهد شخصي مني وبالتعاون مع د.رفيق الكرك.وهي بالطبع لائحة غير مكتملة إلا أنها تعطينا بعض المعلومات عن أهم القرى في القضاء.مع ملاحظة عدم الدقة في تعداد القرى حيث هناك قريتان مستقلتان وضعتا في ترتيب واحد (شواغير/الطشم) كذلك (شربين/بريصا/مرجحين).

١ – غصين، انطوان: لوائح وخرائط في كتاب بول سالم وآخرون: واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٢٧.

٢– مرهج، عفيف: اعرف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، مطابع مؤسسة الأرز للطباعة، بيروت، ك١، ١٩٧١.

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

٢-١ عدد السكان:

يقدّر عدد سكان قضاء الهرمل المسجلين ما يقارب ٧٨ ألف شخص[1] أما عدد المقيمين فقدر عام ١٩٩٦ بـ٣٨٩٧٤ شخصا[2] أي ما نسبته (١,٢٥٪) من مجموع المقيمين في لبنان و(٩,٧٪) من مجموع المقيمين في محافظة البقاع والمقدر عددهم بـ٣٩٩٨٩٠ شخصاً[3]. وهو يأتي في الترتيب الرابع بعد أقضية بعلبك (٣٩,٢٪)، زحلة (٣١٪)، البقاع الغربي (١٣,٩٪) أما قضاء راشيا فيمثل (٥,٩٪) وهو يأتي مباشرة بعد قضاء الهرمل.

وتقدر الكثافة السكانية[4] في الهرمل بـ٥٣ شخصاً/كلم٢.وهي تعتبر كثافة متوسطة حسب تصنيف الجغرافيا السكانية للكثافة، ولكنها تعتبر كثافة قليلة مقارنة مع الكثافة العالية في لبنان (٢٩٧,٧ شخصاً/كلم٢) وفي قضاء زحلة (٣٠٠ شخص/كلم٢).وهذه الكثافة تشير إلى هامشية القضاء وعدم جاذبيته للسكان إلا أن هذه الكثافة ترتفع في مدينة الهرمل، بشكل أساسي، وتقل في منطقة الجبال والوديان.

---

١ - لقد احتسبت عدد المسجلين بالطريقة الآتية: استناداً الى عدد الناخبين المسجلين في لوائح الشطب من ٢١ سنة وأكثر والبالغ ٣٢٢٤١ (راجع كمال فغالي، الانتخابات النيابية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج بيروت، ك٢، ١٩٩٩) واستناداً الى مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن تم احتساب نسبة من هم بعمر ما دون ٢١ سنة ونسبتهم (٤٩،٣٥٪) وتم جمع ما تمثله هذه النسبة من عدد الناخبين مع مجموع عدد الناخبين ثم قدرت عدد أولاد النازحين والمسجلين في نفوس الهرمل بـ١٤٣٤٦ فكان العدد التقديري للسكان المذكور أعلاه.

٢- راجع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيروت، ١٩٩٦-١٩٩٤، ص١٩.

٣- المرجع السابق. قدّر عدد اللبنانيين المقيمين في البقاع بـ ٢٨٨١٥٢ شخصاً

٤ - تختلف الكثافة السكانية بحسب تقدير عدد السكان من جهة وتقدير المساحة من جهة ثانية وقد اعتمدت التقدير الذي قدمه مسح المعطيات كما أن هناك من يقدر المساحة بـ ٨٢٩كلم٢ وآخر بـ ٥٦٧ كلم٢ فتكون الكثافة للأولى ٤٧ شخصاً/كلم٢ و٦٨شخصاً/كلم٢ للثانية.

٢-٢ توزع المقيمين بحسب الجنسية:

يشكل اللبنانيون المقيمون في الهرمل ما نسبته (٩٩,٧٦٪) مقابل (٩٥,٧٥٪) في لبنان، أما نسبة غير اللبنانيين، وعددهم ٩٢ شخصاً، فتبلغ (٠,٢٤٪) من بينهم ٨٢ شخصاً (٠,٢١٪) من جنسيات عربية و١٠ أشخاص من جنسيات أوروبية (٠,٠٣٪) ولا تتواجد أية جنسية أخرى في القضاء.

ويدلنا ذلك على التواصل الضعيف لمجتمع الهرمل مع المجتمعات (الجنسيات) الأخرى، لا بل على الانغلاق النسبي، والسبب هو هامشية وعدم جاذبية هذا القضاء على صعد عديدة وتحديداً على الصعيد الاقتصادي.

٢-٣ توزع السكان بحسب الجنس والعمر:

يتوزع المقيمون في القضاء بحسب الجنس والعمر على الشكل الآتي:

الجدول رقم (١): توزع المقيمين في قضاء الهرمل بحسب الجنس والعمر عام ١٩٩٦ (٪) [1]

الجنس / الفئة العمرية	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٠-١٤	٦٩٥٦	٣٦.١٢	٦٩٣٦	٣٥.١٨	١٣٨٩٢	٣٥.٦٥
١٥-٢٩	٦٠٥٩	٣١.٤٦	٦٠٢٨	٣٠.٥٧	١٢٠٨٧	٣١.٠١
٣٠-٦٤	٥٢١٢	٢٧.٠٧	٥٧٨٣	٢٩.٣٣	١٠٩٩٦	٢٨.٢١
٦٥-٧٩	٨٧٧	٤.٥٦	٧٣٤	٣.٧٢	١٦١٢	٤.١٤
+٨٠	١٤٣	٠.٧٤	٢٣٥	١.١٩	٣٧٧	٠.٧٩
لا جواب	١٠	٠.٠٥			١٠	٠.٠٣
المجموع	١٩٢٥٨	١٠٠	١٩٧١٧	١٠٠	٣٨٩٧٤	١٠٠

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان، مرجع سابق، ص٢٧.

يتوزع المقيمون بحسب الجنس بنسبة (٤٩,٤٪) للذكور و(٥٠,٦٪) للإناث وتكون نسبة الذكورة (أو النوع) ٩٧,٦، وهي أقل من نسبتها سواء في البقاع (١٠٥,٧) أم على المستوى الوطني (١٠٠,٩). وعند التدقيق بنسبة الذكورة في كل فئة من فئات الأعمار فإننا نلاحظ توازناً بين الذكور والإناث في كل من فئتي العمر ٠-١٤ و١٥-٢٩ وبعدهما نلاحظ نقصاً في القوى العاملة من الذكور وتحديداً في فئة ٣٠-٦٤ سنة حيث إن النسبة هي ٩٠,١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. ويمكن تفسير هذا النقص بعدد الذكور، بشكل أساسي، بعامل الوفيات في الحرب وبنسبة أقل بعامل الهجرة، وهي تتوافق مع المعدل العام للفئة نفسها على المستوى الوطني[1].

وتتوازن هذه النسبة مع فارق طفيف جداً لصالح الذكور في فئتي العمر من ٠-١٤ (١٠٠,٢) ذكور و١٥-٢٩ (١٠٠,٥) ذكور.

أما التركيب العمري للمقيمين فيكشف عن أن المجتمع في الهرمل هو مجتمع فتي، حيث تشكل الفئة العمرية ٠-١٤ سنة (٣٥,٦٥٪) من مجموع المقيمين مقابل (٢٩,٣٠٪) في لبنان و(٢١,٩٪) في بيروت و(٣٢,٨٪) في البقاع. وهذا التركيب العمري يعتبر واحداً من بين الأكثر فتوة في لبنان ويأتي في الترتيب الثالث بعد قضاءي عكار (٤١,٥٪) والمنية - الضنية (٣٦,٨٢٪). وهو ما يرتب أعباء معيشية ويرفع نسبة الإعالة على عاتق القوى العاملة في القضاء خصوصاً وعلى المستوى الوطني عموماً.

وتشكل القوى العاملة في القضاء نسبة (٥٩,٢٢٪) من مجموع المقيمين، وتضم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة، وهي أقل من مثيلتها في لبنان (٦٣,٧٦٪) وفي بيروت (٦٩,١٪). والبقاع (٦٠,٩٢٪) والمتن (٦٩,٦٦٪) وهي تشكل واحداً من بين أدنى خمسة معدلات للقوى العاملة بعد عكار (٥٣,٥٪) والضنية (٥٨,٦٪) وبنت جبيل (٧١,٢٪) وبعلبك (٦٨,٨٪).

١- يبلغ المعدل الوطني لفئة ٣٠-٦٤ (٩٤،٧٠) ذكر لكل ١٠٠ أنثى (أنظر: الأوضاع المعيشية للأسر، مرجع سابق ص١٠٩ جدول ١-٨) (تابع) ونلاحظ في هذا الجدول ايضاً تأثير الحرب حيث تنخفض نسبة الذكور الى الإناث في ٦ فئات عمرية من عمر ٢٥ الى ٥٤ سنة.

أما نسبة الفئة العمرية ٦٥ سنة وأكثر فهي لا تتجاوز (٥,١٤٪) في القضاء مقابل (٦,٢٧٪) في البقاع و(٦,٩١٪) في لبنان؛ وهي أيضاً من أدنى النسب وتأتي في الترتيب الخامس بعد أقضية الضنية (٤,٥٪) طرابلس (٤,٦٪) صور (٤,٧٪) صيدا (٥٪) ثم الهرمل.

ويدل هرم الأعمار في القضاء، الذي يتميز بنسبة مرتفعة لمن هم دون الـ١٥ سنة وبنسبة منخفضة لفئة عمر ٦٥ سنة وأكثر، على النوع المنتشر في البلدان المتخلفة؛ ويؤثر المعدل المتدني لأمد الحياة على انخفاض دليل التنمية البشرية للقضاء من جهة وللبنان بشكل عام.

أما نسبة إعالة الصغار في القضاء فهي (٦٠,١٨٪) ونسبة الإعالة للكبار (٨,٦١٪)[1] ونسبة الإعالة الكلية هي (٦٨,٧٩٪) مقابل (٥٦,٧٪) على المستوى الوطني. ويحتل القضاء الترتيب الخامس في نسبة الإعالة الكلية المرتفعة بعد عكار (٨٦,٦٪) ثم بنت جبيل (٧١,٢٪) ثم المنية – الضنية (٧٠,٥٪) ثم بعلبك (٦٨,٨٦٪) فالهرمل (٦٨,٨٠٪)[2].

٢-٤ التوزع الطائفي للسكان:

يمكن الاستدلال على التوزع الطائفي للسكان في قضاء الهرمل من خلال التوزع الطائفي للناخبين[1] والذي يكشف عنه الجدول الآتي:

١- ان اعتبار فئة العمر ٦٥ سنة وأكثر فئة غير منتجة لا ينطبق بالضرورة على مجتمعاتنا وخصوصاً على العاملين في الزراعة.

٢- المقارنة مع إحصاء الأوضاع المعيشية للأسر، والذي قسم الفئات العمرية ٠-١٩، ٢٠-٥٩، ٦٠+ أكدت التفاوت بين قضاء الهرمل والمعدلات الوطنية وعلى مستوى المحافظات حيث تصبح النسب في الهرمل ٠-١٩ = (٤٦,٩٪)، ٢٠-٥٩= (٤٥٪)، و٦٠+= (٨٪). (راجع الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٩).

الجدول رقم (٢): التوزع الطائفي للناخبين في قضاء الهرمل

طائفة الناخب	عدد الناخبين	النسبة المئوية
شيعي	٣٠٧٨٩	٩٥،٥
سني	٧٤٢	٢،٣
ماروني	٥٦٦	١،٨
كاثوليكي	١٢	٠،٠٣
أرثوذكسي	٧	٠،٠٢
مسيحي	٧	٠،٠٢
غيره	١١٨	٠،٣
المجموع	٣٢٢٤١	١٠٠

يُظهر لنا هذا التوزع أن أغلبية السكان في القضاء هم من الطائفة الشيعية (٩٥،٥٪). وتعتبر كل الطوائف أقليات حيث لا تمثل مجتمعة سوى (٤،٥٪) من مجموع السكان، وليس من مجموع المقيمين، على اعتبار أن هذا التواجد في لوائح الشطب لا يفترض بالضرورة تواجداً وإقامة في القضاء.

توزّع الناخبين والمُقترعين في قضاء الهرمل ١٩٩٦

	العدد	نسبة من محافظة البقاع	نسبة من لبنان
الناخبون	٢٦٠٣٧	٦،٣	١
المقترعون	١٣٤٥٣	٧،٠٨	١،٢

نسبة الاقتراع في القضاء، المحافظة، ولبنان ١٩٩٦

نسبة الاقتراع في القضاء	٥١،٧
نسبة الاقتراع في المحافظة	٤٦،٣
نسبة الاقتراع في لبنان	٤٣،٣

١- فغالي، كمال: الانتخابات النيابية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٩.

جدول بأسماء نوّاب القضاء ونتائجهم على مستوى المحافظة والقضاء ١٩٩٦

الاسم	عدد مقترعي النائب في المحافظة	نسبة مقترعيه في المحافظة	عدد مقترعي النائب في القضاء	نسبة مقترعيه في القضاء
إبراهيم أمين السيد	٩٣٣٣٤	٤٩	٩٨١١	٧٣
حسين الحاج حسن	٨٦٤٠٨	٤٦	٩٠٤٤	٦٧
عمّار الموسوي	٨٣٦٤٨	٤٤	٨٣٣٣	٦٢
إبراهيم بيان	٧٤٩٥٧	٣٩	٧٧٧٥	٥٨
حسين الحسيني	٦٦٩٠٧	٣٥	٣٤٨٧	٢٦
عاصم قانصوه	٦٥٩٨٦	٣٥	٤٣٢٢	٢٣
ربيعة كيروز	٦٥٤٣٥	٣٤	٧٤٦٨	٥٦
غازي زعيتر	٦٠٦١٩	٣٢	٣٩١٥	٢٩
مروان فارس	٥٠٢٢٧	٢٦	٣٢٥٢	٢٤
إسماعيل سكريّة	٤١٦٣٨	٢٢	١٨٠١	١٣

٢-٥ الهجرة والنزوح:

٥-١ الهجرة:

أما بالنسبة للمهاجرين من أبناء الأسر المقيمة في القضاء، لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الهجرة، كظاهرة، لم تكن منتشرة قبل الحرب، وذلك بسبب التركيبة العشائرية للمجتمع؛ وحتى مع بداية الحرب، وبعد أن طالت الهجرة كل المناطق اللبنانية، فقد أشار «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن»: أن عدد الأسر المقيمة والتي هاجر منها أفراد منذ ١٩٧٥/٨/١ بلغ ٢٤٥ أسرة وعدد المهاجرين من هذه الأسر ٣٤٧ شخصاً أي (٠,٠٦٪) من مجموع المقيمين.فإلى العوامل الأمنية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، شكل البحث عن عمل، إضافة إلى الدراسة عند البعض الآخر أسباب الهجرة آنذاك.

وتبين أن غالبية الأسر التي هاجرت كانت أسراً نواتية (٩١,٤)[1].

١- راجع مسح المعطيات الإحصائية، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

إلا أن استقرار الأوضاع في البلاد، بعد اتفاق الطائف من جهة وحرب الخليج وانعكاسها على سوق العمل هناك وتضييق البلدان الغربية على الهجرة إليها من جهة أخرى، كل ذلك انعكس على حركة الهجرة من القضاء، الضعيفة أساساً، حيث بلغ عدد الأسر المقيمة في الهرمل والتي هاجر منها أفراد ١١٢ أسرة في ١٩٩٣/٧/١ (٩١,٨٪) منها أسر نواتية (راجع مسح المعطيات ص ٤٦٨).أما المهاجرون فبلغ عددهم ١٢٢ مهاجراً أي (٢٨,٠٪) من مجموع المقيمين توزعوا على البلدان الآتية: دول عربية (٣٢,٧٪)، دول أوروبا الغربية (١٦,٣٪)، ودول أوروبا الشرقية (٣٣,٦٠٪) والى أميركا الشمالية (١٩, ٨٪) وغير ذلك (٨,١٩٪).

أما الأسباب فتوزعت بحسب الأهمية: (٥٠٪) للدراسة أولاً(أكثر من نصفهم أي (٥٠,٨٪) إلى دول أوروبا الشرقية و(٣٢,٧٪) إلى دول عربية أخرى والباقي (١٧,٣٪) إلى أوروبا الغربية.وللعمل ثانياً بنسبة (٣٩,٢٪) إلى دول عربية أخرى و(١٩,٦٪) إلى أوروبا الغربية و(١٩,٦٪) إلى أوروبا الشرقية و(١٩,٦٪) إلى أميركا الشمالية[1].

٥-٢ النزوح:

أما الظاهرة الملفتة في القضاء، كما في كل أقضية محافظة البقاع، والتي برزت مع بداية الحرب اللبنانية، فهي النزوح العكسي، أي من المدينة إلى الريف، والذي أدى إلى مضاعفة أعداد المقيمين.

فقبل عام ١٩٧٥، كان يقيم في الهرمل ١٧٦٣٦ شخصاً، أي ما نسبته (٤٥,٣٪) من مجموع المقيمين عام ١٩٩٦.وإذا كان النمو الطبيعي للسكان يشكل أحد عوامل الزيادة في أعداد المقيمين إلا أن الجدول رقم(٣) يكشف عن حجم النزوح العكسي الذي لعبته الأوضاع الأمنية المتدهورة، خصوصاً في العاصمة وضواحيها، والذي أدى إلى عودة كثيفة إلى «الجذور».

١- النسب المئوية عن الأسباب والبلدان المهاجر إليها مستندة الى عينة من «الأسر والمهاجرين بحسب محل قيد نفوس رب الأسرة» ومكونة من ٤٧٢ أسرة و٦٧٢ مهاجراً. وهي تشتمل حكماً على الأسر المقيمة في الهرمل وبالتوالي فإن هذه الإحصاءات لها دلالة معبرة وليست دقيقة كفاية. (راجع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن)

الجدول رقم (٢): توزيع السكان في الأسر المعيشية اللبنانية حسب مكان الإقامة الحالية وسنة بدء الإقامة والجنس في قضاء الهرمل العام ١٩٩٦[١]

سنة بدء الإقامة / الجنس	قبل ١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	غير مبين	المجموع
ذكور	٨٦٦٠	٢١٣٢	٢٧٤٤	٢٦٩٣	٥١٠	٤١٨	٤٢٨	٤٦٩	٤١٨	٣٣٧	٣٨٨	١٠	٢٠٧٠٩
إناث	٨٩٧٦	٢٢٤٤	٢٦٤٢	٢٦٠١	٤٦٩	٥٠٠	٥٦١	٦١٢	٤٠٨	٢٩٦	٣٤٧	١٠	١٩٦٦٦
المجموع	١٧٦٣٦	٤٣٧٦	٥٣٨٦	٥٢٩٤	٩٧٩	٩١٨	٩٨٩	١٠٨١	٨٢٦	٦٣٢	٧٣٤	٢٠	٣٨٨٧٢
النسبة٪	٤٥،٣	١١،٢	١٣،٧	١٢،٧	٢،٦	٢،٣	٢،٦	٢،٨	٢،١	١،٧	١،٩	٠،٠٥	١٠٠
النسبة حسب مراحل الحرب	٤٥،٣		٢٨،٧					١٦					١٠٠

لقد حدث هذا النزوح «العائد»، بشكل رئيسي من الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، حيث لا تزال الكتلة الأساسية للنازحين من القضاء متركزة فيها[٢]، وقد زاد النمو السكاني بمعدل ٢،٧٪ في السنة بين ١٩٧٥-١٩٨٩ ثم انخفض إلى ٢٪ في السنة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٦ أي بعد استقرار الأوضاع الأمنية. ويستدل من أرقام السنوات الثلاث، أي من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، أن معدل النمو السكاني الطبيعي يبلغ ١،٩ سنوياً.

ويتغير حجم هذا النزوح من المحافظات إلى الهرمل، وخصوصاً من الضواحي، حيث يقل في فترة الصيف في هذه المناطق، ليزداد في قضاء الهرمل، خصوصاً بالنسبة للأولاد والنساء، لقضاء العطلة الصيفية من جهة وتحضير «المونة» من جهة ثانية والتي تخفف ولو جزئياً من عبء الأوضاع المعيشية الصعبة.

٢-٦ عدد الأسر وحجمها:

تتوزع الأسر المقيمة في الهرمل بحسب نوعها على الشكل الآتي:

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق، ص٤٥.

٢- يتوزع النازحون من الهرمل على المناطق الآتية: (١،٧٪) في ضواحي بيروت و(٠،٢٥٪) في النبطية و (٠،١٪) في جبل لبنان ما عدا الضواحي: أنظر «الأوضاع المعيشية للأسر»، مرجع سابق، ص٨٩.

الجدول رقم (٣): توزع الأسر المعيشية في الهرمل بحسب نوعها عام ١٩٩٦

نوع الأسرة / القضاء	أسرة معيشية نواتية	أسرة معيشية مع أقارب	أسرة معيشية ممتدة	أسرة معيشية غير ذلك	المجموع
الهرمل	٥٢٥٣	٣٣٧	٨٤٧	٣١٦	٦٧٥٣
٪	٧٧٫٨	٥	١٢٫٥	٤٫٧	١٠٠
لبنان	٥١٢٤٨١	٣٦٠٥٦	٧٠٢٨٧	٤٩٩٧٧	٦٤١٩٩٨
٪	٧٦٫٦	٥٫٤	١٠٫٥	٧٫٥	١٠٠

يشير الجدول أعلاه إلى تقارب بين المعدلات الوطنية والمعدلات في قضاء الهرمل بالنسبة للأسر المعيشية النواتية (٧٧,٨٪) في قضاء الهرمل مقابل (٧٦,٦٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء صور ٨٦,٤٪ وأدناها في قضاء البترون ٦٨,١٪).وكذلك بالنسبة للأسر المعيشية مع أقارب (٥٪) في قضاء الهرمل و(٥,٤٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء بشري ١٠,٩٪) وأدناها في قضاء بعلبك ٢,١٪).ويبرز تمايز واضح في الأسر المعيشية الممتدة (١٢,٥٪) في الهرمل و(١٠,٥٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء جزين ١٨,٣٪) وأدناها في قضاء الضنية - المنية (٤,٤٪).

يبلغ متوسط حجم الأسرة في قضاء الهرمل ٥,٧ أشخاص، وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة في البلاد، فهو أعلى من المتوسط الوطني لحجم الأسرة ٤,٧ أشخاص كذلك هو أعلى من المعدل على مستوى محافظة البقاع والبالغ ٥ أشخاص للأسرة. وتؤثر مجموعة متغيرات مستقلة في ذلك أهمها: المستوى التعليمي للسكان (٤١٪) في الهرمل أميون ويعرفون القراءة والكتابة والمستوى الاقتصادي لأغلبية السكان في الهرمل هو مستوى اقتصادي متدنٍّ (انظر الفصل السادس: الأنشطة الاقتصادية)، والسكان بأغلبيتهم ريفيون حيث (٣٤,٧٪) من الذكور يعملون في الزراعة، حتى إن مدينة الهرمل لا تزال تعتبر أقرب إلى الريف بعاداتها وتقاليدها ونمط معيشتها منه إلى المدينة.

٧-٢ بعض المؤشرات السكانية:

أ - العزوبة والزواج:

وبتفصيل أكثر للفئات العمرية ونسب العزوبة والزواج يتبين لنا لدى قراءتنا للجدول رقم (٤) تراجعاً في نسبة العزوبة عند الإناث ابتداء من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ وكذلك الأمر على الصعيد الوطني ولكن مع نسبة تراجع أعلى بقليل (٧٥,١٪) في القضاء و(٧٢,٧٪) في لبنان؛ وتستمر نسبة العزوبة في الانخفاض أكثر لدى الإناث منه لدى الذكور سواء في القضاء أم في لبنان وذلك حتى عمر ٣٤ سنة.

وابتداء من الفئة العمرية ٣٥-٣٩ تبدأ نسبة العزوبة بالانخفاض أكثر لدى الذكور منه لدى الإناث، سواء في القضاء أم في لبنان، وتستمر كذلك في كل الفئات العمرية اللاحقة.

والظاهرة اللافتة، سواء على مستوى القضاء أم على الصعيد الوطني، هي النسب المرتفعة للعزوبة لدى الإناث اكثر منها لدى الذكور ابتداء من فئة العمر ٣٥-٣٩ والتي تستمر في كل الفئات العمرية اللاحقة.

ويمكن اعتبار أن العزوبة المطلقة (النهائية) تبدأ، في قضاء كقضاء الهرمل، من سن ٤٠ وفي ضوء ذلك فان نسب هذه العزوبة، مرتفعة جداً وهي أعلى من مثيلتيها على المستوى الوطني في فئتي العمر ٤٠-٤٤ (١٨,٣٪) في القضاء و(١٥,٢٪) في لبنان و٥٠-٥٤ (١٤,٤٪) في القضاء و(٨,٧٪) في لبنان وبنسبة متقاربة في فئة العمر ٤٥-٤٩ (١١,١٪) في القضاء و(١١,٣٪) في لبنان. وتنخفض عن مثيلتها في فئة العمر ٥٥-٥٩ (٤,٦٪) في القضاء و(٦,٩٪) في لبنان.إن أسباب ارتفاع نسبة العزوبة المطلقة لدى الإناث، في الهرمل كما في لبنان، تعود بالدرجة الأولى إلى وفيات الشباب في الحرب[1] ولكن يضاف إلى هذا السبب سبب آخر وهو أن الفتاة العشائرية لم تكن تزوَّج إلى خارج العشيرة.

١- لم يشهد قضاء الهرمل معارك مباشرة وإنما الخسائر لحقت بالنازحين منه المقيمين في بيروت وتحديداً في ضواحيها. ومن فئة الشباب لأن فئات العمر من ٤٠-٥٩ تتطابق مع الأعمار من ١٩ إلى ٨٤ سنة عند بداية الحرب عام ١٩٧٥.

والمقارنة بين نسب العزوبة لدى الذكور في القضاء مع المعدل الوطني تكشف عن ارتفاع نسبها في القضاء في فئات الأعمار ما بين ٢٠-٣٤ سنة بنسب تتراوح بين ١,٩٪ و٣,٧٪ بما يعني تأخراً في الزواج في هذه الفئات العمرية لدى الذكور في الهرمل. إلا أن النسب تتغير ابتداء من سن ٣٥ وأكثر حيث تقل نسبة العزوبة في الهرمل عن المعدل الوطني وفي كل المراحل اللاحقة لتستقر على (٢٪).

الجدول رقم (٤): نسبة العزوبة والزواج من عمر ١٥-٥٩ بحسب الجنس في الهرمل ولبنان عام ١٩٩٦ (٪)[1]

الحالة الزواجية / العمر	نسبة العزوبة				نسبة الزواج			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان
١٥-١٩	١٠٠	٩٩،٨	٩٦،٤	٩٥،٤	٠	٠،١	٣،٥	٤،٥
٢٠-٢٤	٩٦،٥	٩٥	٧٥،١	٧٢،٧	٣،٤	٤،٨	٢٣،٨	٢٦،٦
٢٥-٢٩	٧٣،٥	٧١،٦	٨٨،٧	٤٧،١	٢٦،٤	٢٨،٠	٤٩،٤	٥١،٥
٣٠-٣٤	٤٢،٩	٣٩،٢	٣٦،٨	٣٠،٥	٥٦،٢	٦٠،١	٦١،٤	٦٦،٧
٣٥-٣٩	١٦،٨	١٩،٢	٢١،٩	٢٠،٧	٨٢	٧٩،٩	٧٣،٣	٧٥،١
٤٠-٤٤	٨،٦	١٠،٢	١٨،٣	١٥،٢	٩١،٣	٨٨،٦	٧٢،٤	٧٨،١
٤٥-٤٩	٣،٤	٦،٩	١١،١	١١،٣	٩٦،٥	٩٢،٦	٨٠،٥	٧٨،٢
٥٠-٥٤	٢	٤،٧	١٤،٤	٨،٧	٩٥،٩	٩٣،٤	٦٣،٧	٧٥،٧
٥٥-٥٩	٢	٣،٧	٤،٦	٦،٩	٩٤،٠	٩٣،٩	٦٥،٦	٧٢

وبمقارنة نسبة الزواج عند الإناث في الهرمل مع مثيلتها في لبنان يتبين لنا أنها في الفئات العمرية كلها، التي لحظها الجدول رقم (٤)، هي أدنى في القضاء من مثيلتها على المستوى الوطني وبفارق كبير في فئتي العمر من ٥٠-٥٤ ومن ٥٥-٥٩ سنة وتصل إلى ١٢٪ في فئة ٥٠ -٥٤ سنة. وكما أشرنا سابقاً يمكن اعتبار أن هاتين الفئتين من شباب الهرمل كانتا الأكثر خسارة للذكور بين الفئات العمرية الأخرى كافة، إما بسبب الحرب أو بسبب زواج الشباب من

١- استندت في إعداد هذا الجدول على أرقام من «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن»، مرجع سابق.

خارج العشيرة. بينما لم يكن الأمر متاحاً للفتاة العشائرية..أما نسبة الزواج عند الذكور فهي تكشف عن تدني في نسبها، بالمقارنة مع النسب على المستوى الوطني، في فئات العمر من ١٥-٣٤؛ أما من السن ٣٥ وحتى ٥٩ فتصبح نسب الزواج هذه أعلى في القضاء من نسبها في لبنان.

ب - عمر الزواج:

الجدول رقم (٥): توزع المقيمين المتزوجين من عمر ١٠-٣٤ سنة بحسب الجنس والعمر عند الزواج الأول (الهرمل ولبنان) ١٩٩٦ (٪)

القضاء	الهرمل		لبنان	
العمر	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٠-١٤	٠،١	٧	٠،١	٥،٢
١٥-١٩	١١،٩	٤٤،٧	٧،٩	٤٢،٤
٢٠-٢٤	٢٣،٧	٢٣،٠	٣٢،٦	٣٣،٤
٢٥-٢٩	٢٣،٥	١١،١	٣٣،٦	١٢،٣
٣٠-٣٤	١٤،٥	٣،٥	١٦،٤	٣،٦

تبين لنا الأرقام الواردة في الجدولين رقم (٤) و(٥) أن عمر الزواج شهد تطوراً بارزاً خلال أقل من ٦٠ سنة.فقد تزوج (١٢,١٪) من مجموع المقيمين الذكور في الهرمل، زواجهم الأول عندما كانوا في عمر بين ١٠ - ١٩ سنة.وبالمقابل لم يلحظ مسح المعطيات الإحصائية أي زواج في فئة العمر هذه.والظاهرة نفسها سجلت على المستوى الوطني بنسبة (٨٪) سابقاً مقابل (٠,٠٥٪) عام ١٩٩٦، بمعنى أن هذه الحالة أصبحت نادرة في الوقت الراهن وان معدل انتشارها في الهرمل كان أعلى من المعدل الوطني كما هو واضح.

وظاهرة الزواج المبكر قديماً تبرز بوضوح وكثافة عدد الإناث سواء على مستوى قضاء الهرمل حيث شكلت نسبتها (٥١,٧٨٪) من مجموع المقيمات اللواتي حصل زواجهن الأول عندما كن في عمر ما بين ١٠-١٩ بينما لم تتزوج حالياً

من فئة العمر نفسها سوى (١,١٥٪)، أما على الصعيد الوطني فان نسبة (٤٥,٧٪) تزوجن زواجهن الأول في عمر ما بين ١٠-١٩ ولم تتزوج حالياً من فئة العمر ذاتها سوى (١٪) فقط.وفي ضوء أرقام الجداول ٥و٦ يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى:

غياب ظاهرة الزواج المبكر جداً عند الذكور وبصورة خاصة عند الإناث من عمر ١٠-١٤ غياباً كلياً بعد أن كانت متواجدة في الزيجات السابقة عند الذكور بنسبة ضئيلة جداً (٠,١٧٪) الهرمل و(٠,١١٪) لبنان.أما في الزيجات السابقة عند الإناث فبلغت نسبة هامة (٧٪) في الهرمل و(٥,٢١٪) في لبنان.

الملاحظة الثانية:

غياب ظاهرة الزواج المبكر جداً عند الذكور أيضاً في فئة العمر ١٥-١٩ سنة بعد أن كانت قد سجلت نسبة هامة بلغت (١١,٩٤٪) من المقيمين في الهرمل و(٧,٩٠٪) من المقيمين في لبنان.

الملاحظة الثالثة:

سجل الزواج المبكر عند الإناث تراجعاً ملحوظاً في فئة العمر ١٥-١٩ سنة، وهي فئة كانت تشكل فئة العمر الأساسية للزواج عند الإناث.فبعد أن بلغت النسبة (٤٤,٧٨٪) في الهرمل و(٤٢,٤٩٪) في لبنان، تراجعت إلى (١,١٥٪) في الهرمل و(٠,٩٩٪) في لبنان عام ١٩٩٦.

الملاحظة الرابعة:

تأخّر سن الزواج عند الذكور والإناث في الهرمل، كما في لبنان، والذي تؤكده كل الملاحظات السابقة، حيث إن (٧٧,١٧٪) من المقيمين الذكور تزوجوا

زواجهم الأول في فئة ١٥-٢٩ سنة بينما لا نجد في الفئة نفسها، في الحالة الزواجية الراهنة، سوى (٨,٥٪) نسبتان أقل من مثيلتهما على الصعيد الوطني.أما تفسير هذا الغياب للزواج المبكر والتأخر في الزواج فيعود إلى أسباب باتت معروفة أهمها: الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وخصوصاً ازدياد البطالة على أنواعها إضافة إلى كلفة الزواج، المهر...الخ وأزمة السكن ومتابعة الدراسة والتخصص.

بلغ متوسط عمر الزواج الأول عند الذكور في القضاء (٢٦,٣) سنة وعند الإناث (٢٠,٥) سنة وبفارق (٥,٨) سنوات.

ج - الطلاق والترمل[1]:

الجدول رقم (٦): نسب الطلاق والترمل بحسب الجنس في قضاء الهرمل وفي لبنان عام ١٩٩٦ (٪)

الحالة الزواجية والجنس / القضاء	نسبة الطلاق		نسبة الترمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الهرمل	٠،١٧	١،٧٦	٢،٦٦	٢١،٥١
لبنان	٠،٧٠	١،٧٨	٢،٧٨	١٨،٨٤

ما عدا الانحرافات الناتجة عن صغر حجم العينة الممثلة للقضاء، يكشف لنا الجدول رقم (٦) انخفاض نسبة الطلاق عند الذكور (٠,١٧٪) في القضاء، أي بمعدل حالة طلاق لكل ٥٨٨ أسرة مقابل معدل وطني (٠,٧٠٪) أي بمعدل طلاق لكل ١٤٢,٨ أسرة.وهذا يعني أن ظاهرة الطلاق غير منتشرة في قضاء الهرمل ونسبتها قليلة مقارنة مع المعدل الوطني.ولم تسجل في العينة التي استند إليها مسح المعطيات الإحصائية، أية حالة طلاق بين عمر ١٥-٤٠ سنة مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى تمثيل العينة؟ ولكن تبقى النتائج، بشكل

١- لقد احتسبت نسب كل من الطلاق والترمل على أساس العدد الإجمالي للمتزوجين فعلياً وليس قانونياً وبالتالي لم احتسب فئة الكاتب كتابه ضمن المتزوجين.

عام، معبرة عن عدم انتشار هذه الظاهرة عند الذكور في الهرمل.ويمكن تفسير ذلك جزئياً بإمكانية تعدد الزوجات عند الذكور والتي تبلغ (١,٤٩٪) من مجموع الحالات الزواجية في قضاء الهرمل، وهو أمر غير متاح بالدرجة نفسها للإناث، لا بل انه من غير المألوف، وهو يفسر أيضاً النسبة المرتفعة للمطلقات في القضاء (٢,٦٦٪) بالنسبة للمطلقين.وتسجل نسبة المطلقات في القضاء تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع المعدل الوطني للمطلقات (٢,٧٨٪).

أما الظاهرة اللافتة التي يكشف عنها الجدول، فهي الفارق الكبير في نسبة الترمل بين الذكور في القضاء (١,٧٦٪) وفي لبنان (١,٧٨٪) من جهة وبين المترملات في القضاء (٢١,٥١٪) وفي لبنان (١٨,٨٤٪) من جهة أخرى.حيث إن هناك حالة ترمل لكل ٣٧,٥ ذكر متزوج في الهرمل ومقابل حالة لكل ٣٥,٧ ذكر متزوج ذكر في لبنان بينما هناك حالة ترمل لكل (٤,٦٪) من الإناث المتزوجات في الهرمل ومقابل (٥,٣٪) من الإناث المتزوجات على المستوى الوطني.

تعتبر الحرب العامل الأساسي في تفسير هذا الفارق في النسب بين المترملين من الجنسين حيث يعتبر الذكور، وخصوصاً الشباب منهم، وقود كل حرب[1].وهناك عوامل أخرى هي الوفيات الطبيعية لكبار السن، والتي تبلغ عند الذكور نسبة أعلى منها عند الإناث.ويكشف لنا كل ذلك الأوضاع المعيشية الصعبة لـ١/٥ من الأسر التي فقدت معيلها الأساسي، وما يستلزمه ذلك من تدخلات اجتماعية مكثفة، سواء من قبل الدولة أم من قبل المنظمات غير الحكومية.

١- يتوضح تأثير الحرب من خلال الربط بين حالات الترمل والفئات العمرية عند الإناث، حيث يبرز تأثير الحرب بشكل واضح في فئات الأعمار لمن كانت أعمارهم ٥٠ سنة عند إجراء المسح أي بعمر ١٩ سنة عند بداية الحرب عام ١٩٧٥.

د - الخصوبة ووفيات الأطفال:

أ - الخصوبة السكانية الكلية:

بسبب عدم توافر بيانات عن الخصوبة على مستوى الأقضية، سأكتفي بالمعدلات على مستوى المحافظات، لإبراز التفاوتات بينها، وللاستدلال من هذه المعدلات، وفي ضوء العوامل المؤثرة بالخصوبة، عن واقعها في القضاء.

الجدول رقم (٧): معدلات الخصوبة الكلية (١٥-٤٩) بحسب المحافظة والفترة الخمسية السابقة على المسح (١٩٩٦)

الفترة الزمنية قبل الحمل (سنوات) / المحافظة	٠-٤	٥-٩	١٠-١٤
بيروت	١،٩	٢،٠	٢،٢
جبل لبنان	٢،١	٢،٥	٣،١
الشمال	٣،٥	٤،٥	٥،٤
البقاع	٢،٧	٣،١	٤،٩
الجنوب	٢،٩	٤،٠	٤،٥
النبطية	٢،٦	٣،٨	٤
المعدل العام	٢،٦	٣،٣	٤

يتبين من هذا الجدول أن البقاع كان في الترتيب الثاني بعد الشمال لجهة معدلات الخصوبة الكلية المرتفعة في الفترة الزمنية من ١٠-١٤ سنة (١٩٨٢/١٩٨٦) (٥,٤ في الشمال ٤,٩ في البقاع). والخصوبة الدنيا سجلت في بيروت (٢,٢). ثم نلاحظ تراجعاً لهذه الخصوبة في الفترة من ٥-٩ أعوام أي ما بين ١٩٨٧-١٩٩١ بالمقارنة مع الأعوام السابقة. وقد كان هذا التراجع شاملاً لكل المحافظات، إلا أن التفاوت كان في درجة التراجع. حيث سجل البقاع أكبر درجة تراجع (١,٨)؛ وقد استمر الشمال في الحفاظ على أعلى معدل خصوبة (٤,٥) وحلّ الجنوب ثانياً حسب الترتيب بمعدل (٤,٠) ثم النبطية (٣,٨) فالبقاع (٣,١) فجبل لبنان (٢,٥) واستمرت بيروت في الترتيب الأخير مع

أدنى خصوبة في لبنان (٢,٠).
وفي الأعوام بين ٩٢-٩٦ استمر الشمال محافظاً على أعلى معدل خصوبة في لبنان بمعدل (٣,٥) ثم الجنوب (٢,٩) فالبقاع (٢,٧) والنبطية (٢,٦) ثم جبل لبنان (٢,١) فبيروت (١,٩).
وهكذا نستخلص حصول تراجع في الخصوبة الكلية على مستوى لبنان وعلى مستوى كل محافظة على حدة؛ إلا أن هذه المعدلات على مستوى المحافظة تخفي تفاوتات ضمن أقضية كل محافظة.وفي غياب الإحصاءات، ومع معرفتنا لأسباب تدني الخصوبة، ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالمستوى التعليمي للأم والأب، والوضع الاقتصادي للأسرة ومكان السكن في المدينة أو الريف؛ إلا أن هذه العوامل تختلف في تأثيرها ضمن محافظة البقاع بحسب الأقضية حيث إن الوضع في الهرمل تعليمياً واقتصادياً وسكانياً وغيرها من العوامل هو من الأوضاع الأكثر تدنياً في لبنان ومن بعض أقضية البقاع لذا نستخلص أن الخصوبة الكلية في الهرمل هي أعلى من المعدل العام للبنان من جهة وللبقاع من جهة ثانية.

ب - وفيات الأطفال:

تشكل وفيات الأطفال أحد المؤشرات على الحالة الصحية والتي تشكل بدورها أحد مكونات دليل التنمية البشرية المستدامة، وفي غياب الإحصاءات الحديثة[1] عن وفيات الأطفال في القضاء يبقى أنه يمكننا الاستدلال عليها، في ضوء المعدل العام للمحافظة، من خلال العوامل التي تؤثر فيها.

١- المعدلات المتوافرة عن وفيات الأطفال في القضاء قدرت عام ١٩٧٠ بمعدل ٥٦ ‎٠٠/٠ للمقيمين والثاني توفر نتيجة عمل ميداني لكاتب هذه السطور عام ١٩٨٠ وبلغ معدلها ١٩٨٠ ‎٢٣،٦ ‎٠٠/٠ خلال ٣ سنوات من ١٩٧٨ حتى (انظر الموسوي، علي: منطقة بعلبك - الهرمل وزراعة الحشيشة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم والتقنيات، ليل - فرنسا، ١٩٨٥، ص ٤٨، (بالفرنسية)، غير منشورة.

الجدول رقم (٨): معدل وفيات الأطفال حسب المحافظات (بالألف ٠٠/٠)

المحافظة	معدل وفيات الرضع (دون السنة)	معدل وفيات الأطفال (دون الخمس سنوات)
بيروت	١٩،٦	١٩،٦
جبل لبنان	٢٧،٦	٣٠،٦
الجنوب	٢٧،٣	٣٢،٣
البقاع	٣٩،٨	٣٩،٨
الشمال	٤٨،١	٥٣،٧
المعدل الوطني	٢٧،٩	٣٢،٢

يُظهر لنا هذا الجدول التفاوت الواضح، في معدل وفيات الأطفال، بين المحافظات.حيث يأتي البقاع مع نسبة (٣٩,٨٠ ٠٠/٠) لكل من وفيات الرضع ووفيات الأطفال في الترتيب الثاني بعد الشمال الذي تشكل الوفيات الأولى (٤٨,١ ٠٠/٠)، أي ضعفي معدل وفيات الرضع في بيروت، والثانية (٥٣,٨ ٠٠/٠) أي ما يقارب ٣ أضعاف معدل وفيات الأطفال في بيروت.

إلا أن هذه المعدلات على المستوى الوطني، وخصوصاً على مستوى المحافظات، تنطوي على تفاوتات بين الأقضية في كل محافظة وهو ما ينطبق تحديداً على البقاع.

وفي ضوء العوامل المؤثرة في وفيات الأطفال ومنها المستوى التعليمي والاقتصادي وغيرها من الأسباب، وفي ضوء معرفتنا بوجود تفاوت تاريخي كبير[1] بين قضاء زحلة وبقية الأقضية في البقاع، ومنها قضاء الهرمل بصورة خاصة، يمكن أن نستدل أن معدل وفيات الرضع والأطفال في الهرمل هو أعلى من المعدل العام في البقاع (٣٩,٨ ٠٠/٠) بسبب توافر كل العوامل المؤثرة في ارتفاعه في القضاء: كتدني المستوى التعليمي عموماً وخصوصاً للإناث (انظر الفصل الثامن) وارتفاع نسبة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود (انظر

١ لقد أشارت بعثة أرفد إلى هذا التفاوت في تقريرها بالقول: يعتبر البقاع إحدى المناطق اللبنانية التي تشهد على التفاوتات الأشد في مستويات معيشته، من تلك المشابهة لقرى سهل عكار إلى تلك المشابهة للبلدان الأكثر تطوراً في جبل لبنان) (أنظر: بعثة أرفد حاجات وإمكانات التنمية في لبنان صادر عن وزارة التصميم، الجزء الملحق، ٥١٥.

الفصل السادس) بالإضافة إلى ضعف، لا بل شبه غياب للمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة (انظر الفصل العاشر) وسوء التغذية وغير ذلك من الأسباب[1].

مع الإشارة أخيراً وعلى الرغم من استمرار هذا التفاوت بين المعدل في القضاء والمعدل في المحافظة، إلا أن القضاء شهد تطوراً بين معدل وفيات الأطفال عام ١٩٧٠ والمعدل الحالي، والحد من هذا التفاوت، بين القضاء وبين محافظة البقاع وباقي المحافظات ذات المعدلات المنخفضة، يستلزم تدخلاً، ينصب على العوامل المؤثرة، لتكون له مفاعيله الإيجابية.

١ - يتبين من إحصاءات مسح الأم والطفل أن ٧٥٪ من الأمهات في البقاع استعن بطبيب لمتابعة حملهن وهي أدنى نسبة بين المحافظات اللبنانية، حيث لم تقل هذه النسبة في أي منها عن ٩٤،٥٪؛ بينما ٢١،٢٪ منهن تابعنه مع ممرضة أو قابلة قانونية و٣،٨٪ عبر الداية.وهناك (٨٠،١٪) من الأمهات يولدن أطفالهن في مؤسسة صحية خاصة بينما لا تزال (٧٪) يقمن بذلك في المنزل و(١١،٦٪) في مؤسسة صحية حكومية.والنسبتان الأخيرتان تؤشران على الأوضاع المعيشية الصعبة جداً لهذا السر.راجع المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي الصادر عن وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة، ١٩٩٨.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

٣-١ أنواع السكن:

الجدول رقم (١): توزع الأسر بحسب نوع المسكن وشكل إشغال المسكن في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦[1]

نوع المسكن / شكل إشغال المسكن	شقة في مبنى		مسكن مستقل		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المسكن بأكمله ملك الأسرة	٢٤٦٨	٦١،٢٧	٢٣٣٦	٨٥،٧٧	٤٨،٠٤	٧١،١٥
حصة من المسكن ملك الأسرة	١١٩٣	٢٩،٦٢	٢٦٥	٩،٧٤	١٤٥٩	٢١،٦٠
المسكن بالإيجار	٢٥٥	٦،٣٣	٥١	١،٨٧	٣٠٦	٤،٥٣
غير ذلك	١١٢	٢،٧٨	٧١	٢،٦٢	١٨٤	٥٢،٧٢
المجموع	٤٠٢٩	١٠٠،٠٠	٢٧٢٣	١٠٠،٠٠	٦٧٥٢	١٠٠،٠٠

إن القراءة العمودية للجدول رقم ١ تبين لنا أن نسبة (٤٠,٣٪) من الأسر في قضاء الهرمل تقيم في مساكن مستقلة وان نسبة (٥٩,٧٪) منها تقيم في شقة في مبنى.وهذا المنحى يتعارض مع المنحى العام على المستوى الوطني حيث إن نسبة (١٩,٣٪) فقط من الأسر تسكن في مسكن مستقل مقابل (٨٠,٣٪) تسكن في شقة في مبنى.ويرتبط هذا التفاوت بشكل أساسي بنمط المعيشة في كل من المدينة والريف حيث تكثر المساكن المستقلة في الأرياف وتقل في المدن.

٣-٢ أشكال الحيازة:

أما القراءة الأفقية للجدول فتبين لنا أن معظم سكان الهرمل يملكون المساكن التي يقيمون فيها (٧١,١٥٪) (وهي نسبة مرتفعة في الأرياف بالمقارنة مع

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦، مرجع سابق.

المناطق المدينية)، بينما تبلغ نسبة المالكين لمساكنهم على المستوى الوطني (٦٣,٧٦٪).وهذا الانخفاض في نسبة المالكين لمساكنهم على المستوى الوطني تعود إلى كثافة السكان في المدن أساساً.وترتفع نسبة المالكين في قضاء الهرمل إذا أضفنا إليهم الذين يملكون حصة في المسكن (٢١,٦٠٪) لتصبح نسبة المالكين كلياً أو جزئياً لمساكنهم (٩٢,٧٥٪).وتشكل الأسر المستأجرة لمساكنها نسبة (٤,٥٣٪) فقط في الهرمل مقابل (٢٣,٣٢٪) في لبنان.وهذا الفارق الكبير بين النسبتين يعود أيضاً إلى نمط المعيشة سواء المديني أو الريفي.

وبالنسبة إلى وجود مسكن ثانوي فليس هناك من إحصاءات دقيقة تكشف عن ذلك في الهرمل.أما الإحصاءات عن البقاع (١٠,٦٪ من الأسر البقاعية تملك مسكناً ثانوياً) فهي لا تكشف عن التمايزات داخل الأقضية في البقاع حيث أعتقد أن هذه النسبة في قضاء الهرمل هي أقل من غيرها في الأقضية الأخرى في البقاع وذلك بسبب الفقر والحرمان الذي يعانيه سكان القضاء بشكل عام.

أما إشغال المساكن فهو، كما يظهر الجدول، بنسبة (١٠٠٪) حيث لا توجد مساكن شاغرة (فئة غير معني ومسكن غير ذلك).

الجدول رقم (٢): توزع الأسر في قضاء الهرمل بحسب عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة[١]

عدد الغرف	غرفة واحدة		خاص مجاني		خاص مجاني		خاص مجاني		خاص مجاني		خاص مجاني		خاص غير مجاني		المجاميع	
عدد أفراد الأسرة	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فرد واحد	١٢٢	١٧٫٩١	١١٢	٥٫٩٥	٣١	١٫٦٩	٣١	٢٫٣١			١٠	٢٫٧٠			٣٠٦	٤٫٥٣
فردان	٨٢	١١٫٩٤	٢١٤	١١٫٣٥	١٩٤	١٠٫٦٧	١٣٣	١٠٫٠٠	٢٠	٣٫٠٨	٤١	١٠٫٨١			٦٨٣	١٠٫١٢
٣ أفراد	٥١	٧٫٤٦	١٨٤	٩٫٧٣	١٦٣	٨٫٩٩	١١٢	٨٫٤٦	٧١	١٠٫٧٧	٤١	١٠٫٨١			٦٢٢	٩٫٢١
٤ أفراد	١١٢	١٦٫٤٢	٢٤٥	١٢٫٩٧	٢٣٥	١٢٫٩٢	٢١٤	١٦٫١٥	٩٢	١٣٫٨٥	٣١	٨٫١١			٩٢٨	١٣٫٧٥
٥ أفراد	٥١	٧٫٤٦	٢٤٥	١٢٫٩٧	٢٤٥	١٣٫٤٨	٩٢	٦٫٩٢	٩٢	١٣٫٨٥	٥١	١٣٫٥١			٧٧٥	١١٫٤٨
٦ أفراد	١٠٢	١٤٫٩٣	٢٦٥	١٤٫٠٥	٢٣٥	١٢٫٩٢	١٩٤	١٤٫٦٢	١٣٣	٢٠	٥١	١٣٫٥١			٩٧٩	١٤٫٥٠
٧ أفراد	٦١	٨٫٩٦	١٤٣	٧٫٥٧	١٩٤	١٠٫٦٧	١٧٣	١٣٫٠٨	٦١	٩٫٢٣	١٠	٢٫٧٠			٦٤٣	٩٫٥٢
٨ أفراد	٣١	٤٫٤٨	١٠٢	٥٫٤١	١٦٣	٨٫٩٩	١٥٣	١١٫٥٤	٢٠	٣٫٠٨	٣١	٨٫١١			٥٠٠	٧٫٤٠
٩ أفراد	٣١	٤٫٤٨	١٨٤	٩٫٧٣	١٨٤	١٠٫١١	٧١	٥٫٣٨	٨٢	١٢٫٣١	٤١	١٠٫٨١			٥٩٢	٨٫٧٦
١٠ أفراد وأكثر	٤١	٥٫٩٧	١٩٤	١٠٫٢٧	١٧٣	٩٫٥٥	١٥٣	١١٫٥٤	٩٢	١٣٫٨٥	٧١	١٨٫٩٢			٧٢٤	١٠٫٧٣
المجموع	٦٨٣	١٠٠	١٨٨٧	١٠٠	١٨١٦	١٠٠	١٢٢٦	١٠٠	٦٦٣	١٠٠	٢٧٧	١٠٠			٦٧٥٢	١٠٠

١ - مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦، مرجع سابق.

٣-٣ المساحة العامة:

إن النسبة العالية في الهرمل للمساكن التي تملكها الأسر كلياً (٧١,١٥٪) أو جزئياً (٦٠, ٢١٪) (أي ٩٢,٧٥٪)، ليست بالضرورة مؤشراً على الرفاه الاجتماعي.وهذا ما يكشف لنا عنه الربط بين متغيري عدد الأسر وعدد الغرف التي تشغلها (راجع الجدول رقم ٢). فهناك (١٠٪) من الأسر تشغل غرفة واحدة فقط مقابل (٤,٩٪)على مستوى لبنان.وتتوزع هذه النسبة بين (٢٩,٨٥٪) درجة إشغال طبيعي و(٧٠,١٥٪) يراوحون بين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً (٢٣,٨٨٪) ودرجة إشغال كثيف جداً (٤٦,٢٣٪) حسب تصنيف دراسة الأوضاع المعيشية للأسر.وتتأكد درجة الإشغال الكثيف جداً في القضاء عند مقارنتها مع مثيلتها، من الفئة نفسها، على المستوى الوطني والتي تبلغ (٢٩,٨٥٪).

وهناك (٢٧,٩٪) من الأسر تسكن في غرفتين من بينهم (٤٠٪) يراوحون بين درجتي إشغال قليل وإشغال طبيعي (١٧,٣٠٪ للأول و٢٢,٧٠٪ للثاني) بينما هناك (٦٠٪) منهم يراوحون بين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً (٢٧٪) ودرجة إشغال كثيف جداً وتبلغ نسبتها (٣٢,٩٨٪) مقابل (١٧,٦٩٪) لهذه الفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

وهناك (٢٦,٩٪) من الأسر يسكنون في ثلاث غرف من بينهم (٦٠,٦٧٪) يتوزعون بين درجة إشغال طبيعي (٢٦,٤٠٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (٢١,٩١٪) ودرجة إشغال قليل جداً (١٢,٣٦٪) والباقون يتوزعون بين (١٩,٦٦٪) درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً وأيضاً (١٩,٦٦٪) درجة إشغال كثيف جداً مقابل (٦,٧٢٪) للفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

أما الأسر التي تسكن في أربع غرف فتشكل (١٩,٦٪) من مجموع الأسر وهي تتوزع بين درجة إشغال طبيعي (٢٤,٦٢٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (٢١,٥٤٪) ودرجة إشغال قليل جداً (٣٦,٩٢٪) من جهة وبين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً بنسبة (١٦,٩٢٪) مقابل (٦,٩٨٪) للفئة نفسها على المستوى الوطني.

أما الذين يسكنون في خمس غرف فيشكلون نسبة (٩,٨٪) من الأسر في

الهرمل، ويمكن تصنيفهم بين درجة إشغال طبيعي (٢٦,١٦٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (٤٦,١٦٪) ودرجة إشغال قليل جداً (٢٧,٧٠٪). وأخيراً فان نسبة (٥,٥٨٪) من الأسر تسكن في ست غرف وأكثر وهي تراوح بين درجة الإشغال القليل المعتدل (٢٩,٧٣٪) وبين درجة الإشغال القليل جداً (٦٩,٢٧٪). فالتفاوت المناطقي المعبِّر يظهر من أن نسبة (٣٩٪) من الأسر في قضاء الهرمل مقابل (٢١,١٪) الأسر في لبنان ممن يسكنون في غرفة واحدة هي أسر مكونة من ٦ أفراد وأكثر. أما التفاوت الطبقي فيظهر من أن (٢٤٪) من الأسر التي تسكن في ٦ غرف فأكثر هي مكونة من فرد إلى ٣ أفراد ومن بينها (٢,٧٪) تتشكل أسرتهم من فرد واحد ويسكنون في ٦ غرف وأكثر.

٣-٤ التجهيزات السكنية:

إضافة إلى المساحة وكثافة الإشغال في المسكن فان التجهيزات الخاصة بالمسكن تشكل مؤشراً مهماً على الرفاه الاجتماعي؛ ويتبين من دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان أن (٩٠,٥٪) من الأسر في البقاع تملك براداً و(٨٥,٩٪) منها تملك غسالة و(٧٤,٣٪) تملك تلفزيوناً و(٣٨,١٪) جهاز فيديو و(٢,٢٪) كمبيوتراً و(٢١,٤٪) هاتفاً عادياً و(١٣,٣٪) هاتفاً خلوياً. وإذا ما استندنا إلى التفاوت الفاضح في مستويات المعيشة الذي كشفت عنه بعثة أرفد في الستينات وتؤكده الإحصاءات الحديثة، إضافة إلى الملاحظة الميدانية للباحث، فان هذه النسب لا تنطبق على واقع التجهيزات السكنية في منطقة الهرمل خصوصاً منها تلك التجهيزات ذات النسبة المنخفضة في البقاع.

وبالطبع، فإن الرغبة بامتلاك التجهيزات المحرومة منها الأسر تختلف بين هذه التجهيزات بحسب أهميتها وضرورتها. فالكمبيوتر والخلوي ليسا من أولويات الأسر في الهرمل والتجهيزات الأساسية التي تتمنى الأسر اقتناءها هي البراد والغسالة والتلفزيون ثم الهاتف العادي فالفيديو[1].

١- استندت في هذا التقدير على الإحصاءات الواردة في: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٦، مرجع سابق.

٣-٥ الخدمات المتعلقة بالسكن:

الجدول رقم (٣): توزع الأسر في قضاء الهرمل بحسب نوع شبكة المياه في المسكن ونوع المسكن

نوع المسكن / شكل إشغال المسكن	شقة في مبنى		مسكن مستقل		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الشبكة العامة للمياه	٢٣٥٦	٥٨،٤٨	١١٣٢	٤١،٥٧	٣٤٨٨	٥١،٦٦
الشبكة العامة وبئر ارتوازي معاً	٨٢	٢،٠٣	٦١	٢،٢٥	١٤٣	٢،١١
شبكة خاصة أو بئر ارتوازي	٩٨٩	٢٤،٥٦	٨٢٦	٣٠،٣٤	١٨١٦	٢٦،٨٩
المسكن غير موصول بشبكة مياه	٦٠٢	١٤،٩٤	٧٠٤	٢٥،٨٤	١٣٠٦	١٩،٣٤
المجموع	٤٠٢٩	١٠٠	٢٧٢٣	١٠٠	٦٧٥٢	١٠٠

يكشف لنا هذا الجدول عن تفاوت في الإشباع في تجهيز المسكن بشبكة المياه حيث إن نسبة (١٩,٣٤٪) من الأسر تقيم في مساكن غير موصولة بشبكة مياه.وهذه الأسر لا تزال تعتمد بشكل أساسي على مياه الجمع في آبار (مياه الشتاء أو شراء من صهاريج) وهي نسبة تفوق بكثير المعدل العام الوطني البالغ (٤,٧٢٪).وينعكس ذلك كله على المستويات المعيشية للسكان (صحياً واجتماعياً...).

وهناك (٢٦,٨٩٪) يعتمدون على شبكة خاصة أو بئر ارتوازي وهي أيضاً نسبة تفوق بكثير مثيلتها على المستوى الوطني والتي تبلغ (٩,٨١٪). إن هاتين النسبتين ومجموعهما (٤٦,٢٣٪) تكشفان عن غياب الدولة على مستوى الخدمات الحياتية على الأقل على مستوى هؤلاء السكان.

يوجد (٥٣,٧٧٪) من المساكن التي تتوفر لها شبكة عامة للمياه أو شبكة عامة وبئر ارتوازي معاً.وتقتصر هذه النسبة بشكل أساسي على مدينة الهرمل وجوارها مما يخلق نوعاً من التفاوت، (المتفاوت أصلاً بالمقارنة مع المستوى الوطني (٨٥,٥٪) هي من هذه الفئة) حتى ضمن المنطقة الواحدة أي بين مدينة الهرمل والقرى الجردية.

وعدم الربط الآلي بين ملكية المسكن واعتبارها مؤشراً كافياً للدلالة على الأحوال المعيشية المرتفعة يظهر من خلال هذا الجدول رقم ٣ حيث إن

(٢٥,٨٤٪) من المساكن المستقلة، والتي تبين أن أغلبيتها تملكه الأسر كلياً أو جزئياً، غير موصول بشبكة مياه.

الجدول رقم (٤): توزع الأسر في قضاء الهرمل بحسب وسيلة الصرف الصحي للمسكن ونوع المسكن[1]

نوع المسكن / وسية الصرف الصحي	شقة في مبنى		مسكن مستقل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
شبكة مجار عامة	٤٢٨	١٠،٦٣	٢٠٤	٧،٤٩	٦٣٢	٩،٣٧
جورة صحية	٢٩٧٨	٧٣،٩٢	١٩٢٨	٧٠،٧٩	٤٩٠٦	٧٢،٦٦
مجار مكشوفة	٢٥٥	٦،٣٣	١٦٣	٥،٩٩	٤١٨	٦،١٩
لا يوجد صرف صحي للسكن	٣٦٧	٩،١١	٤٢٨	١٥،٧٣	٧٩٦	١١،٧٨
المجموع	٤٠٢٩	١٠٠	٢٧٢٣	١٠٠	٦٧٥٢	١٠٠

إن أحد المؤشرات الكاشفة عن مدى تفاوت التنمية الاجتماعية بين المناطق هو وسيلة الصرف الصحي التي يعتمدها المسكن.وهذا التفاوت يظهر جلياً من مقارنة النسب في قضاء الهرمل مع النسب على المستوى الوطني، حيث يتبين لنا أن (١١,٧٨٪) من المساكن في قضاء الهرمل لا يوجد فيها صرف صحي، وهي تعبر عن درجة إشباع منخفضة، بينما تبلغ نسبتها على المستوى الوطني (٠,٨٢).والوسيلة الأساسية المعتمدة في الصرف الصحي في القضاء هي الجورة الصحية (٧٢,٦٦٪) مقابل (٣٧,٢٣٪) في لبنان.ولا يستفيد من شبكة المجاري العامة سوى (٩,٣٧٪) من المساكن، وهي نسبة متدنية مقارنة مع مثيلتها في لبنان (٦٠,٢٣٪).ويؤشر ذلك على ضعف الخدمات الاجتماعية الحكومية في قضاء الهرمل وعلى تفاوت كبير مع المعدل العام الوطني.

كذلك فإن نسبة المجاري المكشوفة (٦,١٩٪ في الهرمل مقابل ١٥, ١٪ في لبنان) تكشف عن الواقع المتردي للمساكن في القضاء وللبيئة المحيطة بها.

أما نسبة الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبناية فهي متوفرة على مستوى محافظة البقاع ويلخصها الجدول الآتي:

١- الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، مرجع سابق، ص ١٧٢، جدول ٣-٢٠.

الجدول رقم (٥): نسبة الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبناية في البقاع ولبنان (٪)

التجهيزات	المجموع لبنان	البقاع
مصعد	٢١.٧	١.٤
مياه من الشبكة العامة	٧٩.٩	٧٠.٨
بئر ارتوازي	١٩.٨	٢٠.٤
تدفئة مركزية	٩.٦	٣.٧
مولد كهرباء	٣٣.٦	٣٧.٧
وسيلة صرف مياه عامة	٥٧.٥	٤١.١
جورة صحية	٤٢.٨	٥٦.٨
بيت خلاء داخل المسكن	٩٥.١	٩٢.٢
مجموع العينة (الأسر)	١٦٨٦٤	٢١٦٥

يتبين من هذا الجدول أن نسب التجهيزات الخاصة بالبناية في البقاع متدنية جداً. فنسبة المساكن المجهزة بمصعد لا تمثل سوى (١,٤٪) في مساكن البقاع وهو أمر يمكن تبريره باعتبار أن البقاع منطقة ريفية والسكن فيها يمتد أفقياً بشكل عام ولا يحتاج إلى مصاعد.كذلك فإن مؤشر التدفئة المركزية غير معبر، كون الوسائل التقليدية للتدفئة في منطقة باردة كالبقاع هي المدفأة أو الصوبيا وخصوصاً منها تلك التي تعمل على المازوت، إضافة إلى التوفير الذي يؤمنه استعمال الصوبيا في غرفة أو اثنتين بدل تشغيل التدفئة المركزية.

إلا أن بعض النسب الأخرى معبِّرة في دلالاتها، حيث إن مصدر مياه الشرب في البقاع هو بنسبة (٧٠,٨٪) من الشبكة العامة مقابل (٧٩,٩٪) في لبنان ووسيلة صرف المياه هي وسيلة عامة بنسبة (٤١,١٪) في البقاع مقابل (٥٨,٥٪) في لبنان.مما يدلنا في الحالتين على تدني الخدمات الحكومية على مستوى هذين التجهيزين في قضاء الهرمل بالمقارنة مع المعدل العام اللبناني.كما أن النسب المرتفعة لبعض التجهيزات في القضاء عن مثيلاتها في لبنان، كالبئر الارتوازي البالغ معدله (٢٠,٤٪) في البقاع مقابل (١٩,٨٪) في لبنان ومولد الكهرباء (٣٧,٧٪) في البقاع مقابل (٣٣,٦٪) في لبنان والجورة

الصحية (٥٦,٨٪) في البقاع مقابل (٤٢,٨٪) في لبنان ليست مؤشرات دالة على مستوى معيشي أفضل بقدر ما هي دلالة على إهمال إضافي في هذه الميادين من قبل السلطات الحكومية، حيث يضطر المواطنون، وبسبب انقطاع الكهرباء من جهة وانقطاع المياه أو عدم وجود شبكة مياه أصلاً كذلك بسبب عدم وجود شبكة صرف صحي على تدبر أمورهم بوسائلهم الذاتية.

وهذا الواقع العام في محافظة البقاع يزداد سوءاً خصوصاً في قضاء الهرمل «حيث تعتبر أقضية الهرمل وعكار والمنية وبعلبك وطرابلس وبنت جبيل ذات المراتب الأدنى في دليل المسكن، إذ إن نسبة الأسر ذات درجة الإشباع المتدنية فيها هي الأعلى...»[1].

٣-٦ مشاكل السكن:

بالارتكاز على الطريقة التي اعتمدت في خارطة أحوال المعيشة في لبنان قمت باحتساب علامات مؤشر الغرف في قضاء الهرمل على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٦): علامات مؤشر الغرف في قضاء الهرمل وفي لبنان

حصة الفرد (غرفة)	العلامة	نسبة الأسر (٪) في قضاء بعبدا	نسبة الأسر (٪) في لبنان
٣ فأكثر	٢	١،٧	٥،٢٩
٢-٢،٩٩	١،٨	٤،٥	٧،٧٩
١-١،٩٩	١،٦	٢٠،٨	٣٢،٦
٠،٧٦-٠،٩٩	١،٤	٣،٥	٨،٢٢
٠،٥١-٠،٥٧	١،٢	١٦	١٩،٦
٠،٥	١	١٥،٧	٧،٦٧
أقل من ٠،٥	حصة الفرد / ٠،٥	٣٧،٨	١٧،٥

يكشف لنا هذا الجدول عن حرمان أساسي في مجال إشباع الحاجات الأساسية في ما يخص المسكن حيث (٣٧,٨٪) من الأسر هي تحت مستوى

١- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، ص ١٢٣-١٢٤.

عتبة الإشباع.وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة نسبة الأسر الموجودة على حدود العتبة (٣٥,٢٪) لارتفعت نسبة هذه الأسر، التي تعاني من إشغال كثيف أو كثيف جداً، إلى (٧٣٪) مقابل (٥٤٪) على المستوى الوطني.وهو مؤشر مهم ذو دلالة على التفاوت المناطقي في التنمية الاجتماعية.
ولا تشكل نسبة الأسر المرفهة في القضاء سوى (٦,٢٪) حيث تتوزع بين (١,٧٪ درجة إشباع عالية جداً و٤,٥٪ درجة إشباع عالية) مقابل (١٣٪) في لبنان تتوزع بين (٥,٢٩٪ درجة إشباع عالية جداً و٧,٧٩٪ درجة إشباع عالية).
تجدر الإشارة إلى أن العديد من المساكن القديمة في الجرود تحديداً هي مساكن غير صحية، بسبب طريقة بنائها مما يحرمها من أشعة الشمس والتهوية ويزيد الرطوبة فيها، وهذا ما يؤدي إلى انتشار مرض السل عند بعض سكان هذه المساكن.

٣-٧ التعاونيات الإسكانية:

استناداً إلى دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان للعام ١٩٩٨ يتبين أنه لا يوجد في قضاء الهرمل أي تعاونية إسكانية، وهذا ما تأكد لنا أيضاً في العام ٢٠٠٠ من قبل المحققين الميدانيين.بينما تتركز هذه التعاونيات الإسكانية، بشكل أساسي، في قضاء زحلة[1].

٣-٨ الهرمل في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات[2]:

أ) إحصاء المباني والمؤسسات:

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعدادا شاملا للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعاً في العامين اللاحقين. ويتيح هذا الإحصاء

١- تتوزع التعاونيات الإسكانية في البقاع على الشكل الآتي: هرمل (صفر) راشيا (صفر) البقاع الغربي(تعاونية واحدة) بعلبك (تعاونية واحدة) زحلة (تسع عشرة تعاونية) (راجع مريم حمزة: التعاونيات الزراعية في بعلبك بين المبادئ والممارسة، رسالة جدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية إشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، ١٩٩٩).
٢- مديرية الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني...الخ، وفق معايير موحدة في كل الأقضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني.وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

ب) الهرمل، النتائج العامة والمناطق الفرعية:

قسّم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء الهرمل إلى منطقة واحدة هي الهرمل (انظر الخريطة المرفقة). واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في الهرمل يبلغ ٧٤٠٣ مبانٍ وهي تحتوي على ١٤٢١ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٦٢٢٧٠ وحدة مبنى لشتى الاستعمالات.

وبذلك تضم الهرمل ٧,٥٪ من إجمالي المباني في البقاع، و١,٤٪ من مباني لبنان. مقابل ٥,٣٪ من المؤسسات البقاعية، و٠,٧٪ من مؤسسات لبنان؛ ٥,٢٪من إجمالي الوحدات في البقاع، و٠,٦٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في الهرمل حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في الهرمل حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع البقاع ولبنان

	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الهرمل	٧٤٠٣	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	٩٣٤٢	١٠٠
كل الهرمل	٧٤٠٣	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	٩٣٤٢	١٠٠
محافظة البقاع	٩٧٧٢٧	٤٥،٦	٢٦٨٠٦	٤٢،٣	١٧٨٨٧٩	٣٩،٧
لبنان	٥١٨٨٥٨	٨،٦	١٩٨٤٣٦	٥،٧	٤٥٦٣٧٩	٤،٨

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة.وقد تبين

أن نحو ٧٤,٦٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٢٥,٣٪ منها للعمل.ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معاً متدنية، ولا تتجاوز ٠,٠١٪.ولا تختلف هذه النسب كثيرا عن النسب المقابلة على مستوى محافظة البقاع.

وحدات المباني في الهرمل ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
قضاء بعلبك	عدد	٦٩٧٣	١	٢٣٦٥	٣	٩٣٤٢
	٪	٧٤،٦	٠،٠١	٢٥،٣	٠،٠٣	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	١٢١١٩٨	١٠٧	٥٧٢٣٩	٣٣٥	١٧٨٨٧٩
	٪	٥٦٧،٧	٠،٠٥	٣١،٩	٠،١٨	١٠٠
كل لبنان	عدد	١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
	٪	٧٣،٢	٠،١٩	٢٦،٢	٠،٢٦	١٠٠

ج) وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٥,١٪ من الوحدات المخصصة للسكن في الهرمل هي مساكن أساسية، ونحو ١٦,٣٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ٢,٧٤٪.ويلاحظ بشكل عام أن النسب متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة البقاع، ما عدا نسبة المساكن الثانوية، حيث هي في الهرمل أقل مما هي عليه في محافظة البقاع (١٦,٣٪ مقابل ١٤,٥٪).

وحدات السكن في الهرمل ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
قضاء بعلبك	عدد	٥٢٣٩	١١٣٧	١٩١	٤٠٧	٦٩٧٤
	٪	٧٥،١	١٦،٣	٢،٧٤	٥،٨٤	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	٨٩٧٢٢	٧٩١٦	١٧٥٩٦	٦٠٧٠	١٢١٣،٥
	٪	٧٣،٩	٦،٥	١٤،٥	٥،١	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٣٢٢٠٢٤
	٪	٧٥،٣	٥	١٧،٣	٢،٤	١٠٠

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين الهرمل والبقاع ولبنان في اكثر من مجال.ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني بعلبك

	بعلبك		محافظة البقاع		لبنان	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
مصعد	٤	٦١٤٥	٤٤٣	٨٥٦٦٤	٣١٥٠٠	٤٨٧٧٧٤
موقف سيارات	٢٢٤	٥٩٥٨	٢٢٣٤٧	٦٣٨٧٨	١٤٧٦٩٣	٣٧١٦٧٩
بواب أو حارس	٣٨	٦١٤٤	١٧٤٧	٨٤٤٩٢	٢٦٠٢٠	٤٩٣٣٠٢
مولد كهرباء	٢٢٤	٥٩٥٧	٧٩٣٢	٧٨٢٩٢	٤٨٧٧٢	٤٧٠٢٢٣
بئر ارتوازي	٧٧٧	٥٤٠٠	١٠٠٩٧	٧٦١٢١	٥٢٣٥٧	٤٦٦٣٧٣
شبكة مياه	٢٥٢٢	٣٦٥٩	٥٩١٧٦	٢٧٠٥٣	٤١٦١٣٦	١٠٢٨٦٠
شبكة مجارير	٢٦٣	٥٩١٨	٢٥٦٧٥	٦٠٥٩٥	٢١٥٤٩٥	٣٠٢٢٦٥

ويتبين من الجدول السابق أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه.حيث إن نسبة ٥٨,٩٪ من المباني غير موصولة بشبكة المياه في الهرمل مقابل ٣١,١٪ في البقاع، ١١,٩٪ في لبنان يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المجارير حيث نسب عدم الاتصال هي ٩٥,٣٪ في الهرمل مقابل ٦٩,٦٪ في البقاع، و٥٣,٧٪ في لبنان.من جهة أخرى، فإن النسب المنخفضة جداً لتوفر المصاعد ومواقف السيارات ووجود بواب أو حارس في

بعلبك.إنما هي شاهد على الطبيعة الريفية لهذا القضاء، وعلى خصائصه العمرانية، حيث إن هذه الخدمات هي ذات طابع مديني عموماً.

د) المؤسسات الإنتاجية في بعلبك:

بيّن الإحصاء وجود ٢٣٦٥ وحدة مخصصة لغير السكن في بعلبك، من أصلها ١٤٢١ مؤسسة إنتاج، و٥١ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٧,٦٪ أي ثلاثة أضعاف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (٢,٧٪).

توزع وحدات غير السكن في الهرمل حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلاعمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
الهرمل	عدد	١٤٢١	٥١	٩٣	٣٣١	١٨٠	٢٨٩	١	٢٣٦٦
	٪	٦٠	٢٫١	٣٫٩	١٣٫٩	٧٫٦	١٢٫٢	٠٫٠٤	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	٢٦٨٠٦	٦٤٢	١٤٢٤	٢١٠٣	١٦١٣٥	١٠٢٢١	١٥	٥٧٣٤٦
	٪	٤٦٫٧٤	١٫١٢٥	٢٫٤٨	٣٫٦٧	٢٨٫١٤	١٧٫٨١	٠٫٠٣	١٠٠
لبنان	عدد	٢٤٥٤٠٠	٢٤٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥٥١	٥٤٥٨١	٦٩٧	٤٦٧٫٣٩
	٪	٥١٫٥٥	٠٫٩٠	٤٫٣٦	٥٫١٥	٢٦٫٣٧	١١٫٥٢	٠٫١٥	١٠٠

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في الهرمل، فان الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم اقل من خمسة عاملين، والتي تشكل ٩٦,٦٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات.وهذه سمة عامة في البقاع، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩٣,٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات في البقاع، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٧,٤٪.ولا تضم أي مؤسسة تستخدم أكثر من ٥٠ و٩٩ مستخدماً من اصل ٣٣ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع، و مؤسسة واحدة تستخدم أكثر من مئة عامل من اصل ٣٠ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع.

مؤسسات الهرمل ومحافظة البقاع حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
بعلبك	عدد	١٣٧٨	١٩	٦	٢	-	١	١٥	١٤٢١
	٪	٩٦،٩	١،٣	٠،٤٢	٠،١٤	-	٠،٠٧	١.٠٦	١٠٠
البقاع	عدد	٢٤٩٨٦	٨٩٥	٢٨٩	١٦٤	٣٣	٣٠	٤٠٩	٢٦٨٠٦
	٪	٩٣،٢١	٣،٣٤	١،٠٨	٠،٦١	٠،١٢	٠،١١	١.٥٣	١٠٠٥
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	٪	٧٨،٤	٥،٥٢	١،٩٨	١،٠٢	٠،٢٧	٠،٢٢	٣.٥٨	١٠٠

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في بعلبك، فقد بيّن الإحصاء أن نحو ١٣,٣٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤.وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ١٤٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات.في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٣١,١٪ من المؤسسات الباقية.أما النصف الأول من التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢١,٨٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزع مع توزع المؤسسات العاملة في محافظة البقاع ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد.ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعليا أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشكل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سبب آخر. وبالتالي، فإن النسب لا تعبر تماما عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات الهرمل ومحافظة البقاع حسب سنة التأسيس

		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٧٥ ١٩٨٤	--- ١٩٦٤	لا جواب	مجموع
الهرمل	عدد	١٢٧	١٢١	٣١١	١٨٩	٢٥٤	١٩٠	٣٠	١٤٢١
	%	٨،٩	٨،٥	٢١،٨	١٣،٣	١٧،٨	١٣،٣	٢،١	١٠٠
البقاع	عدد	١٤٢٨	٢١٤٧	٦٨٢٦	٤٤١٨	٥٩٣٤	٢،٩٤	٦٧٥	٢٦٨٠٦
	%	٥،٣٣	٨	٢٥،٤	١٦،٥	٢٢،١	٧،٨	٣،٢	١٠٠
لبنان	عدد	١٩٧٤٠	٢١٨٨٨	٦٥٩٠٠	٣٣٦٠٨	٤٦٦٢٧	١٥٩٤٦	٢٠٢١٠	٢٤٥٤٠٠
	%	٨	٨،٩	٢٦،٨	١٣،٧	١٩	٦،٥	٨،٢	١٠٠

هـ) أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في بعلبك:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في الهرمل ١٤٢١ مؤسسة.

الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٦,٩٪).وتعمل نسبة ٣٢٪ في تجارة المفرق، و٣٩,٩٪ في الزراعة والتعدين في بيع وصيانة المركبات (٨,٤٪)، وتجارة الجملة (١,٨٪)، والفنادق والمطاعم (٣,٨٪)، ونسب أقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمثيلاتها في محافظة البقاع، فالطابع التقليدي هو الغالب على النشاط الاقتصادي في الهرمل مقارنة بأقضية البقاع الأخرى.وتشكل الهرمل ٩,٧٪ من النشاط الزراعي في البقاع و٣,٤٪ من تجارة الجملة، و٢١,٤٪من أنشطة الإدارة العامة والضمان، و٤,٨٪من تجارة المفرق، و٤,٤٪ من التعليم...الخ.في حين نجد أن حصتها من القطاعات الآتية في محافظة البقاع متدنية:الوساطة المالية(٠٪)، الأنشطة المساعدة للوساطة المالية(٢,٨٪)، الطباعة والنشر (٢,٤٪) الأنشطة العقارية (٢٪)، النقل (٠٪)، التأمين (٠٪)، خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير (١٦,٦٪). ويبين الجدول الآتي توزع المؤسسات في الهرمل والبقاع بشكل مفصل:

المؤسسات الإلكترونية في الهرمل والبقاع حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و%)

	عدد المؤسسات في البقاع	% الهرمل نسبة الى البقاع	% من اجمالي المؤسسات في بعلبك
تجارة المفرق	٩٣٢٣	١٠.٧٢	٣٧.٢
زراعة وتعدين	٥٨٢٥	٨.٠٧	١٧.٥
بيع وصيانة المركبات ذات محرك	٣٥٢١	٩.١٥	١٢
تجارة الجملة	٦٠٥	٨.٤٣	١.٩
الفنادق والمطاعم	٩٩٣	١٠.٦	٣.٥٩
الصحة والعمل الاجتماعي	٧٦١	١٠.٢٥	٢.٩
الخدمات للأفراد	٦٤٩	١٢.٣	٢.٩٨
صنع المنتجات الغذائية والتبغ	٦٨٩	١٠.٠١	٢.٥
صنع المنتجات المعدنية	٧٨٧	١٢.٠٧	٢.٥
صنع المفروشات	٤١٩	١٠.٢٨	١.٦
المنسوجات والمصنوعات الجلدية	٣٠٨	٩	١.٠٤
صنع المنتوجات غير المعدنية	٤٩٧	١٣.٦٨	٢.٥٣
التعليم	٢٥٠	٦.٤	٠.٥٩
الإنتاجية التجارية الأخرى	٤٧٥	٩.٢٦	١.٦٤
الإنتاجية الترفيهية والثقافية والرياضية	٢٦٦	٩.٠٢	٠.٨٩
صيد الأسماك	-	-	-
صنع الخشب والورق	٢٨٣	١٠.٥٩	١.١٥
البناء	٩٩	١٢.١٢	٠.٤٤
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٨	٢٠.٣٧	٠.٨٢
الماء والكهرباء والغاز	٢٩٢	٢٥.٣٤	٢.٧٦
الإدارة العامة والضمان	١٤	١٤.٢٩	٠.٠٧
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٧٤	١٢.١٦	٠.٣٣
صنع الآلات والمعدات	٧٩	٣.٨	٠.١١
الإنتاجية المساعدة للنقل	١٢٤	١٦.١٣	٠.٧٤
الوساطة المالية	٥٥	٧.٤٧	٠.١٤
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	٧٠	١.٤٣	٠.٠٣
الإنتاجية العقارية	٥٠	-	-
تأجير الآلات والمعدات	٤٠	١٥	٠.٢٢
الطباعة والنشر	٤١	٢.٤٤	٠.٠٣
النقل	٩	-	-
التأمين	٥٢	-	-
خدمات الحاسب الإلكتروني	١٢	-	-
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٤	-	-
غير محدد	٧	٤.٥	٠.٠٣
المجموع	٢٦٨٠٦	١٠	١٠٠

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان.وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشرا، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل.واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان.وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها.إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج في ما يختص بالهرمل، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد البقاع

ولبنان، والترتيب العام للهرمل ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

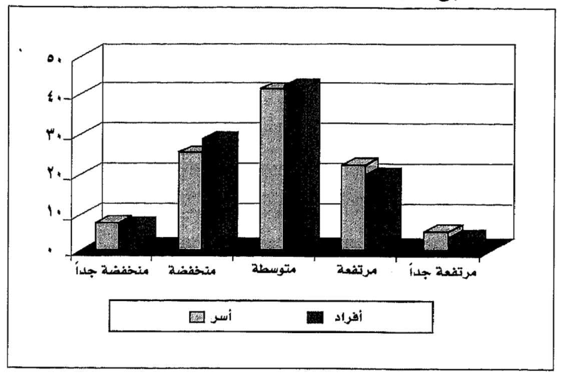
قد بينت الدراسة ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (و٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠٪ من الأسر (و٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (و٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (و ٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (و١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥٪ من الأسر (و٣,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان[1]

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،١	١٥،٨	٢٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥،٥٠	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٣٨	١٠٠
التعليم	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٧،٠٩	٢٥	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥١	١٠٠
أفراد	٦،٨٢	٢٨،٤	٤٢،٢	١٩،٣	٣،٣٠	١٠٠

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة -٪ للأسر والأفراد، لبنان



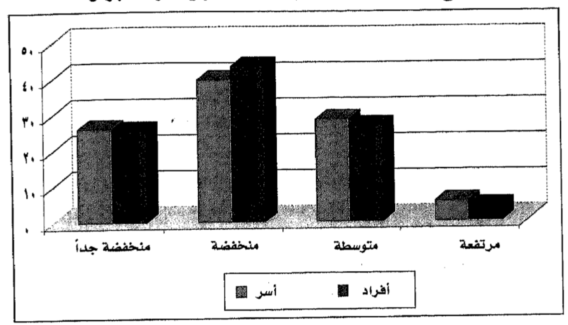
٤-٢ الهرمل في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة:

أما بالنسبة للهرمل، فقد أتت النتائج لتبين أن ٦٥,٨٪ من الأسر المقيمة في الهرمل (و٦٩,٠٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٢٦,١٪ من الأسر (و٢٥,٦٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٩,٧٪ من الأسر (و٤٣,٤٪ من الأفراد).وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٢٨,٦٪ من الأسر (و٢٦,٨٪ من الأفراد).أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٥,٦٪ من الأسر (و٤,٢٪) من الأفراد.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - الهرمل[1]

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	٢٣،١	٢١،٦	٢٩،٣	٢١	٥،٠	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٢٢،٢	١٠،٩	٦٥،٦	٠،٩	٠،٥	١٠٠
التعليم	٣٤،٤	٢٨،٩	٢٣،٠	٦،٦	٧،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٧،٢	٣١	١٩،٢	٨،٢	٤،٥	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
اسر	٣٦،١	٣٩،٧	٢٨،٦	٥،٦	-	١٠٠
أفراد	٢٥،٦	٤٣،٤	٢٦،٨	٤،٢	-	١٠٠

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، الهرمل



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء الهرمل، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة.والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الثاني بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

ترتيب الأقضية اللبنانية حسب ٪ للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء[1]

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- بنت جبيل	٦٧،٢	٢٨،٥	٤،٢٤	١٠٠
٢- الهرمل	٦٥،٩	٢٨،٦	٥،٥٨	١٠٠
٣- عكار	٦٣،٣	٢٩،١	٧،٥٩	١٠٠
٤- مرجعيون	٦٠،٠	٣٢،٣	٧،٦٣	١٠٠
٥- المنية – الضنية	٥٤،٢	٣٩،٣	٦،٥١	١٠٠
٦- بعلبك	٤٩،٢	٤٠،١	١٠،٧	١٠٠
٧- صور	٤٥،٠	٤١	١٤	١٠٠
٨- حاصبيا	٤١،٥	٤٨،٤	١٠،١	١٠٠
٩- النبطية	٤٠	٤٧،٤	١٢،٦	١٠٠
١٠- راشيا	٣٩،٥	٥١،٩	٨،٦٦	١٠٠
١١- جزين	٣٥،٧	٤٩،٨	١٤،٥	١٠٠
١٢- طرابلس	٣٤،٩	٣٨،٢	٢٦،٩	١٠٠
١٣- بشري	٣٤،٨	٤٥،٤	١٩،٨	١٠٠
١٤- البترون	٣٤،٢	٤٥	٢٠،٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢،١	٤١،٦	٢٦،٤	١٠٠
١٥- بعبدا	٣١،٦	٤٢،٢	٢٦،١	١٠٠
١٦- الشوف	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٧- البقاع الغربي	٣٠،٧	٥٣،٦	١٥،٨	١٠٠
١٨- جبيل	٣٠،١	٤٦،٧	٢٣،٢	١٠٠
١٩- زغرتا	٢٩،٧	٤٣	٢٧،٣	١٠٠
٢٠- صيدا	٢٩،٧	٤٧،٢	٢٣	١٠٠
٢١- زحله	٢٨،٩	٤٥،٣	٢٥،٨	١٠٠
٢٢- الكوره	٢٧	٤٤،٧	٢٨،٣	١٠٠
٢٣- عاليه	٢٥	٤٥،٦	٢٩،٣	١٠٠
٢٤- المتن	١٩،٧	٤٣،٩	٣٦،٤	١٠٠
٢٥- بيروت	١٨،٤	٣٨،٧	٤٣	١٠٠
٢٦- كسروان	١٣،٥	٣٨،٣	٤٨،٢	١٠٠

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

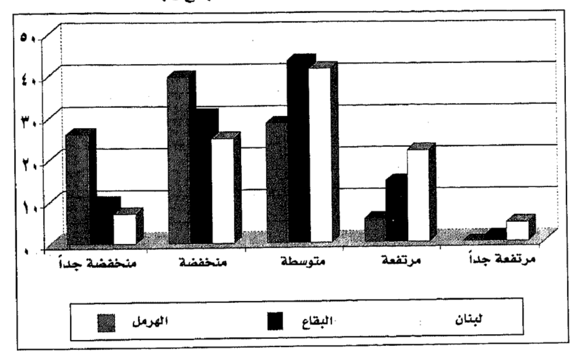
ولدى مقارنة توزع الأسر في الهرمل حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة البقاع، يتبين ما يأتي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪ اسر) في الهرمل مع محافظة البقاع والمعدل الوطني

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
الهرمل	٢٦،١	٣٩،٧	٢٨،٦	٥،٦	–	١٠٠
البقاع	٩،٩	٣٠،٧	٤٣،٥	١٤،٦	١،٣	١٠٠
لبنان	٧،١	٢٥،٠	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء الهرمل (٦٥,٨٪) توازي النسبة في محافظة البقاع (٤٠,٦٪)، بينما هي أعلى من النسبة الوطنية (٣٢,١٪). ولكن الفارق هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) مرتفعة للغاية في قضاء الهرمل إذ تبلغ ٢٦,١٪ من المقيمين في القضاء، مقارنة بنسبة البقاع (٩,٩٪) والمعدل الوطني ٧٪.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في الهرمل والبقاع ولبنان:



٤-٣ حصة الهرمل من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان:

من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء الهرمل من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٢,٤٦٪، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ ٠,٨٠٪، و٠,٢٣٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء الهرمل يأتي في الترتيب الرابع عشر بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان، وذلك بسبب النزوح التاريخي للفقراء من الريف إلى المدن وضواحيها بشكل خاص.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (% من السكان)[1]

القضاء	منخفضة	متوسطة	عالية	مجموع
١- عكار	١٢،٥	٢،٩٠	١،٤٦	٦،٣٧
٢- بعبدا	١١،٨	١٢	١٢،٢	١٢
٣- طرابلس	٨،٢٤	٦،٦٠	٧،٢٤	٧،٣٢
٤- بعلبك	٧،٦٢	٤،٦٨	١،٧٣	٥،٠٥
٥- بيروت	٧،١٥	١٢،٨	٢٢،٩	١٣،١
٦- المتن	٦،٣٠	١٣	١٨،٠	١١،٨
٧- صور	٥،٧٣	٤،٠٢	٢،٠٧	٤،١٨
٨- المنية - الضنية	٥،١٤	٢،٧٢	٠،٦٣	٣،١٠
٩- صيدا	٣،٩٤	٥،١٠	٤،٠١	٤،٤٥
١٠- الشوف	٣،٥٣	٤،٧١	٢،٨٤	٣،٨٧
١١- زحله	٣،٤٢	٤،٤٥	٤،٠٤	٤
١٢- بنت جبيل	٣،٣٧	١،٠٩	٠،٢٢	١،٦٩
١٣- النبطية	٣،٢٤	٢،٤٩	١،٤١	٢،٩٧
١٤- الهرمل	٢،٤٦	٠،٨٠	٠،٢٣	١،٢٥
١٥- عاليه	٢،٣٥	٣،٦٣	٣،٧٨	٣،٢١
١٦- مرجعيون	٢،١٩	١،٠٧	٠،٤١	١،٣١
١٧- جبيل	١،٨٥	٢،٢٦	١،٧٧	٢،٠١
١٨- البقاع الغربي	١،٦٢	٢،٣١	١،١٠	١،٧٩
١٩- كسروان	١،٣٨	٣،٨٧	٨،١٩	٣،٩٧
٢٠- زغرتا	١،٣٥	١،٦٧	١،٧٣	١،٥٧
٢١- الكوره	١،١٦	١،٦٩	١،٨١	١،٥٣
٢٢- البترون	١،٠٧	١،٢٢	١	١،١٢
٢٣- راشيا	٠،٨٧	٠،٩٥	٠،٢٥	٠،٧٧
٢٤- حاصبيا	٠،٧٥	٠،٧٣	٠،٢٣	٠،٦٣
٢٥- بشري	٠،٥٢	٠،٦٢	٠،٤٣	٠،٥٤
٢٦- جزين	٠،٤١	٠،٦٠	٠،٣٢	٠،٤٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ – خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء الهرمل يحتوي على ٤,٧٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، وأقل من ثلث حصة محافظة البقاع من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

حصة الهرمل والبقاع من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪ من السكان)

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
الهرمل	٤.٧	١.٩	٠.٨	٠.٣	–	١.٣
البقاع	١٧	١٥.٧	١٣.٢	٨	٣.٥	١٢.٩
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤-٤ الأوضاع المقارنة للهرمل في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة.إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضا تحليلا مقارنا لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء الهرمل حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في البقاع ولبنان.النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (الهرمل، البقاع، لبنان)[1]

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن						
الهرمل	٢٣،١	٢١،٦	٢٩،٣	٢١	٥	١٠٠
البقاع	٨،٩	١٧،٥	٣٠،٦	٣١،١	١١،٩	١٠٠
لبنان	١٠،١	١٥،٨	١٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
الهرمل	٢٢،٢	١٠،٩	٦٥،٦	٠،٩	٠،٥	١٠٠
البقاع	١٠،٥	٧،١	٦٨،٢	١٠،١	٤،١	١٠٠
لبنان	١٠	٥،٥	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٤	١٠٠
التعليم						
الهرمل	٣٤،٤	٢٨،٩	٢٣	٦،٦	٧،١	١٠٠
البقاع	٢٠،٥	٢٠،٩	٣٣،٧	١٣،٧	١١،٢	١٠٠
لبنان	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
الهرمل	٣٧،٢	٣١	١٩،٢	٨،٢	٤،٥	١٠٠
البقاع	٢٣،٧	٢٨،٧	١٩،٩	١١،٨	٥،٨	١٠٠
لبنان	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥	١٠٠

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٥,٩٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠,١٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، أن هذه النسب في محافظة البقاع توازي النسب الوطنية (٢٦,٤٪ و٨,٩٪)، في حين أن وضع الهرمل على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة (٤٤,٧٪

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

و٢٣,١٪). إلا أن نسب الحرمان في الهرمل في ما يختص ظروف السكن، تبقى أقل مما هي عليه بالنسبة للميادين الأخرى، وبالنسبة للدليل العام.

ثانياً، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضا هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة في ما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من اصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموما من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨,٢٪ من الأسر في البقاع، و٦٥,٦٪ من الأسر في الهرمل.وهي نسب متقاربة كما هو واضح. إلا أن الاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٢٢,٢٪ من الأسر في الهرمل تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي في الهرمل، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ١٠٪ تقريبا في كل من البقاع ولبنان.كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في الهرمل بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٠,٥٪ من الأسر، مقابل نحو ٤,١٪ في البقاع و٨,٤٪ في لبنان.ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء الهرمل، مرتفع جداً مقارنة بالبقاع، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وان نصف هذه النسبة تقريبا هي في وضعية حرمان شديد.ويتميز توزع الأسر في ميدان

التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦,٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩,١٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة البقاع تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤١,٤٪ من الأسر، من اصلها ٢٠,٥٪ ضمن فئة منخفضة جداً)، إلا أن هذه النسب تبلغ أعلاها في لبنان في محافظة الهرمل التي يسجل فيها أدنى مؤشرات دليل التعليم، حيث إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٦٣,٣٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن اصلها نسبة ٣٤,٤٪ تعتبر محرومة جداً (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة).واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن نحو ٤٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل.أما في محافظة البقاع، فان هذه النسب تبلغ ٥٢,٤٪ (دون العتبة) منهم ٢٣,٧٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة للهرمل ٦٨,٢٪ و٣٧,٢٪.وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء الهرمل، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (٣٧,٢٪) هي أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (٣١٪)، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن الهرمل هو أحد الأقضية الطرفية الأكثر حرماناً في لبنان.ويتفاوت ترتيب قضاء الهرمل مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد.

ويأتي هذا القضاء في الترتيب الأول حسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل والثاني حسب دليلي أحوال المعيشة العام والتعليم، إلا انه يأتي في الترتيب الرابع حسب دليل المياه والصرف الصحي، والسابع عشر حسب دليل المسكن.

ترتيب الهرمل حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب الهرمل	٢	١٧	٤	٢	١
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	الهرم	الهرمل
القضاء الأقل حرمانا	كسروان	جزين	بيروت	لكسروان	كسروان



التعليم والمنشآت التعليمية

٥-١ عدد دور التعليم:

يبلغ عدد المدارس في قضاء الهرمل إحدى وأربعين مدرسة[١].

٥-٢ أنواع المدارس وتصنيفها:

تتوزع مدارس التعليم العام في قضاء الهرمل على الشكل الآتي:

الجدول رقم (١): توزع المدارس في قضاء الهرمل بحسب قطاع التعليم والمرحلة التعليمية[٢]

المرحلة التعليمية / قطاع التعليم	الابتدائية	٪	الابتدائية والمتوسطة	٪	الثانوية	٪	المجموع	٪
رسمي	١٧	٦٨	١٠	٨٣.٣	١	٢٥	٢٨	٦٨.٢
خاص مجاني	٧	٢٨	–		–		٧	١٧.٠
خاص غير مجاني	١	٤	٢	١٦.٧	٣	٧٥	٦	١٤.٦
المجموع	٢٥	١٠٠	١٢	١٠٠	٤	١٠٠	٤١	٩٩.٨

يتبين من الجدول رقم (١) أن (٦٨,٢٪) من مدارس القضاء، هي مدارس تنتمي إلى القطاع العام الرسمي بينما تتدنى هذه النسبة إلى (٤١٪) في قضاء

١- يوجد حسب التحقيق الميداني الذي أجريته، ما مجموعه ٣٩ مدرسة رسمية من بينها ثانوية الهرمل الرسمية والباقية تتوزع بين ابتدائي ومتوسط. وإضافة إلى ذلك توجد ١٠ مدارس خاصة مجانية وغير مجانية من بينها ثانوية خاصة غير مجانية. وهناك مدرسة قيد الإنشاء اسمها مدرسة الهادي (انظر الملحق رقم ١).

٢ - اعتمدت في إعداد الجدول على إحصاءات المنطقة التربوية في البقاع للعام ٩٨-٩٩.

زحلة والسبب لا يعود إلى نقص في المدارس الرسمية في القضاء الأخير وإنما إلى انتشار المدارس الخاصة غير المجانية، والتي تشكل ما يقارب (٤٠٪) من مجموع مدارس قضاء زحلة، بينما هي لا تشكل سوى (١٤,٦٪) من مجموع المدارس في قضاء الهرمل.

ومما يلفت أيضاً، في هذا القضاء، هي النسبة المرتفعة للمدارس الخاصة المجانية والتي تشكل (١٧٪) من مجموع مدارس القضاء بينما هي لا تشكل سوى (١٩٪) من مجموع مدارس قضاء زحلة و(٢٠٪) من مدارس قضاء البقاع الغربي و(٧,٦٪) من مدارس قضاء راشيا و(٢٤,٥٪) من مدارس قضاء بعلبك. وتعتبر هذه النسبة المرتفعة لهذا النوع من المدارس في قضاء الهرمل مؤشراً على ضعف نوعية التعليم من جهة وعلى الفقر وتدني مستوى المعيشة عند أسر التلامذة الملتحقين بهذه المدارس من جهة ثانية.

ويتبين من الجدول أيضاً النسبة المرتفعة للمدارس الرسمية في المرحلتين الابتدائية (٦٨٪) والمتوسطة (٨٣,٣٪) على المدارس الخاصة المجانية الابتدائية (٢٨٪) والخاصة غير المجانية الابتدائية (٤٪) والمتوسطة (١٦,٧٪). إلا أن هذه النسبة تتبدل جذرياً في المرحلة الثانوية حيث تشكل المدارس الرسمية نسبة (٢٥٪) من مجموع المدارس الثانوية في القضاء بينما تشكل المدارس الخاصة نسبة (٧٥٪) وهذا يفترض تدخلاً من الدولة لزيادة عدد الثانويات الرسمية في القضاء للتخفيف من أعباء التعليم الثانوي الخاص[1] خصوصاً بعد إقفال المدارس الثانوية الخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية وبالتالي ازدياد الطلب على الثانويات الرسمية.

٥-٣ لغة التدريس المعتمدة:

تجدر الملاحظة إلى أن اللغة الأجنبية المعتمدة في مدارس الهرمل كافة، من دون استثناء، هي اللغة الفرنسية. ويعتبر القضاء الوحيد، في محافظة البقاع

١- ازداد عدد هذه المدارس الثانوية الخاصة في الحرب بسبب الفورة الاقتصادية (اقتصاد المخدرات والتهريب) ولكن تبين لنا أنها توقفت عن العمل منذ سنتين، ما عدا واحدة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد عامة والقضاء تحديداً.

على الأقل، الذي لا توجد فيه أية مدرسة تدرس لغة أجنبية أخرى غير اللغة الفرنسية (راجع الملحق رقم ٢). وهذا الاقتصار على اللغة الفرنسية لا يتماشى مع التوجه العام في البلاد والذي ينحو لاعتماد اللغة الإنكليزية كلغة أساسية أو على الأقل كلغة أجنبية ثانية كما هو الحال حتى في المدارس التابعة للدولة الفرنسية والموجودة في لبنان. وهذا مؤشر ساطع على عدم مواكبة مدارس الهرمل للتطورات الحاصلة على الصعيد التربوي في لبنان.

٥-٤ التعليم المهني:

توجد في قضاء الهرمل مدرسة مهنية رسمية واحدة هي مدرسة الهرمل الفنية العالية ويتساوى القضاء في ذلك مع كل من قضاءي زحلة وراشيا حيث في كل منهما توجد مهنية رسمية، بينما توجد مدرستان مهنيتان رسميتان في قضاء بعلبك واثنتان أيضاً في قضاء البقاع الغربي (انظر الملحق رقم ٣).

أما بالنسبة إلى المهنيات الخاصة فلا يوجد أي مهنية خاصة في قضاء الهرمل (انظر الملحق رقم ٤). وضعف التعليم المهني في قضاء الهرمل، سواء الرسمي منه أم الخاص، هو مؤشر على أزمة في بنية التعليم في لبنان، حيث لا يزال التعليم العام النظري هو التعليم المسيطر، وكذلك على تخلف في بنية التعليم في القضاء كما يؤشر أيضاً على الفقر الذي لا يشجع على إنشاء مهنيات خاصة. بينما ينتشر التعليم المهني الخاص في قضاء زحلة حيث يتركز فيها (١٢ مدرسة) أي (٦٠٪) من مجموع مدارس التعليم المهني الخاص في محافظة البقاع و(٣٥٪) في قضاء بعلبك و(٥٪) في قضاء البقاع الغربي.

أما عدد الطلاب المهنيين في الهرمل للعام ١٩٩٧-١٩٩٨ فقد بلغ ٢٧٢ طالباً، جميعهم في التعليم المهني الرسمي كما ذكرنا وهم يشكلون نسبة (١,٨٪) من مجموع طلاب التعليم المهني الرسمي في محافظة البقاع و(٥,٥٪) من مجموع طلاب التعليم المهني، الرسمي والخاص معاً في البقاع (انظر الملحق رقم ٥).

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن بعض الجمعيات الأهلية تنظم دورات لتعليم

مهنة معينة: كومبيوتر، أشغال يدوية، خياطة وتصفيف الشعر كمركز السيدة زينب التابع لمعهد الزهراء أنشئ عام ١٩٨٢ تحت اسم معهد الإمام علي ثم توقف عن العمل فأعيد تشغيله عام ١٩٩٢ وهو يهدف إلى إقامة دورات تدريب حرفي للفتيات، وجمعية دعم الأسرة الريفية (١٩٩٨-١٩٩٩) وهدفها إقامة دورات تدريب حرفي للفتيات وقد نظمت دورات خياطة وأشغال يدوية ورسم على القماش[١] وقد كان لأحزاب الحركة الوطنية في المنطقة دور في هذا المجال في فترة نهوضها ولكن نشاطاتها متوقفة راهناً. وهناك دورات تدريبية يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك – الهرمل ستتم الإشارة إليها في الفصل التاسع (المنظمات الدولية المتدخلة في القضاء).

ويقتصر التعليم المهني في مدرسة الهرمل الفنية على اختصاصي النجارة والميكانيك وقد تمت المساعدة في فتح صف التمريض في مهنية الهرمل (من قبل بلدية الهرمل) علماً أن العمل جار على فتح صف الفندقية أيضاً[٢].

٥-٥ التجهيز المدرسي:

إن الحالة العامة للتجهيز المدرسي سواء ما يتعلق منها بالمباني أم التجهيزات الأخرى التي تحتاج إليها المدرسة (كآلة تصوير Photocopie، ستنسل، كومبيوتر... الخ) تكشف لنا عن تخلّف هذا المكوّن من مكونات بنية التعليم في قضاء الهرمل. ويقتصر تحليلنا على المدارس الرسمية والتي تشكل كما ذكرنا (٦٧,٥٪) من مجموع المدارس في قضاء الهرمل (بدون احتساب الثانوية الرسمية) بحسب إحصاءات المنطقة التربوية و(٧٩٪) بحسب تحقيقنا الميداني للعام ١٩٩٩، مما يعني أن وضع هذه المدارس يعبر عن الحالة العامة للمدارس في قضاء الهرمل، وخصوصاً أن التعليم الخاص فيها بأغلبيته كما ذكرنا مجاني، وهو بالتالي ذو نوعية متدنية عن التعليم الرسمي.

١ – مصدر هذه المعلومات إحصاء قام به مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك.
٢ – الهرمل: نشرة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل، العدد الأول، أيلول، ١٩٩٩، ص ١٠.

أ- التجهيزات في مدارس الهرمل الرسمية:

يكشف لنا الجدول رقم (٢) عن وضع هذه التجهيزات في المدارس الرسمية في أقضية محافظة البقاع كافة.

الجدول رقم (٢): التجهيزات في مدارس البقاع الرسمية الابتدائية والمتوسطة (١٩٩٦)[1]

القضاء	عدد المدارس	تصوير	ستنسل	دكتيلو	تلفزيون	فيديو	عرض	راديو كاسيت	كمبيوتر	طابعة	UPS	هاتف	فاكس
زحلة	٤٨	٣٤	٧	١١	١٣	١٢	١٧	٢٩	١	١	٠	٢	!
	٪	٦٩,٨	١٤,٣	٢٢	٢٦,٥	٢٤	٣٤,٧	٥٩	٢,٠٤	٢,٠٤	٠	٤,٠١٧	!
الغربي	٣٢	٢٤	٩	٣١	٦	٦	١٢	٢٩	١	١	٠	١	١
	٪	٧٥	٢٨,١	٩٧	١٨,٨	١٩	٣٧,٥	٩٠,٦	٣,١	٣,١	٠	٣,١	٣,١
راشيا	٢٦	١٨	١٠	٢٦	٦	٥	١٣	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠
	٪	٦٩,٢	٣٨,٥	١٠٠	٢٣,١	١٩	٥٠	٨٨,٤٦	٠	٠	٠	٠	٠
بعلبك	١٠٠	٤٢	١٥	٣٧	١٢	١٢	٢٢	٣٦	١	١	١	٠	٢
	٪	٤٢	١٥	٣٧	١٢	١٢	٢٢	٣٦	١	١	١	٠	٢
الهرمل	٢٩	٦	١	١٦	٢	٢	٤	١٢	٠	٠	٠	٠	٠
	٪	٢٠,٧	٣,٤٥	٥٥	٦,٩	٦,٩	١٣,٨	٤١,٣٨	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٢٣٥	١٢٥	٤٢	١٢١	٣٩	٣٧	٦٨	١٢٩	٤	٣	١	٣	٣
٪	١٠٠	٥٣,٢	١٧,٩	٥١	١٦,٦	١٦	٢٧,٩	٥٤,٨٩	١,٧	١,٢٨	٠	١,٢٨	١,٣

يتبين لنا من هذا الجدول رقم (٢) أن (٢٠,٧٪) فقط من المدارس الرسمية، في قضاء الهرمل، يوجد لديها آلة تصوير، والتي يفترض أن تكون في كل مدرسة، (٣,٤٥٪) منها آلة سحب ستنسل وفي (٦,٩٪) منها جهاز تلفزيون وفي (٦,٩٪) منها جهاز فيديو وفي (١٣,٨٪) منها آلة عرض وهي تعتبر، من دون استثناء أي من التجهيزات، من أدنى النسب على مستوى المدارس الرسمية كافة في المحافظة. وهناك (٥٥٪) من هذه المدارس لديها دكتيلو

١- لقد قمت والزميل د. رفيق الكرك، وبعد حصولنا على المعطيات الخام في محافظة البقاع بفرز المعلومات وتصنيفها واستخراج هذا الجدول والذي تعود معطياته للعام ١٩٩٦ وهناك معطيات حديثة عن العام ١٩٩٩ غير كاملة بسبب عدم ورود كل الاستمارات التي أرسلتها المنطقة التربوية إلى المدارس وهي تحتاج إلى أكثر من شهرين ممّا دفعنا إلى الاكتفاء بما هو موجود.

و(٤١,٣٨٪) لديها راديو كاسيت وهما نسبتان لا يوجد أدنى منهما في المحافظة إلا في مدارس قضاء بعلبك (٣٧٪) للأولى و(٣٦٪) للثانية. وتتساوى مدارس القضاء بمدارس قضاء راشيا، في غياب أي من التجهيزات الخمسة الأخيرة الواردة في الجدول (كمبيوتر، طابعة، UPS, مولد، مكبر صوت). وهذا يؤشر على التخلف التقني، الذي تعيش فيه مدارس هذين القضاءين، حيث لم يعد الكمبيوتر حاجة كمالية بل أداة أساسية للتواصل مع العصر.

وفي مقابلة مع أحد التربويين في القضاء قال: رغم أهمية هذه الوسائل في العملية التربوية فإن معظم هذه المدارس تفتقر إلى الحد الأدنى منها (خريطة، مجسم الكرة الأرضية... الخ) ناهيك بالوسائل السمعية - البصرية على اختلافها[1].

ب - حالة المباني في المدارس الرسمية:

يكشف لنا الجدول رقم (٣) عن عدد المدارس الرسمية وحالة الأبنية فيها سواء منها ما يتعلق بالتعليم والتربية أم بالإدارة أم بالمباني والخدمات المشتركة.

١- من مقابلة مع أحد التربويين في القضاء، الهرمل، أيلول ١٩٩٩.

الجدول رقم (٣): حالة الأبنية في المدارس الرسمية في قضاء الهرمل للعام ١٩٩٧[١]

حالة المبنى / نوع المبنى	المجموع	جيدة	يجب ترميمها	رديئة	عدد الأبنية الجيدة والتي يلزمها ترميم /المدرسة	نسبة التلامذة من الأبنية الجيدة والتي يلزمها الترميم
المسكن						
غرفة صف	١٩٧	١٢٤	٦٢	١١	٦،٦٤	١٣،٢٩
غرفة متخصصة	٧٧	٠	٠	٧	٠	٠
مختبر فيزياء+كيمياء		١	٠٠	٦	٠،٠٤	٢٤٧٢
مختبر علوم طبيعية	٨	١		٧	٠،٠٤	٢٤٧٢
غرفة تحضير للمختبر	٧	١	٠	٦	٠،٠٤	٢٤٧٢
قاعة رسم	٦	٠	٠٠	٦	٠	٠
مشغل فنون	٦	٠		٦٦	٠	٠
قاعة كمبيوتر	٦	٠	٠		٠	٠
قاعة متعددة الأغراض	٦	٠	٠	٦	٠	٠
مسرح	٨	٠	١	٧	٠،٠٤	٢٤٧٢
مكتبة	٩	١	٢	٦	٠،١١	٨٢٤
مخزن للكتب	٧	٠	١	٦	٠،٠٤	٢٤٧٢
مستودعات	٩	١	٢	٦	٠،١١	٨٢٤
الإدارة						
مكاتب	٢٨	١٥	٦	٧	٠،٧٥	١١٧،٧١
غرفة للأساتذة	١٥	٩	٠	٦	٠،٣٢	٢٧٤،٦٧
أرشيف - مخزن	١١	٣	١	٧	٠،١٤	٦١٨
المباني والخدمات المشتركة						
غرفة تمريض	٧	٠	٠	٧	٠	٠
مخزن - احتياط	٩	٢	٠	٧	٠،٠٧	١٢٣٦
مرحاض للمعلمين	٣٣	١٩	٩	٥	١	٨٨،٢٩
مرحاض للتلامذة	١١٧	٣٤	٥٥	٢٨	٣،١٨	٢٧،٧٨
غرفة للصيانة	٦	٠	٠	٦	٠	٠
مسكن للحارس	٧	٠	١	٦	٠،٠٤	٢٤٧٢
ملعب مسقوف	٢٣	٧	١٢	٤	٠،٦٨	١٣٠،١١

ملاحظة: عدد المدارس حسب هذا الإحصاء ٢٨.

١- المركز التربوي للبحوث: الإحصاء التربوي ١٩٩٧.

يتبين من الجدول رقم (٣) أن الحالة العامة للغرف، سواء المخصص منها للتدريس أم للنشاطات أم للإدارة والمعلمين أم للخدمات المشتركة، حالة سيئة عموماً، على الرغم من عدم لحظ غياب أي من القاعات عن المدارس الرسمية في القضاء. ولكن الحالة الرديئة لمعظمها يجعلها بحكم غير الموجودة مثل: القاعات المتخصصة، قاعات الرسم، المحترفات الفنية، قاعات المعلوماتية، القاعات المتعددة النشاطات. أما التجهيزات الأخرى المتعلقة بالأبنية المخصصة للتعليم وللعملية التربوية فهي شبه معدومة وتراوح بين (٠,٠٤ و٠,١١) (حصة كل مدرسة من القاعات الجيدة والقاعات التي يجب ترميمها، باستثناء الصفوف العادية، حيث معدل حصة المدرسة الواحدة تشكل ٦,٦٤ غرف وهو ما يتطابق مع الحاجة الفعلية[1].

ووضع الأبنية الخاصة بالإدارة ليس بحال أفضل. فحصة كل مدرسة من المدارس الرسمية في الهرمل، من القاعات الجيدة والقاعات التي يجب ترميمها سواء قاعات المعلمين حيث (٥٣,٧٪) من المدارس توجد فيها هذه القاعات و(٣٩,٢٪) منها يوجد فيها أرشيف، ومع ذلك تراوح حصة المدارس مما هو موجود وحالته جيدة أو يجب ترميمها بين (٠,١٤) و(٠,٣٢). وتزداد حصة هذه المدارس من مكاتب الإدارة إلى (٠,٧٥) أي بكلام آخر هناك (٢٥٪)من المدارس حالة مكاتب إدارتها رديئة لا بل في بعض منها تحتل الإدارة إحدى زوايا غرفة التدريس نفسها[2].

أما عن وضع الخدمات والأبنية المشتركة فالمعطيات الواردة في الجدول عينه تكشف عن رداءة نوعيتها، حيث إنه لا توجد صيدلية إلا في (٢٥٪) من

١- عدد المدارس الابتدائية حسب إحصاء المنطقة التربوية هو ١٧×٥ = ٨٥ غرفة والمدارس الابتدائية -المتوسطة ١٠ × ٩ = ٩٠ غرفة والثانوية ١× ٦ = ٦ غرف فيكون المجموع ١٨١ غرفة. أي بمعدل (مع افتراض غياب أي تشعيب لأي صف) ٦،٤ غرف.

٢- من المقابلة مع أستاذ التعليم الرسمي نفسه. ملاحظة: إن هذه الإحصاءات الجامدة يجب ألا تحجب عن نظر الباحث المدقق الأوضاع المزرية للمباني المدرسية في قضاء الهرمل حيث أغلبية هذه المدارس وخصوصاً في الوديان تتكون من غرفتين وأحياناً من غرفة واحدة مما يقضي بتجميع التلامذة من صفوف دراسية مختلفة في صف واحد (من الأول ابتدائي حتى الخامس) وبالتالي يطرح السؤال عن حصة كل صف دراسي من الوقت خصوصاً إذا عرفنا أن ساعات الدوام لا تزيد عن أربع ساعات (من مقابلة مع أستاذ في التعليم الرسمي في الهرمل).

المدارس، وهي إن وجدت تكون في حالة رديئة كلياً. كذلك الحال بالنسبة لغرف الصيانة فهي موجودة فقط في (٢٠٪) من المدارس وكلها في حالة رديئة. كذلك مبنى الحراسة حيث لا يوجد إلا في (٢٥٪) من المدارس وهو في حالة رديئة حيث وجد باستثناء حالة مدرسة واحدة حيث يتطلب مبنى الحارس تأهيلاً.

أما المراحيض الخاصة بالمعلمين فهي بمعدل عام (١,١) لكل مدرسة، أما معدل المراحيض ذات الحالة الجيدة فهو (٠,٥٧) لكل مدرسة وهي نسبة متدنية.

أما المراحيض الخاصة بالتلامذة فعددها ١١٧ أي بمعدل ٤,١ مراحيض لكل مدرسة. ولكن المراحيض التي حالتها جيدة لا تشكل سوى (٢٩٪) من المجموع العام أي بمعدل (١,٢) مرحاض جيد لكل مدرسة و١,٩ مرحاض يجب ترميمه لكل مدرسة وبمعدل مرحاض جيد أو مرحاض يجب ترميمه لكل ٢٧,٧٨ تلميذاً ومرحاض جيد لكل ٧٢,٧ تلميذاً. وهي نسبة متدنية وتكشف عن وضع سيئ جداً وبكلام آخر يوجد (٧١٪) من المراحيض تراوح حالتها بين سيئة ويجب ترميمها من بينها ما نسبته (٢٤٪) بحالة سيئة، وهذا يعني وجود مدارس ليس فيها الحد الأدنى من المستلزمات البديهية في أية مدرسة عصرية وهو ما أكده أحد المدرسين من «أن بعض المدارس يفتقر إلى المراحيض كلياً ويستعاض عنها باللجوء إلى الطبيعة».

أما حالة الملاعب في مدارس الهرمل الرسمية فليست بأفضل من حال التجهيزات والمباني الأخرى. فمعدل الملاعب المسقوفة للمدرسة الواحدة هو ٨٠م٢ ومعدل الملاعب المكشوفة هو ٦٠٢م٢، بينما مساحة الملاعب في مدارس قضاء زحلة هي ١٩٥,٦ م٢ للأولى و٨٥١ م٢ للثانية وفي بيروت ٢٦١م٢ للأولى و٧٠٨ م٢ للثانية، والمعدل العام للأقضية كافة هو ١٨٢م٢ للأولى و٨١٢م٢، مما يكشف لنا عن تمايز أساسي بين مدارس القضاء من جهة والمعدل العام الوطني (انظر الملحق رقم ٦). وقد بلغت حصة التلميذ من الملاعب المسقوفة في مدارس الهرمل أقل من متر مربع (٠,٨٠م٢) ومن الملاعب المكشوفة

٦,٨م٢. وتعتبر حصة التلميذ من الملاعب المسقوفة مؤشراً ذا دلالة معبرة عن النقص في التجهيز إذا ما أخذنا في الاعتبار العوامل المناخية في القضاء سواء لجهة الشتاء القارس أم الصيف الحار جداً (راجع الفصل الأول: المعطيات المناخية)؛ أما اتساع المساحات المكشوفة للملاعب فليس بالضرورة مؤشراً على تجهيز جيد لأنه غالباً ما تشكل هذه المساحات امتداداً طبيعياً للمدرسة من دون وجود أي تجهيزات تجعلها تؤدي وظيفتها.

٦-٥ الوضع المدرسي:

أ - توزع التلاميذ بحسب المرحلة التعليمية وقطاع التعليم:

يبلغ عدد التلاميذ في قضاء الهرمل في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي ٦٩٥٣ تلميذاً حسب إحصاءات المنطقة التربوية في محافظة البقاع[1].

الجدول رقم (٤): توزع التلاميذ في قضاء الهرمل بحسب القطاع والمرحلة للعام ١٩٩٨- ١٩٩٩[2]

المرحلة / القطاع	قبل الابتدائية	%	الابتدائية	%	المتوسطة	%	الثانوية	%	المجموع	%
رسمي	٣٦٦	٣٢,٧	١٤٨٥	٣٩,٧	٩٦٩	٥٧,٦	٤١٩	١٠٠	٣٢٣٩	٤٦,٥
خاص مجاني	٢٥١	٢٢,٥	١٦٣٤	٤٣,٧	–		–		١٨٨٥	٢٧,٢
خاص غير مجاني	٤٩٩	٤٤,٧	٦١٩	١٦,٥	٧١١	٤٢,٣	–	صفر	١٨٢٩	٢٦,٣
المجموع	١١١٦	٩٩,٩	٣٧٣٨	٩٩,٩	١٦٨٠	٩٩,٩	٤١٩	١٠٠	٦٩٥٣	١٠٠
%	١٦		٥٣,٨		٢٤,٢		٦		١٠٠	

يتبين لنا من هذا الجدول أن التعليم الرسمي يستوعب (٤٦,٥٪) من تلاميذ قضاء الهرمل وهو يأتي في الترتيب الأول لجهة العدد ثم يأتيه التعليم الخاص

١- بلغ عدد التلاميذ حسب إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء ٧٠٥٤ تلميذاً أي بزيادة ١٠٠ تلميذ عن إحصاء المنطقة التربوية في البقاع. بينما بلغ ١١٩٤٤ تلميذاً عام ١٩٩٦ حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢- اعتمدت في إعداد هذا الجدول على إحصاءات المنطقة التربوية في البقاع (انظر الملحق رقم ١٠).

المجاني بنسبة (٢٧,٢٪) فالتعليم الخاص غير المجاني بنسبة (٢٦,٣٪). وتعتبر نسبة التلاميذ في المدارس المجانية عالية جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن التعليم الخاص المجاني يقتصر على مرحلتي التعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي. وإذا ما احتسبنا النسبة على أساس توزع التلاميذ في هاتين المرحلتين فقط، وبحسب القطاع، لبلغت (٣٨,٨٪) للتعليم الخاص المجاني و(٣٨,١٩٪) للتعليم الرسمي و(٢٣٪) للتعليم الخاص المجاني. ومع ذلك يكشف الجدول عن النسبة العالية للتلاميذ (٤٣,٧٪) في المرحلة الابتدائية في التعليم الخاص المجاني وهو مؤشر مهم على الفقر من جهة وتدني مستوى التعليم لهؤلاء التلاميذ من جهة ثانية. وهو يعزز ما توصلت إليه دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان والتي أشارت استناداً إلى الدراسة الميدانية إلى انتشار المدارس الخاصة في المناطق الجغرافية الأقل حرماناً، في حين تنتشر المدارس الرسمية (والمدارس الخاصة المجانية) في المناطق الجغرافية الأكثر حرماناً[1]. وفي المرحلة المتوسطة يتوزع التلاميذ بنسبة (٥٧,٦٪) في المدارس الرسمية وبنسبة (٤٢,٣٪) في المدارس الخاصة غير المجانية. وفي المرحلة الثانوية تستقطب المدرسة الرسمية تلامذة المرحلة كلهم وهو مؤشر على تفوق المدرسة الرسمية الثانوية في القضاء على المدارس الخاصة لغياب النوعية الجيدة منها في القضاء من جهة وبسبب ضعف الإمكانيات المادية عند الأهل والتي لا تشجع على فتح مثل تلك المدارس من جهة ثانية.

ب - الوضع التعليمي للمقيمين ونسبة ارتياد المدارس:

يكشف لنا الجدول رقم (٥) عن الوضع التعليمي للمقيمين عام ١٩٩٦، الذين يتابعون الدراسة، بحسب الجنس والمستوى التعليمي المحصل.

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١١٢.

الجدول رقم (٥): توزع المقيمين في قضاء الهرمل الذين هم في الحضانة أو الروضة أو يتابعون الدراسة حالياً بحسب الجنس والمستوى التعليمي الحالي لعام ١٩٩٦[1]

الجنس / المستوى التعليمي	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صفر-٥ سنوات يتابع في الروضة أو الابتدائي	٢٥٥	٤،٢٧	٣١٦	٥،٢٩	٥٧١	٤،٧٨
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	٣٦٠١	٦٠،٣٤	٣٢٢٣	٥٣،٩٢	٦٨٢٤	٥٧،١٣
يتابع في المتوسط أو BP	١٣٢٦	٢٢،٢٢	١٥٧١	٢٦،٢٨	٢٨٩٨	٢٤،٢٥
يتابع في الثانوي أو BT	٣٦٧	٦،١٥	٤٧٩	٨،٠٢	٨٤٧	٧،٠٩
يتابع في الجامعة أو TS أو LT	٣٧٧	٦،٣٢	٣٥٧	٥،٩٧	٧٣٤	٦،١٥
يتابع دراسات عليا	٤١	٠،٦٨	٣١	٠،٥١	٧١	٠،٦٠
المجموع	٥٩٦٧	١٠٠	٥٩٧٧	١٠٠	١١٩٤٤	١٠٠

يشكل المقيمون الذين يتابعون الدراسة حالياً حسب الجدول رقم (٥) نسبة (٢٩,٨٪) من مجموع المقيمين ويتوزعون مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث (٥٠,٠٥٪ إناث، و٤٩,٩٥٪ ذكور). وبالإضافة إلى هذه النسبة الإجمالية فإن النسبة بين الذكور والإناث، في كل مرحلة من مراحل التعليم، تكشف لنا عن غياب التمييز بين تعليم الذكور والإناث حتى في المناطق الأكثر ريفية في لبنان.

لا بل إن نسبة الإناث من عمر صفر -٥ سنوات، واللواتي يتابعن في الروضة أو الابتدائي، تشكل (٥٥,٤٪) مقابل (٤٤,٦٪) للذكور، وبينما ترتفع النسبة إلى (٥٢,٧٪) للذكور في المرحلة الابتدائية مقابل (٤٧,٣٪) للإناث تعود النسبة لترتفع لمصلحة الإناث في المرحلتين المتوسطة (٥٤,٢٪) إناث مقابل (٤٥,٨٪) ذكور، والثانوية (٥٦,٥٪) إناث مقابل (٤٣,٥٪) ذكور لتعود وتصبح (٥١,٩٪) للذكور في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا مقابل (٤٨,١٪) للإناث.

نستخلص من هذا التحليل الإحصائي من مرحلة الروضة وحتى المرحلة الجامعية، أنه لا يوجد أي تمييز واضح، بحسب الجنس، في وقتنا الراهن سواء

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق.

في الالتحاق بالمدرسة أم في متابعة الدراسة.

بينما هذا التمييز كان سائداً في فترات سابقة وهو ما يكشف لنا عنه الجدول رقم (٦)، وخصوصاً في فئة العمر عشر سنوات أو أكثر وأمي، حيث يتبين أن نسبة الإناث كانت تشكل (٧١,٥٪) بينما نسبة الذكور في الفئة نفسها كانت تشكل (٢٨,٥٪). كذلك يظهر من مجموع الإناث والذكور، الذين هم حالياً خارج المؤسسات التعليمية والذين أنهوا اختصاصاً تعليمياً، حيث إن نسبة الذكور (٦٣,٦٪) بينما نسبة الإناث (٣٦,٤٪) (راجع الملحق رقم ٧ ج١٠ وج١١) وهذا التمييز يظهر بوضوح عند هذه الفئة في المراحل التعليمية كافة من الابتدائي وحتى الجامعي، حيث إن نسبة الذكور فيها هي دائماً أعلى: ابتدائي (٥٤,٢٪) ذكور (٤٥,٨٪) إناث، متوسط (٦٥,٤٪) ذكور مقابل (٣٤,٦٪) إناث، ثانوي (٦٠,١٪) ذكور مقابل (٣٩,٩٪) إناث، جامعي (٧٠,٨٪) ذكور مقابل (٢٩,٢٪) إناث. وهذا ما يتوافق مع الاتجاه العام للتوزع بين الجنسين بحسب المستوى التعليمي، على المستوى اللبناني.

الجدول رقم (٦): توزع المقيمين في قضاء الهرمل الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً بحسب الجنس والمستوى التعليمي المحصل في العام ١٩٩٦

الجنس / المستوى التعليمي المحصل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صفر-٥ سنوات غير ملتحق بالروضة حالياً	٢٠٢٠	١٥،٢٠	٢١٤٢	١٥،٥٩	٤١٦٢	١٥،٤٠
من ٦-٩ سنوات غير ملتحق بالمدرسة حالياً	٣٠٦	٢،٣٠	١٧٣	١،٢٦	٤٧٩	١،٧٧
عشر سنوات أو أكثر، أمي	١٩٩٩	١٥،٠٤	٥٠١٨	٣٦،٥٣	٧٠١٨	٢٥،٩٦
عشر سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب	٣٢١٣	٢٤،١٧	٢١٩٣	١٥،٩٦	٥٤٠٦	٢٠
أنهى البتدائي	٣٣٥٦	٢٥،٢٥	٢٨٣٦	٢٠،٦٤	٦١٩١	٢٢،٩١
أنهى المتوسط أو BP	١٤٠٨	١٠،٥٩	٧٤٥	٥،٤٢	٢١٣٥	٧،٩٦
أنهى الثانوي أو BT	٧٥٥	٥،٦٨	٥٠٠	٣،٦٤	١٢٥٥	٤،٦٤
أنهى الجامعة أو TS أو LT	٢٢٤	١،٦٩	٩٢	٠،٦٧	٣١٦	١،١٧
أنهى دراسات عليا	١٠	٠،٠٨	٤١	٠،٣٠	٥١	٠،١٩
المجموع	١٣٢٩١	١٠٠	١٣٧٣٩	١٠٠	٢٧٠٣٠	١٠٠

أما النسبة العامة لارتياد المدارس فتبلغ في قضاء الهرمل (٢٨,٧٪) مقابل (٣٠,٣٪) في لبنان بفارق غير معبر بين الجنسين (٢٩,٢٪) للذكور و(٢٨,١٩٪) للإناث. وتبلغ نسبة الارتياد المدرسي بين عمر ٥-٩ سنوات (٨٥,١٪) (٨٧,٢٪ للذكور و٨٣٪ للإناث). وتبلغ نسبة الارتياد أعلاها بين عمر ١٠-١٤ سنة (٤٥, ٨٧٪) (٨٨,٧٪ للذكور و٨٦,٢٪ للإناث) مقابل (٩٤٪) كمعدل وطني، أي انه يوجد (١٢,٥٥٪) من هذه الفئة لم يذهبوا إلى المدرسة مقابل (٧٪) على المستوى الوطني. ثم تنخفض هذه النسبة إلى (٤٩,٤٪) في فئة ١٥-١٩ (٥٢,٩٪ للذكور و٤٥,٩٪ للإناث) مقابل (٦٤,٤٪) كمعدل وطني. أما الذين يتابعون الدراسة من عمر ٢٠ سنة وأكثر فتبلغ نسبتهم (٥,٦٪) (٥٪ للذكور و٦,٢٪ للإناث) وهي نسبة تتوافق مع الاتجاه العام على المستوى الوطني لجهة ازدياد نسبة الإناث بالمقارنة مع نسبة الذكور الذين يتابعون دراساتهم الجامعية والعليا، إلا أنها تبقى نسبة أقل مما هي على الصعيد الوطني.

ج - نسبة الأمية:

تبلغ نسبة الأمية، من مجموع المقيمين في الهرمل من عمر ١٠ سنوات وأكثر، بحسب الجدول رقم (٧)، (٢٣,١٦٪) مقابل (١٣,٥٤٪) على المستوى الوطني، والتفاوت بين الذكور والإناث أقل حدة على المستوى الوطني (١٧,٨٢٪ للإناث و٩,٢٦٪ للذكور) منه على مستوى قضاء الهرمل (٣٢,٦٥٪ إناث و١٣,٣٩٪ ذكور). ولكن إذا ما أضفنا إلى فئة الأمي فئة من يقرأ ويكتب من عمر ١٠ سنوات وأكثر، لارتفعت النسبة في قضاء الهرمل إلى (٤١٪) مقابل (٢٣,٤٠٪) على المستوى الوطني.

الجدول رقم (٧): توزع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب الجنس والمستوى التعليمي المحصل في العام ١٩٩٦

الجنس / المستوى التعليمي المحصل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عشر سنوات أو أكثر، أمي	١٩٩٩	١٣،٣٩	٥٠١٨	٣٢،٦٥	٧٠١٨	٢٣،١٦
عشر سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب	٣٢١٣	٢١،٥٢	٢١٩٣	١٤،٢٧	٥٤٠٦	١٧،٨٤
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	١٨٥٦	١٢،٤٣	١٥١٠	٩،٨٢	٣٣٦٦	١١،١١
أنهى البتدائي	٤٦٨٢	٣١،٣٥	٤٤٠٦	٢٨،٦٧	٩٠٨٨	٢٩،٩٩
أنهى المتوسط أو BP	١٧٧٥	١١،٨٩	١٢٢٤	٧،٩٦	٢٩٩٩	٩،٩٠
أنهى الثانوي أو BT	١١٣٢	٧،٥٨	٨٥٧	٥،٥٧	١٩٨٩	٦،٥٦
أنهى الجامعة أو TS أو LT	٢٦٥	١،٧٨	١٢٢	٠،٠٨٠	٣٨٨	١،٢٨
أنهى دراسات عليا	١٠	٠،٠٧	٤١	٠،٢٧	٥١	٠،١٧
المجموع	١٤٩٣٣	١٠٠	١٥٣٧١	١٠٠	٣٠٣٠٤	١٠٠

د - متابعة الدراسة والاختصاص:

يتوزع المقيمون، الذين يتابعون الدراسة من مستوى متوسط وما فوق، حسب الاختصاصات على الشكل الآتي: (٧,٤٪) منهم اختصاصات علمية و(١٤,٥٧٪) اختصاصات أدبية و(٧٧,٥٨٪) تعليم عام. وهذه النسبة المرتفعة للتعليم العام تشمل المرحلة ما قبل الجامعية. بينما يبلغ عدد المقيمين الذين يتابعون الدراسة في الجامعات (راجع الجدول رقم ٥) ٨٠٥ طلاب من بينهم (٨,٨٪) يتابعون دراسات عليا (يتوزعون بين (٥٧,٧٪) ذكور و(٤٢,٣٪) إناث) و(٩١,٢٪) يتابعون في الجامعة والتعليم المهني العالي يتوزعون بين (٣٠,٥٦٪) اختصاصات علمية (٦٠,٦٪ ذكور و٣٩,٤٪ إناث) و(٦٩,٤٤٪) اختصاصات أدبية (٥٠,٨٪ للإناث و٤٩,٢٪ للذكور) (انظر الملحقين رقم ٧و٨)، وتؤكد لنا هذه الأرقام مسألتين:

الأولى: غلبة الاختصاصات الأدبية عند الذين يتابعون تعليمهم العالي وما يخلفه ذلك من انعكاسات سلبية على العلاقة بسوق العمل.

الثانية: غلبة عددية ذكورية في الاختصاصات العلمية وتعادل تقريباً بين الذكور والإناث في الاختصاصات الأدبية.

وتلعب الفروع الجامعية في المناطق، وخصوصاً تلك التابعة للجامعة اللبنانية، دوراً أساسياً في الحد من التمييز بين الذكور والإناث في متابعة تحصيلهم الجامعي. والمقارنة بين الجدولين المرقمين ١٠ و١١ رقم ٧ تؤكد ذلك.

هـ التأخر المدرسي:

الجدول رقم (٨): الوضع المدرسي في قضاء الهرمل ولبنان للعام ١٩٩٦ حسب الحالة والمرحلة التعليمية

الحالة / المرحلة التعليمية	التأخر الدراسي		التوافق الدراسي		التفوق الدراسي	
	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان
الأول	٣٣،٥	٢٣،٤	٦٤،٣٤	٧٤،٧٥	٢،١	١،٨٥
الثاني	٤٩،٢	٢٧	٤٥،١٤	٦٦،٣٢	٥،٥٦	٦،٦٩
الثالث	٥٠،٤	٣٣،٩٩	٣٩،٥٠	٥٨،٦٧	١٠،٠٨	٧،٣٥
الرابع	٦٢،٨	٣٦،٨٢	٣٣،٨٨	٥٦،٦٧	٣،٣١	٦،٥١
الخامس	٦٤،٦	٣٨،٤٧	٣٢،٧٨	٥٦،٢٣	٢،٥٢	٥،٢٩
معدل المرحلة	٥٢،١	٣١،٩	٤٣،١٢	٦٢،٥	٤،٧	٥،٥
الأول	٦٤،٩٢	٤٣،٩٢	٣٢،٤٥	٥١،٢٥	٢،٦٣	٤،٨٤
الثاني	٦٦،٦٥	٤٢،٦١	٣١،٥٨	٥٣،٢٤	١،٧٥	٤،١٤
الثالث	٥٧،٨٩	٤٢،١٩	٣٤،٢١	٥٢،٩٤	٧،٨٩	٤،٨٧
الرابع	٥٣،٥٣	٤٢،٥٥	٤٠،٨٤	٥٢،٦٦	٥،٦٣	٤،٧٨
معدل المرحلة	٦٠،٧٥	٤٢،٨٢	٣٤،٧٧	٥٢،٥٢	٤،٤٧	٤،٦٥
الأول	٧٢،٧٢		٢٧،٢٨		–	
الثاني	٨٠		٢٠		–	
الثالث	٧٤،٢٩		٢٥،٧١		–	
معدل المرحلة	٧٥،٦٧		٢٤،٣٣		–	

(❖) التوافق الدراسي أو الحالة الدراسية الطبيعية تعني: الذين يتابعون الدراسة ويتوافق عمرهم مع المرحلة التعليمية التي يتابعونها:

ابتدائي: ٦-٧ سنوات إلى ١٠-١١ سنة

متوسط: ١١-١٢ سنة إلى ١٤-١٥ سنة

ثانوي: ١٥-١٦ سنة إلى ١٨-١٩ سنة

التأخر المدرسي: الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أدنى من المرحلة المطابقة لعمرهم.

التفوق المدرسي: الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أعلى من المرحلة المطابقة لعمرهم.

يكشف لنا الجدول رقم (٨) عن وضع التحصيل الدراسي، ومن ضمنه عن التأخر الدراسي للمقيمين في القضاء والذين يتابعون الدراسة في كل من المراحل الثلاث التعليمية. وتتبين لنا من الجدول ذاته، وبوضوح، ظاهرة التأخر الدراسي في المرحلة الابتدائية حيث إنها تبلغ نسبة (٥٢٪)، وهي نسبة عالية جداً، مقابل (٣١,٩٪) في لبنان. وهي تكشف لنا عن خلل في العملية التربوية كما تمارس في القضاء. وتزداد نسبة التأخر الدراسي كلما انتقلنا من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أعلى ومن صف إلى صف أعلى فهي تبلغ (٣٣,٥٪) نسبة في الصف الأول ابتدائي مقابل (٢٣,٤٪) في لبنان و(٤٩,٢٪) في الصف الثاني مقابل (٢٧٪) ثم (٥٠,٤٪) في الصف الثالث مقابل (٣٣,٩٩٪) ثم (٦٢,٨٪) في الصف الرابع مقابل (٣٦,٨٢٪) في لبنان و(٦٤,٦٪) في الصف الخامس مقابل (٣٨,٤٧٪) في لبنان. كذلك في المرحلة المتوسطة فإن التأخر الدراسي يبلغ نسبة (٦٤,٩٢٪) في الصف الأول مقابل (٤٣,٩٢٪) في لبنان و(٦٦,٦٥٪) في الصف الثاني في الهرمل مقابل (٤٢,٦١٪) في لبنان و(٥٧,٨٩٪) في الهرمل في الصف الثالث مقابل (٤٢,١٩٪) في لبنان و(٥٣,٥٣٪) في الرابع في الهرمل مقابل (٤٢,٠٥٪) في لبنان. والمعدل العام للتأخر الدراسي في المرحلة المتوسطة هو (٦٠,٧٥٪) في الهرمل مقابل (٤٢,٨٢٪) في لبنان.

كذلك الأمر في المرحلة الثانوية حيث يبلغ التأخر الدراسي نسبة (٧٢,٧٢٪) من تلامذة الصف الأول و(٨٠٪) في الصف الثاني و(٧٤,٤٩٪) في الصف الثالث من بينهم توجد نسبة (٤٠٪) حيث يصنف تأخرهم تأخراً حاداً أي من عمر عشرين سنة وأكثر.

أما معدل الذين يتابعون دراستهم الابتدائية بصورة طبيعية أي حيث يتوافق عمرهم والمرحلة التعليمية التي يتابعون فإن نسبتهم تبلغ (٤٣,١٢٪). ومعدل المتفوقين في دراستهم، تبلغ نسبتهم (٤,٧٪) وهي تقارب مثيلتها على المستوى اللبناني والبالغة (٤,٦٪).

وهكذا يتبين لدينا وجود علاقة بين التأخر الدراسي والمرحلة التعليمية في قضاء الهرمل حيث إنه كلما ارتفع مستوى المرحلة التعليمية كلما ازداد التأخر الدراسي (٥٢,١١٪) في الابتدائي و(٦٠,٧٥٪) في المتوسط و(٧٥,٦٧٪) في الثانوي)، كلما قل التوافق الطبيعي (٤٣,١٢٪) في الابتدائي و(٣٤,٧٧٪) في المتوسط و(٢٤,٣٣٪) في الثانوي).

٥-٧ كلفة الأقساط المدرسية وكلفة النقل:

أما كلفة الأقساط فهي ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية سنوياً في المدارس الثانوية الرسمية منها رسوم ١٥٠ ألف ليرة لخزينة الدولة و٥٠ ألف ليرة لصندوق المدرسة. كذلك فإن الأقساط في المدارس المتوسطة هي ١٢٠ ألف ليرة لبنانية يدفع منها رسوم لخزينة الدولة ٩٠ ألف ليرة و٣٠ ألف ليرة لصندوق المدرسة والرسوم التي تبقى في صندوق المدارس الرسمية سواء الثانوية أم المتوسطة أم الابتدائية تستعمل لشراء القرطاسية والمازوت وغيرها من المصاريف.

أما ما يسمى المدارس المجانية فهي تحمل الاسم فقط وعلى الرغم من المساعدة الحكومية لهذا النوع من المدارس إلا أن التلامذة يدفعون أقساطاً غير محددة تراوح بين أقساط المدارس الرسمية والمدارس الخاصة غير المجانية. وهناك مدرستان خاصتان هما مدرسة المستقبل وهي للروضة والابتدائي وثانوية الإمام الباقر (وهي حالياً تكميلية وتابعة لجمعية المبرات

الخيرية) وهما تعتبران من المدارس ذات المستوى الجيد نسبياً وكلفة القسط في الأولى ٦٥٠ ألف ل.ل. سنوياً وفي الثانية ٨٠٠ ألف ل.ل سنوياً.

أما كلفة النقل فهي تبلغ ١٥٠ ألف ل.ل. سنوياً في مدرسة المستقبل. وتمارس في بعض المدارس القليلة جداً نشاطات لاصفّية كالرسم والأشغال اليدوية والموسيقى وتنظم بعض الرحلات سنوياً وتمارس بعض النشاطات الرياضية. إلا أن معظم مدارس القضاء لا تمارس أياً من هذه النشاطات.

وتجدر الإشارة إلى تعاون إحدى المدارس المجانية في القضاء مع بعثة فرنسية مشكلة من أربعة معلمين يقومون بتدريس اللغة الفرنسية ويساعدون التلامذة في نشاطات لا صفية كما يقومون بنشاطات عامة من خلال المكتبة.

تبقى الإشارة إلى المدارس الخاصة غير المجانية والتي تأخذ أقساطاً مضاعفة عن المدارس الحكومية، على الرغم من مساعدة الدولة لها؛ وهذه المدارس كما في الأقضية اللبنانية كافة تشكل وجهاً من أوجه هدر الأموال الحكومية يصل إلى حدود ٢٠ مليار ليرة سنوياً[1].

وكلفة الأقساط على الرغم من أنها منخفضة نسبياً بسبب هيمنة المدارس الرسمية في القضاء والخاصة المجانية في مدينة الهرمل ومع ذلك وبسبب الفقر الشديد في القضاء تعجز نسبة غير قليلة من الأسر المعيشية عن تسديد رسوم التسجيل أو استكمال الأقساط مما يؤدي إلى حرمان أولادها من الدخول إلى المدرسة أو متابعة الدراسة.

١- من محاضرة للوزير حسن شلق في المجلس الثقافي لراشيا والبقاع الغربي في بيروت ١٩٩٩.

٥-٨ التسرب المدرسي:

الجدول رقم (٩): التسرب المدرسي في قضاء الهرمل حسب الجنس والعمر في العام ١٩٩٦ (٪)[1]

العمر / الجنس	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
ذكور	٣.٢٨	-	١.٨٩	٥.٣٦	١٣.٢١	١٤.٥٨	٢٣.٥٣	٣٣.٣٣	٥١.٤٣	٦٧.٤٤
إناث	-	-	٨.٧٧	٣.٧٠	١٦.٣٦	١٦.٦٧	٢٠.٤٥	٤٧.٨٣	٣٧.٥٠	٦١.٢٢
المعدل الوسطي	١.٦٤	-	٥.٣٣	٤.٥٣	١٤.٧٨	١٥.٦٢	٢١.٩٩	٤٠.٥٨	٤٤.٤٦	٦٤.٣٣
المعدل في لبنان	١.٠٢	١.٤	١.٨٦	٣.٦٩	٦.٤٤	١٢.٣٥	١٨.٦٦	٢٨.٨٧	٣٤.٨٣	٤٣.٢١

يتبين من هذا الجدول أن التسرب المدرسي الفعلي في القضاء يبدأ من عمر ١٣ سنة، حيث يبلغ معدله (١٤,٧٨٪) (١٣,٢٪ للذكور و١٦,٣٪ للإناث) مقابل معدل وطني (٦,٤٤٪)، ثم يبدأ هذا المعدل بالارتفاع تدريجياً بين عمري ١٤ سنة (١٥,٦٪) و١٥ سنة (٢١,٩٪) ليرتفع ارتفاعاً عالياً في عمر السادسة عشرة إلى (٤٠,٥٪) (٣٣,٣٪ ذكور و٤٧,٨٪ إناث) ثم يرتفع مجدداً إلى (٤٤,٤٪) في عمر السابعة عشرة ليقفز مجدداً إلى ما يقارب الثلثين (٦٤,٣٪) في عمر الثامنة عشرة، وهو العمر الذي يشكل منعطفاً أساسياً في التسرب المدرسي في القضاء، في حين أن المعدل الوطني هو (٤٠,٣٨٪). وفي قراءة مقارنة يبدو واضحاً ارتفاع نسبة التسرب المدرسي في الهرمل، في فئات العمر من ٩ إلى ١٨ سنة عما هي عليه في لبنان وتحديداً في فئتي عمر ١١ سنة ١٣ سنة حيث تشكل نسبة التسرب المدرسي في الهرمل ثلاثة أضعاف مثيلتها في لبنان للفئة الأولى وأكثر من ضعفي مثيلتها في لبنان للفئة الثانية. أما أسباب التسرب المدرسي فهي تعود بشكل أساسي إلى الفقر الشديد والحاجة إلى أيدٍ عاملة منتجة سواء للمساعدة في الأعمال الزراعية، خصوصاً للأولاد

١٦ استندت في احتساب النسب في هذا الجدول على مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق، (الجدولان ج١٢ وج١٣ بالنسبة لقضاء الهرمل، وعلى الجداول ج١٤، ج١٥ وج ١٦ بالنسبة للمعدل في لبنان).

دون سن الثامنة عشرة، أو للتفتيش عن عمل وزيادة الدخل الأسري المتدني جداً.

٥-٩ المعلمون الاحتياط:

يعتبر عدد المعلمين الاحتياط في مدارس قضاء الهرمل الأدنى بالمقارنة مع مثيله في الأقضية اللبنانية كافة. ففي مدارس القضاء كلها يوجد معلم احتياطي واحد فقط أي بمعدل (٠,٠٣) معلم للمدرسة الواحدة بينما يبلغ هذا المعدل (٤,٧٨) معلمين في المتن و(٢,٥٩) معلماً في بيروت و(١,١٨) معلم كمعدل عام وطني (انظر الملحق رقم ٩)؛ وهكذا يظهر لنا فائض في درجة الإشباع في أقضية معينة ونقص في درجة الإشباع في أقضية أخرى يحكم كلاهما سوء في التوزيع ينحكم بدوره إلى غياب سياسة التخطيط والتنمية والى حضور سياسة المحسوبيات والتفاوت المناطقي.

٥- ١٠ توزع الأفراد في القضاء بحسب درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم:

تأتي الهرمل في المرتبة الثانية بعد عكار، والأولى في محافظة البقاع، لجهة التدني في درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم لنسبة كبيرة من الأفراد.

الجدول رقم (١٠): توزع الأفراد في البقاع حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم - التصنيف الثلاثي (٪) من إجمالي الأفراد المقيمين في القضاء[1]

الدرجة / القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
زحلة	٣٣،٢	٣٨،٦	٢٨،١	١٠٠
البقاع الغربي	٣٩	٣٦،٢	٢٤،٧	١٠٠
راشيا	٤١	٤٠،٤	١٨،٥	١٠٠
بعلبك	٤١،١	٣٨،١	٢٠،٨	١٠٠
الهرمل	٦٤،٣	٢٣،٤	١٢،٣	١٠٠

يكشف لنا هذا الجدول عن التفاوت بين الأقضية في المحافظة الواحدة، وهو تفاوت صارخ، حيث إن نسبة الأفراد ذوي درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم في قضاء الهرمل متدنية وهي تشكل تقريباً، ضعفي مثيلتها في زحلة و٢/٣ مثيلاتها في الأقضية الأخرى. وهو وضع متأزم يفترض تدخلاً حكومياً للحد، إن لم يكن لإزالة هذا التفاوت.

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، مرجع سابق ص ١١٢.

الملحق رقم (١)

المؤسسات التعليمية في قضاء الهرمل

المدارس الرسمية: ثانوية الهرمل، تكميلية الهرمل للصبيان، تكميلية الهرمل الجديدة، مدرسة البنات، مدرسة بديتا، متوسطة العمري، متوسطة الشربين، متوسطة القصر، متوسطة سهلات الماء، ومدارس جوار الحشيش، مراح عباس، وادي الرطل، وادي الكرم، وادي التركمان، طورون، مراح بو قمر الدين، قريطة، الخرايب، الشواغير، بيت الطشم، رأس العاصي، قنافذ، بريصا، رين، البعول، الكواخ، حوش السيد علي، الحريقة، المعاصر، البستان، مراح العين، السويسة، حرف السماقة، حضانة الإنعاش الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، روضة المهنية، المنصورة، تل مسعود، الحميري، مدرسة الهرمل الفنية للتعليم المهني والتقني وأخيراً دار المعلمين والمعلمات.

المدارس الخاصة المجانية وغير المجانية: مؤسسة الإمام موسى الصدر، ثانوية الإمام الباقر أو (مبرة الإمام زين العابدين)، السلام (وتسمى حالياً البراعم)، لهادي (قيد الإنشاء)، متوسطة الأمام علي، التقدم، الأهلية، الحديقة الخضراء، الرابية، المستقبل وهي متواجدة كلها في مدينة الهرمل باستثناء مدرسة الحرية (في بلدة القصر).

وتجدر الملاحظة أن هذه المدارس هي خاصة مجانية باستثناء مدرستين خاصتين غير مجانيتين هما ثانوية الإمام الباقر ومدرسة المستقبل.

الملحق رقم (٢)

توزع المدارس في محافظة البقاع بحسب اللغة الأجنبية وقطاع التعليم والقضاء[١]

قطاع التعليم	رسمي				خاص مجاني				خاص غير مجاني				المجاميع			
اللغة الأجنبية / القضاء	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع	الفرنسية	الإنكليزية	الفرنسية + الإنكليزية	المجموع	مجموع الفرنسية	مجموع الإنكليزية	مجموع الفرنسية + الإنكليزية	المجموع العام
بعلبك	٩٣	٨	١٠	١١١	٣٢	٧	١٢	٥١	١٩	١٤	٢٣	٥٦	١٤٤	٢٩	٤٥	٢١٨
البقاع الغربي	١٤	٢٠	٥	٣٩	٤	٩	١	١٤	٣	١٢	١	١٦	٢١	٤١	٧	٦٩
الهرمل	٢٨	–	–	٢٨	٩	–	–	٩	٦	–	–	٦	٤٣	صفر	صفر	٤٣
راشيا	١٢	١٢	٥	٢٩		١	١	٢	١	١	٤	٦	١٣	١٤	١٠	٣٧
زحلة	٤١	١٠	٢	٥٣	١٢	١٢	٢	٢٦	٣٠	٢٢	٤	٥٦	٨٣	٤٤	٨	١٣٥

١– المركز التربوي للبحوث والإنماء (وزارة التربية)، توزع التلاميذ وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، ١٩٩٩.

الملحق رقم (٣)

المهنيات الرسمية في محافظة البقاع حسب الأقضية في العام الدراسي ٩٧-٩٨[1]

القضاء	اسم المدرسة
زحلة	مدرسة زحلة الفنية العالية
الهرمل	مدرسة الهرمل الفنية العالية
بعلبك	مدرسة بعلبك الفنية العالية
	مدرسة بدنايل الفنية العالية
البقاع الغربي	مدرسة مشغرة الفنية العالية
	معهد البقاع المهني والتقني - الخيارة
راشيا	مدرسة راشيا الفنية

الملحق رقم (٤)

توزع المهنيات الخاصة في محافظة البقاع في العام الدراسي ٩٧-٩٨[2]

القضاء	عدد المهنيات	٪
زحلة	١٢	٦٠
بعلبك	٧	٣٥
البقاع الغربي	١	٥
الهرمل	صفر	-
راشيا	صفر	-
المجموع	٢٠	١٠٠

١- المركز التربوي للبحوث والإنماء، دليل التعليم المهني والتقني، للعام ٩٧-٩٨.
٢- المصدر نفسه.

الملحق رقم (٥)

عدد الطلاب المهنيين في محافظة البقاع للعام ٩٧-٩٨

القضاء / نوع القطاع	رسمي	خاص	المجموع	٪
زحلة	٣٦٧	١٢٠٤	١٥٧١	٣١،٥
بعلبك	٩٤٣	٣٧٢	١٣١٥	٢٦،٣
الهرمل	٣٢٧	–	٢٧٢	٥،٥
البقاع الغربي	١٦٦٧	٦٥	١٧٣٢	٣٤،٧
راشيا	٩٣	–	٩٣	١،٩
المجموع	٣٣٤٢	١٦٤١	٤٩٨٣	٩٩،٩

الملحق رقم (٦)

توزع عدد المدارس الرسمية ومجموع مساحة الملاعب المسقوفة والمكشوفة في كل قضاء للسنة الدراسية ٩٧-٩٨

القضاء	ساحة الملاعب المكشوفة م٢		ساحة الملاعب المسقوفة م٢	
	count	Sum	count	Sum
بيروت	٦١	٤٣٢٣٧	٦١	١٥٩١٩
جبيل	٣٢	٢٢٢٠٤	٣٢	٣٦٤٠
كسروان	٢٨	١٧٣٦٦	٢٨	٢٣٦٧
المتن	٥١	٢٧٥١٠	٥١	١٢٤٠٢
بعبدا	٦٧	٣٨٧٩٨	٦٧	١٤٣٥٠
عاليه	٥٠	٢٨٦٩٣	٥٠	٧٨٤٩
الشوف	٧٠	٦٠٠٢٥	٧٠	١٣١٨٥
طرابلس	٩٢	٥٦٢٤١	٩٢	٢٢٧٥٥
طرابلس القضاء	٦٠	٢٣١٣٨	٦٠	٨٤٣٣
عكار	١٥٥	٩١٣٧٤	١٥٥	٢٠٩٥٨
زغرتا	٣١	١٦٢٢٤	٣١	٤٢٥٦
الكورة	٤٠	٢٧٤١٨	٤٠	٥٣٧٥
بشري	١٠	٦٥٨٠	١٠	٦٢٥
البترون	٤١	٣٠٥٢٣	٤١	٦٥٠٩
زحلة	٥٣	٤٥١٢٧	٥٣	١٠٣٦٩
الهرمل	٢٨	١٦٨٦٦	٢٨	٢٣٢٣
بعلبك	١١١	٩٠٣٣١	١١١	١٧٥٩٤
البقاع الغربي	٣٩	٦٧٦١١	٣٩	٥٤٣٨
راشيا	٢٩	٢٨٧٠٥	٢٩	٣١٣٣
صيدا	٦٣	٩٦٩١٠	٦٣	١٦٢٤٥
جزين	١٧	١٢٧٧٠	١٧	٢٣٤٩
النبطية	٤٧	٤٩٥٠٩	٤٧	١١٩٠٥
حاصبيا	١٩	١٤٣٧٦	١٩	٣١٢٢
مرجعيون	٢٦	٣٣٩٠٧	٢٦	٥٥٩١
صور	٧٢	٧٤٥١٩	٧٢	١٧١٤٥
بنت جبيل	٣٨	٦٠٢٥٨	٣٧	٨٩٣٦
المجموع	١٣٢٩	١٠٧٩٢٣٠	١٣٢٩	٢٤٢٦٨٨

الملحق رقم (٧)

الجدول (١٠): توزع الذين يتابعون الدراسة حالياً - العام ١٩٩٦ (مستوى متوسط وما فوق) بحسب الجنس والاختصاص التعليمي

الجنس / الاختصاص	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصات علمية	٢٠٤	٩،٦٦	١٣٣	٥،٤٤	٣٣٧	٧،٤٠
اختصاصات أدبية	٣٢٦	١٥،٤٦	٣٣٧	١٣،٨١	٦٦٣	١٤،٥٧
اختصاصات غير مبينة	٢٠	٠،٩٧	–	–	٢٠	٠،٤٥
تعليم عام	١٥٦١	٧٣،٩١	١٩٦٩	٨٠،٧٥	٣٥٢٩	٧٧،٥٨
المجموع	٢١١١	١٠٠	٢٤٣٨	١٠٠	٤٥٤٩	١٠٠

الجدول رقم (١١): توزع الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً العام ١٩٩٦ (متوسط وما فوق) بحسب الجنس والاختصاص التعليمي

الجنس / الاختصاص	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصات علمية	٢٣٥	٩،٩٧	٤١	٢،٩٦	٢٧٥	٧،٣٠
اختصاصات أدبية	٢٤٥	١٠،٢١	١٤٣	١٠،٣٧	٣٨٨	١٠،٢٧
اختصاصات غير مبينة	–	–	–	–	–	–
تعليم عام	١٩١٨	٨٠،٠٠	١١٩٣	٨٦،٦٧	٣١١١	٨٢،٤٣
المجموع	٢٣٩٧	١٠٠	١٣٧٧	١٠٠	٣٧٧٤	١٠٠

الملحق رقم (٨)

توزع الذين يتابعون الدراسة حالياً (العام ١٩٩٦) في قضاء الهرمل (مستوى متوسط وما فوق) بحسب المستوى التعليمي الحالي والاختصاص التعليمي

الجنس / الاختصاص	يتابع في المتوسط أو BP		يتابع في الثانوي أو BT		يتابع في الجامعة أو TS أو LT		يتابع دراسات عليا		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصات علمية	٣١	١،٠٦	١،٠٦	٩،٦٤	٢٢٤	٣٠،٥٦			٣٣٧	٧،٤٠
اختصاصات أدبية	٢٠	٧٠	٧٠	٧،٢٣	٥١٠	٦٩،٤٤	٧١	١٠٠	٦٦٣	١٤،٥٧
اختصاصات غير مبينة				٢،٤١					٢٠	٤٥
تعليم عام	٢٨٤٦	٩٨،٢٤	٩٨،٢٤	٨٠،٧٢					٣٥٢٩	٧٧،٥٨
المجموع	٢٨٩٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٣٤	١٠٠	٧١	١٠٠	٤٥٤٩	١٠٠

الملحق رقم (٩)

توزع عدد المعلمين الاحتياط في المدارس الرسمية بحسب كل قضاء بالنسبة لمكان إقامة المعلمين للعام ٩٧-٩٨

القضاء	المجموع
بيروت	١٥٨
جبيل	٦٧
كسروان	٧٤
المتن	٢٤٤
بعبدا	١٣٧
عاليه	٢٥
الشوف	٨٩
طرابلس	٩٦
طرابلس القضاء	٢٧
عكار	١١١
زغرتا	٣٧
الكورة	٨٩
بشري	٨
البترون	٥٧
زحلة	٥٥
الهرمل	١
بعلبك	٥٢
البقاع الغربي	١٩
راشيا	٦
صيدا	٦١
جزين	٢٧
النبطية	٣٥
حاصبيا	١٩
مرجعيون	١٦
صور	٣٢
بنت جبيل	٣٠
المجموع	١٥٧٢
المجموع العام	١٥٧٢

الملحق رقم (١٠)

بيان إحصائي عن المدارس في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

الثانوية الرسمية	القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في		المجموع
			المتوسط	الثانوي	
	زحلة	٩	٦٩٩	٢٠٤٨	٢٧٤٧
	البقاع الغربي	٩	٤٧٧	١٥٢٨	٢٠٠٥
	راشيا	٣	٩٨	٤٧٦	٥٧٤
	بعلبك	١٢	٧٠٨	٢٧٢٩	٣٤٣٧
	الهرمل	١	٣٠٦	٤١٩	٧٢٥
	المجموع	٣٤	٢٢٨٨	٧٢٠٠	٩٤٨٨

الثانوية الرسمية	القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ
	زحلة	٤	١٠٦٤
	البقاع الغربي	٢	٧٧
	راشيا	٢	٢٤٣
	بعلبك	٥	١١٧١
	الهرمل	–	–
	المجموع	١٣	٢٥٥٥

الابتدائية والمتوسطة الرسمية	القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة			المجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	
	زحلة	٣٢	٩٢٣	٣٥٩٣	٣٣١٩	٧٨٣٥
	البقاع الغربي	٢٦	٩٦٩	٣٢٥٩	٢٣٠٣	٦٥٣١
	راشيا	٢٢	٤٢١	١٧٥٦	١٣٣٢	٣٥٠٩
	بعلبك	٥٦	١٢٩٣	٥٧٨١	٤٤١٦	١١٤٨٩
	الهرمل	١٠	٢٢٧	١٠١٠	٦٦٣	١٩٠٠
	المجموع	١٤٦	٢٨٣٣	١٥٣٩٩	١٢٠٢٣	٣١٢٦٤

الابتدائية الرسمية

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة		المجموع
		ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
زحلة	١١	٤٥٠	١٧١٧	٢١٦٧
البقاع الغربي	٢	١٩	٥٤	٧٣
راشيا	٣	٥٨	٢٧٨	٣٣٦
بعلبك	٣٥	٣٧٦	١٣٩٧	١٧٧٣
الهرمل	١٧	١٣٩	٤٧٥	٦١٤
المجموع	٦٨	١٠٤٢	٣٩٢١	٤٩٦٣

بيان بالمدارس الخاصة غير المجانية في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

الثانوية الخاصة

القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في مرحلة				المجموع
		ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة	٢٥	٣٠٦٣	٦٩٣٨	٤٩٢١	٢٠٩٢	١٧٠١٤
البقاع الغربي	٨	٧٩٠	٢٠٣٩	١٥٤٣	٤٧٦	٤٨٤٨
راشيا	٢	١٣٥	٤٥٣	٢٤٧	٤٠	٨٧٥
بعلبك	٢٣	٧٥٥	١٦٧١	٣٤٥٢	١٠٣٨	٦٩١٦
الهرمل	٣	٢٧٣	٢٠٦	٤١٧	–	٨٩٦
المجموع	٦١	٥٠١٦	٥٠١٦	١٠٥٨٠	٣٦٤٦	٣٠٥٤٩

المتوسطة الخاصة

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة			المجموع
		ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	
زحلة	١٧	٥٣١	١٨٣١	١٨٤٨	٤٢١٠
البقاع الغربي	٨	٢١٣	٣٦١	١٠٩٤	١٦٦٨
راشيا	٤	١٣٧	٥٣٨	٤٧٥	١١٥٠
بعلبك	٢٩	١٦٨٠	٣٣٠٧	٣٨٨٠	٨٨٦٧
الهرمل	٢	١٢٢	٣٢٥	٢٩٤	٧٤١
المجموع	٦٠	٢٦٨٣	٦٣٦٢	٧٥٩١	١٦٦٣٦

الابتدائية الخاصة	القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في		المجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
	زحلة	١٢	٦١٤	١١٧٣	١٧٨٧
	البقاع الغربي	١	٣١	٧١	١٠٢
	راشيا	–	–	–	–
	بعلبك	٣	١٤١	٣٣١	٤٧٢
	الهرمل	١	١٠٤	٨٨	١٩٢
	المجموع	١٧	٨٩٠	١٦٦٣	٢٥٥٣

بيان بالمدارس الخاصة المجانية في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

٧	القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ		المجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
	زحلة	٢٦	١٢٤٧	٤٥٨٦	٥٨٣٣
	البقاع الغربي	١٤	٨٢٩	٢٩٥١	٣٧٨٠
	راشيا	٣	١٠٩	٣٨٣	٤٩٢
	بعلبك	٥٣	٣١٨٧	١١٣٩٧	١٤٥٨٤
	الهرمل	٧	٢٥١	١٦٣٤	١٨٨٥
	المجموع	١٠٣	٥٦٢٣	٢٠٩٥١	٢٦٥٧٤

بيان إجمالي بعدد المدارس وعدد التلاميذ في محافظة البقاع في العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة				مجموع
		ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة	١٣٦	٦٨٢٨	١٩٨٣٨	١١٨٥١	٤١٤٠	٤٢٦٥٧
البقاع الغربي	٧٠	٢٨٥١	٨٧٣٥	٥٤٩٤	٢٠٠٤	١٩٠٨٤
راشيا	٣٩	٩٥٨	٣٤٠٨	٢٣٩٥	٥١٦	٧٢٧٧
بعلبك	٢١٦	٨١٣٩	٢٣٨٨٤	١٣٦٢٧	٣٧٦٧	٤٩٤١٧
الهرمل	٤١	١١١٦	٣٧٣٨	١٦٨٠	٤١٩	٦٩٥٣
المجموع	٥٠٢	١٩٨٩٢	٥٩٦٠٣	٣٥٠٤٧	١٠٨٩٤٦	١٢٥٣٨٨

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

٦-١ الأرض:

إن الجدول رقم (١) يكشف لنا عن حجم المساحات الزراعية في قضاء الهرمل. وفي ضوء معرفتنا بالمساحة العامة للقضاء يمكننا التعرف على أنواع الأراضي كافة (زراعية: بعلية مروية والأراضي غير الزراعية). فقد بلغت المساحة للأراضي المزروعة في القضاء ١١١٩٤ هكتاراً عام ١٩٩٦[1] أي ما نسبته (١٩,٧٪) من المساحة العامة للقضاء وكانت قد بلغت ١٨٨٥٩,١١ هكتاراً عام ١٩٦٠[2] أي ما نسبته (٣٣,٢٪) من مساحة القضاء، وبتراجع بلغ ٨٨٧٩ هكتاراً أي (٤٤,٢٣٪) بين المساحتين؛ وبالآتي تكون مساحة الأراضي الجردية ٤٥٥٢٢ هكتاراً عام ١٩٩٦ (٨٠,٣٪) من المساحة العامة للقضاء بعد أن كانت مساحتها ٣٧٨٥٧ عام ١٩٦٠ أي (٦٦,٨٪) من المساحة الإجمالية للقضاء.

الجدول رقم (١): المساحات الزراعية في قضاء الهرمل بين العامين ١٩٦٠ و١٩٩٦

نوع الزراعة / السنة	بعلية	مروية	خيم	المجموع
١٩٦٠	١٥٢٧٧،٦٦	٣٥٨١،٤٥	صفر	١٨٨٥٩،١١ ❖
٪	٨١	١٩	-	١٠٠
١٩٩٦	٦٤٦٠	٤٧٣٤	صفر	١١١٩٤
٪	٥٧،٧	٤٢،٣	-	١٠٠

١- وزارة الزراعة F.A.O.: الإحصاء الزراعي ١٩٩٦. من المستغرب ألا يوجد تحديد دقيق لمساحة القضاء حيث إن دليل القرى أورد الرقم ٧٣١،٠٠٥٢ كلم٢ أي ٧٣١٠٠ هكتار.

٢- الإحصاء الزراعي لعام ١٩٦٠ مصدره هو غوتييه وباز:

Gauthier et Baz - Ministére de L'Agriculture: Aspect général de L'Agriculture libanaise , 1960

❖) بلغ المجموع حسب مصدر الإحصاء لعام ١٩٦٠ (٢٠،٠٧٣،٦٦) للمساحات نفسها الواردة في الجدول دون أي شرح من أين حصلت هذه الزيادة.

٦-٢ التقسيم العقاري لقضاء الهرمل:

يتشكل قضاء الهرمل عقارياً من مناطق أربع وهي:

١- الهرمل العقارية وتشمل: مدينة الهرمل، القصر، الزكبة، الهوشرية، قنافذ، الشواغير، المنصورة، حوش السيد علي، رأس العاصي، الشلمان، البويضة، تل مسعود، الكواخ، البريج، خربة البطن، شحقونة.

٢- الهرمل – الشربين العقارية وتضم: الشربين، فيسان، الحميري، الحريقة، البستان، مراح العين، السويسة، الحرف، جوار الحشيش.

٣- الهرمل – زغرين العقارية: وادي التركمان، وادي الرطل، زغرين، البعول، المشرف، وادي الكرم، مراح السياد، مراح النواس، قريطة، بيت علوه، بيت عواد، بيت علام، مراح بو قر الدين، وادي بنيت، وادي النيرة، بريصا.

وهذه المناطق الثلاث كلها مناطق ممسوحة ومفروزة.

أما المنطقة العقارية الرابعة فهي منطقة الهرمل – الجباب العقارية وفيها: الجباب، السَوّح وتضم منطقة الرجم وهي تمتد في السهل على طريق حوش السيد علي، وكذلك منطقة المنصورة لجهة الشرق حتى الحدود مع الشواغير وهي كلها مناطق حق مختلف[1].

٦-٣ المياه:

يتمتع قضاء الهرمل بثروة مائية هائلة يؤشر عليها العدد الكبير للينابيع والعيون وكذلك نهر العاصي. إلا أن التناقض الصارخ والأساسي في هذا القضاء يكمن في هذا الوفر الطبيعي من جهة وسوء استغلال هذه الثروة من جهة أخرى مما ينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية للسكان. فهناك (٥٧,٧٪)

١- مقابلة مع أحد العاملين في بيع العقارات، أجراها المحقق الميداني في تشرين الأول ١٩٩٩. وهذه المعلومات الميدانية تطابقت مع معلومات مركز المشروع الأخضر في بعلبك عن المناطق المحددة، والتي شملت سهل الهرمل، تتناقض مع إحصاءات وزارة الزراعة وFAO لعام١٩٩٦ عن الأراضي الممسوحة والمحددة وغير الممسوحة حيث اعتبرت أراضي الهرمل كلها ممسوحة (راجع الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة وF.A.O، مرجع سابق ١٩٩٦).

من الأراضي الزراعية بعلية (راجع الجدول رقم ١) وهناك قرى عديدة لا تزال تعتمد على مياه آبار الجمع لتأمين مياه الشفة[١].

٣-١ الأنهار[٢]:

يعتبر نهر العاصي[٣] من أغزر الأنهار اللبنانية إطلاقاً. وهو ينبع من عين الزرقاء ويجري مسافة ٤٦ كلم في الأراضي اللبنانية ليكمل مساره في الأراضي السورية.

ويقتصر استعمال مياه هذا النهر على الأراضي المحاذية له بشكل أساسي وعلى بعض المشاريع الخاصة والتي تتطلب توظيف رأسمال معين لتجهيز محطة لضخ المياه من النهر إلى هذه الحيازات. ولقد جرى اتفاق بين الجانبين اللبناني والسوري على اقتسام مياه هذا النهر وفق حصص محددة إلا أن أي إجراء عملي للاستفادة من هذه الحصة لم يحصل حتى الآن[٤].

٣-٢ الينابيع:

تتواجد في قضاء الهرمل الينابيع الآتية:

أ – الينابيع الدائمة: عين أم شرف، الشاغور، عين وادي العين، نبع رأس المال وهو الأشهر بين كل هذه الينابيع وهو يروي الهرمل، وكافة قراها المحيطة، نبع بديتا، نبع الوقف، نبع وادي الجوز، ينابيع عروبة والمعبور، نبع الجوز (في جرود آل جعفر)، نبع مرجحين، نبع الغوار وعين الجديدة (في مرجحين).

١- راجع الملحق رقم (٢).
٢- ورد في إحصاء وزارة الزراعة وF.A.Oعدد الأنهار في الهرمل هو ٣ ولدى سؤالنا عن ذلك ميدانياً كان التعجب للأمر وأعتقد أن السبب في الإشكال هو تعريف النهر الذي اعتمده الإحصاء المذكور.
٣-أ ما تسمية العاصي فتعود إلى انه النهر الوحيد الذي يجري بعكس مجرى الأنهار اللبنانية الأخرى والسبب ليس عصيانه على الطبيعة كما يشاع وانما السبب يعود إلى أن عتبة مدينة بعلبك وهي منطقة عالية تقسم السهل إلى منحدرين جنوبي حيث يجري نهر الليطاني وشمالي حيث يجري نهر العاصي.
٤- للاطلاع على الاتفاقية والمفاوضات اللبنانية السورية حول اقتسام نهر العاصي راجع خليفة، عصام: لبنان المياه والحدود (١٩١٦-١٩٧٥)، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٠٦-٢٢٤.

ب – الينابيع الموسمية: نبع الأحد عشرية، نبع المنقطع (قرب القصر) ونبع بريصا.

٣-٣ الآبار:

ورد في إحصاء وزارة الزراعة والفاو F.A.O لعام ١٩٩٦ أن عدد الآبار الارتوازية في الهرمل هو بئر واحد فقط وهو ما أثار الاستغراب والتعجب بسبب الفارق الكبير جداً بين الواقع الميداني وبين الخفة في العمل الإحصائي. ولا يمكننا تقديم أي تفسير لذلك والمطلوب من المعنيين بالإحصاء تقديم هذا التفسير!!! ففي تحقيقنا الميداني ولو بعد مرور ٣ سنوات على إحصاء وزارة الزراعة والفاو، ومع افتراض أن بعض الآبار قد أنشئ حديثاً إلا أن الأعداد الكبيرة جداً للآبار التي أحصيناها تكشف عن خلل أساسي في الإحصاء المذكور.

أما الآبار التي توصلت إلى إحصائها من خلال العمل الميداني فهي:

أ - الآبار الحكومية:

بئر واحدة في كل من القرى الآتية: الكواخ، سهلات الماء، وادي التركمان، حوش السيد علي (وهو تقدمة من اليابان)، الزويتيني (وهو تقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ويضاف إليها بئران في بلدة القصر فيصبح مجموعها سبع آبار.

ب - الآبار الخاصة:

تعتمد هذه الإحصائيات على مسح ميداني تم تنفيذه عام ١٩٩٩ حيث أُحصي في مدينة الهرمل وبعض ضواحيها ٣٦٠ بئراً وفي منطقة السهل ٤٧٢ بئراً[١]. وهكذا وفي غياب التدخلات الرسمية الجدية يستثمر الناس جزءاً من رساميلهم ليحفر كل منهم بئره الخاص، مما يؤدي إلى هدر كبير في الثروتين

١- تتوزع هذه الآبار على القرى الآتية: القصر ٣٢٨ بئراً، سهلات الماء ٤٣ بئراً، البويضة ٦٤ بئراً، حوش السيد علي ١٢ بئراً، المنصورة ١١ بئراً، الزويتيني ٨ آبار وبيت حيرا ٥ آبار (تحقيق ميداني بتكليف من الباحث عام ١٩٩٩).

المادية والمائية. وكما هو ملا حظ يقتصر حفر الآبار على المنطقة السهلية ويبقى الكثير من قرى الجرود محروماً من تمديدات مياه الشرب سواء الرسمية أم عبر المشاريع الخاصة وذلك بسبب ضعف الإمكانات المادية للسكان المقيمين فيها.

٤-٣ البحيرات والسدود:

ما أكثر الدراسات التي أجريت من أجل بناء سد على نهر العاصي، إلا أن أي منها لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ. ويذكر إحصاء وزارة الزراعة وF.A.O وجود بحيرتين في قضاء الهرمل. وفي تحقيقنا الميداني تبين أن هناك سداً بدائياً وهو من خشب ومهمته تحويل مياه النهر في قرية بيت حيرا وهي البحيرة الأولى. كما توجد بحيرة ثانية هي بحيرة معيان الجديدة في بلدة القصر.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع الأخضر نفّذ في فترات ما قبل الحرب إنشاء مجموعة من الخزانات في بعض مناطق بعلبك الهرمل لتجميع مياه الشتاء من أجل الاستفادة منها للري عند الحاجة، وقد تبين لي في زيارة ميدانية في فترة تحضيري لأطروحتي عن منطقة بعلبك الهرمل وزراعة الحشيشة، أن كل تلك الخزانات من الباطون كانت متشققة وغير صالحة للاستعمال. وبتدقيق أكثر تبين لي أنها كانت نوعاً من أنواع التنفيعات الخاصة ببعض الأشخاص ولم تأت ضمن خطة للتنمية الزراعية في تلك المنطقة.

٤-٦ الأحراج:

تكشف لنا الملاحظة المباشرة عن تنوع في المشهد الريفي في قضاء الهرمل حيث يتوزع بين مشهدين أساسيين: المشهد الصحراوي والأجرد في قسم من السهل وبعض الجبال في الجهة الشرقية من القضاء ومشهد الاخضرار والذي يزداد انتشاره مع ارتفاع الجبال في الجهة الغربية والجنوبية الغربية من القضاء.

تشغل الغابات مساحة ١١٧٣٠ هكتاراً أي ما نسبته (٢٠,٦٪) من مساحة

القضاء وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع المعدل العام في لبنان (٧٪)[١] وأكثر بقليل مما تشكله المساحة الزراعية في القضاء (١٩,٧٪). وتشكل الأحراج مورداً اقتصادياً تعتمد عليه بعض الأسر في تأمين معيشتها (إقامة المشاحر لاستخراج الفحم)[٢].

ما مواقع الأحراج في القضاء فهي تنتشر في: الهرمل، المنافذ، وادي النهري، وادي بنيت، وادي النوم، وادي التركمان، القصر، (رأس بعلبك، الجديدة، القاع)(*)، الشربين، وادي الزغرين، وادي الرطل، السوح، التفاحة، قرنة السنديانة، مرجحين، المعيصرة، بريصا، كرم ذهية، مغر فاطمة، قرنة الطواحين، وادي الجدود، الشلطا، حقل إدريس، الكواخ، القليعة، فيسان، الحميرة، الميدان، الحرف، الدمدوم، السويسة، الألفون، مقيل بوجرة، جوار الحشيش، الحريق وادي القارع، وادي السلي، وادي العريشة، المرامغ، عين المجوية، وادي الحور، سمحات، حرف الهوا، حرف الرشاعنة، الزكبة، قنافذ، حرف السماقة وعريض النجاص[٣].

ويمكن اختصار هذه التسميات المحلية إلى ٦ مواقع أساسية هي الشربين (١٩١٢م) جبل عروبا (١٩٥٣م) جبل جعفر (١٩٤٧م) جبل ناصر الدين (١٦٢٨م) قرنة السندان (١٩٧٥م) منطقة الجباب الحمر (١٨٦١م).

أما أهم أنواع الأشجار في هذه الأحراج فهي: الأرز، الشربين، اللزاب، الملول، البطم، السنديان، الشوح والصنوبر.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود مشاريع تحريج في القضاء، ما خلا بعض المبادرات الظرفية كحملة التحريج (عام ٩٨) في حوض العاصي بمبادرة من قيادة الجيش بالتعاون مع طلاب المدارس واتحاد الشباب الديمقراطي (على جانبي الطريق العام من موقع رأس العاصي وصولاً إلى الهرمل).

١- فاعور، علي: أطلس لبنان، مرجع سابق،. ص ١٧.
٢- هناك ضرورة لتنظيم هذه الحرفة كمورد معيشي مع ضرورة الحفاظ على الغابات.
❖) هذه القرى الثلاث تابعة إدارياً لقضاء بعلبك.
٣- قرار ١٠٤٩ - توزيع مناطق الغابات، الجريدة الرسمية، العدد ١٨٠٥٣.

كذلك ليس هناك أية محميات بيئية وإنما يدور بعض الكلام على مشروع محمية في السويسة (لزاب وشوح).

٥-٦ المناجم والكسارات:

يبلغ عدد الكسارات في الهرمل، حسب مصادر وزارة البيئة، ثلاث كسارات، وكلها غير مرخص لها وهي: كسارة فخر الدين، كسارة شعيب، وكسارة غصن.

وفي تحقيقنا الميداني تبين لنا أن عدد هذه الكسارات هو تسع ومن بينها الثلاث السابقة الذكر وهي موزعة على الشكل الآتي:

في الزويتيني ثلاث كسارات وهي كسارة علو وكسارة غصن (مذكورة في تقرير وزارة البيئة) وكسارة فخر الدين (أيضاً واردة في تقرير وزارة البيئة).

وكسارة في كل من: الدمدوم، مفرق الرويمة، فيسان، وادي الفارغ، الحريقة، وادي الدبشة، وكل أصحابها من آل جعفر.

الملحق رقم (١)

مصدر تأمين مياه الشرب في قرى قضاء الهرمل عام ١٩٨٢ [1]

مصدر المياه	القرية / البلدة		القرية / البلدة	مصدر المياه
آبار جمع	زويتيني		بويضة	رأس أعالي الهرمل
آبار جمع	سهلات الماء		بيت الطشم	الشاغور
آبار جمع	شربين، بريصا، مرجحين		حوش السيد ع	نهر العاصي
آبار جمع	كواخ		ليحوش السيد علي	نهر العاصي
آبار جمع	معيصرة		حوش السيد علي	نهر العاصي
آبار جمع	وادي الكرم		يزويتيني	آبار جمع
آبار جمع	وادي فعرة		سهلات الماء	آبار جمع
الشاغور	بيت الطشم		شربين، بريصا، مرجحين	آبار جمع
نبع عروبة	مراح العين		شربين، بريصا، مرجحين	ينابيع مرجحين
رأس أعالي الهرمل	بويضة		شواغير، الطشم	نبع الشاغور
صهاريج	مزرعة سجد		كواخ	آبار جمع
نبع الأحد عشرية	هرمل		مراح العين	نبع عروبة
نبع الريسة	هرمل		مزرعة سجد	صحاريج
نبع الشاغور	شواغير، الطشم		معيصرة	آبار جمع
نبع العاصي	هرمل		هرمل	نبع الأحد عشرية
نبع الوقف	هرمل		هرمل	نبع الريسة
نبع رأس المال	هرمل		هرمل	نبع العاصي
نهر العاصي	حوش السيد علي		هرمل	نبع الوقف
نهر العاصي	حوش السيد علي		هرمل	نبع رأس المال
نهر العاصي	حوش السيد علي		وادي الكرم	آبار جمع
ينابيع مرجحين	شربين، بريصا، مرجحين		وادي فعرة	آبار جمع

١- تم إعداد هذا الجدول بجهد شخصي مني ومن الزميل د. رفيق الكرك استناداً إلى موسوعة أعرف لبنان: لعفيف مرهج، مرجع سابق.



الفصل السابع

القطاعات والأنشطة الاقتصادية

٧-١ الزراعة:

١-١ الأراضي الزراعية وأهم الزراعات:

أ - المساحة الزراعية:

بلغت المساحة الزراعية في القضاء ١١١٩٤ هكتاراً، عام ١٩٩٦[١]، أي ما نسبته (١٩,٧٪) من المساحة العامة للقضاء والبالغة ٥٦٨٢٢ هكتاراً، وكانت المساحة الزراعية قد بلغت ١٨٨٥٩,١١ هكتاراً، عام ١٩٦٠[٢]، أي ما نسبته (٣٣,١٪) من مساحة القضاء. وهذا يدلنا على أن المساحة الزراعية الحالية تراجعت ما مقداره ٨٨٧٦ هكتاراً أي ما نسبته (٤٤،٢٣ ٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٠.

وقد طال هذا التراجع بشكل أساسي الزراعات البعلية والتي كانت تشكل (٨١٪) من المساحة الزراعية عام ١٩٦٠. ويمكن تفسير هذا التراجع في ضوء المعطيات المناخية للقضاء من جهة وفي ضوء الإنتاجية المتدنية لهذا النوع من الزراعات وعدم قدرته التنافسية خصوصاً تجاه المحاصيل الزراعية المستوردة أو المهربة من الخارج من جهة أخرى.

ولكن في مقابل هذا التراجع في النسبة الإجمالية للمساحة الزراعية، نلاحظ تزايداً في مساحة الأراضي الزراعية المروية بنسبة (٣٢٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٠ كما يظهر ذلك الجدول الآتي:

١- وزارة الزراعة والفاو: الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

٢- الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٠:

Gauthier et Baz-Ministère de L'Agriculture: Aspect général de l'agriculture Libanaise 1960

الجدول رقم (١): توزع المساحة الزراعية في قضاء الهرمل بحسب نوع الزراعة لعامي ١٩٦٠ و١٩٩٦ (بالهكتار)

نوع الزراعة / السنة	بعلية	مروية	خيم	المجموع
١٩٦٠	١٥٢٧٧،٦٦	٢٥٨١،٤٥	صفر	١٨٨٥٩،٠
٪	٨١	١٩	صفر	١٠٠
١٩٩٦	٦٤٦٠	٤٧٣٤	صفر	١١١٩٤
٪	٥٧،٧	٤٢،٣	صفر	١٠٠
مجموع الزيادة والتراجع	٨٨١٧،٦ -	١١٥٢،٦ +	صفر	٧٦٦٥ -
٪ الزيادة أو التراجع	٥٧،٧ -	٣٢،١٨ +	صفر	٤٠،٦ -

وعلى الرغم من تطور المساحة الزراعية المروية بنسبة (٣٢٪)، كما ذكرنا، تبقى الإشارة إلى أن الزراعات البعلية لا تزال تشغل المساحة الأكبر بنسبة (٥٧,٧٪) وهذا مؤشر مهم على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الصعبة للأسر المعيشية التي تعتمد على هذا النوع من الزراعات.

أما الزراعات المحمية تحت الخيم فهي غير منتشرة في الهرمل إلا في حيازات صغيرة جداً لم يلحظها الإحصاء خصوصاً أن هذه الزراعة تتطلب رأسمالاً تفتقده غالبية المزارعين في القضاء. كما يبين لنا ذلك الجدول رقم (١).

ب - الإنتاج النباتي:

لقد توزعت الأراضي المروية والتي بلغت مساحتها ٢٣٢٢٠ دونماً (٢٣٢٢ هكتاراً) عام ١٩٧١ على الشكل الآتي[1]:

١- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢، ص ٥٨ (الجدول مأخوذ من دراسة لمصلحة الإنعاش الاجتماعي عام ١٩٧١).

الجدول رقم (٢): توزع الزراعات في قضاء الهرمل بحسب النوع والمساحة عام ١٩٧١

نوع الزراعة / السنة	قمح	شعير	بطاطا	بازيلا	حشيشة	مشمش	ذرة	المجموع
السهل	١٦٠٠	–	٨٠٠	–	٢٠٠٠			٤٤٠٠
الوديان	٣٠٠٠	٩٩٢	٥٠٠	١٤٧٧	٣٥٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٩٨٢٠
بلدة الهرمل	–	–	–	–	–	٦٥٠٠	٢٥٠٠	٩٠٠٠
المجموع العام	٤٦٠٠	٩٩٢	١٣٠٠	١٤٧٧	٢٣٥٠	٩٠٠٠	٣٥٠٠	٢٣٢٢٠
٪	١٩،٨	٤،٢	٥،٦	٦،٤	١٠،٢	٣٨،٧	١٥	٩٩،٩

أما في العام ١٩٩٦ فقد توزعت على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٢): توزع الزراعات في قضاء الهرمل بحسب النوع والمساحة عام ١٩٩٦[1]

نوع الزراعة	الزراعات السنوية والموسمية					الزراعات الشجرية الدائمة								
	نجيليات	قرنيات	خضار وأبصال	زراعات صناعية	المجموع	أشجار مثمرة	لوزيات	عنب (كرمة)	زيتون	لوز	تفاح	ليمون	إجاص	المجموع
المساحة (بالهكتار)	٣٩٣٠	١٣٦٠	٢٠٦٠	صفر	٧٣٥٠	١١٠٠	١٧٨٠	صفر	١٠٤٠	٧٤٠	صفر	صفر	صفر	٤٦٦٠
٪	٥٣،٥	١٨،٥	٢٨	صفر	١٠٠	٢٣،٦	٣٨	صفر	٢٢،٣	١٥،٨	-	-	-	٩٩،٧
النسبة الإجمالية	٦١،١					٣٨،٩								

تشغل الزراعات السنوية والموسمية ما نسبته (٦١٪) من إجمالي المساحة الزراعية في القضاء، أما الزراعات الشجرية الدائمة فتشكل نسبتها (٣٩٪). فالنجيليات تشغل أكثر من نصف مساحة الزراعات السنوية أو الموسمية (٥٣,٥٪) ثم تأتي بعدها الخضار والأبصال (٢٨٪) فالقرنيات (١٨,٥٪). أما بالنسبة للزراعات الشجرية الدائمة فتشغل اللوزيات المساحة الأهم (٥٣,٨٪) ثم الأشجار المثمرة المشمش تحديداً (٢٣,٦٪) فالزيتون (٢٢,٣٪).

١- مجلة أغروتيكا: وزارة الزراعة والفاو - نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، صادرة عن مجموعة شركات دبّانة اخوان، بيروت، (١و٢) ١٩٩٩.

وفي قراءة راهنة للواقع الزراعي في الهرمل، تبين لنا أن هناك غياباً كلياً لزراعة الحشيشة منذ عام ١٩٩٢ وتجري منذ سنوات قليلة، عملية استبدال لزراعة المشمش بالزيتون. ومن المتوقع من الآن وحتى عشر سنوات أن تتحول المنطقة إلى زراعة الزيتون[١]. وأسباب الاستبدال ترجع إلى أزمات التصريف المتلاحقة لمحصول المشمش بسبب تدني أسعاره مما جعل المزارعين أحياناً يتركون مواسمهم دون قطاف حتى لا يقعون في عجز أكبر كذلك إلى عدم وجود أي معمل للكونسروة لتصنيع هذا المحصول. وقبل كل ذلك يعود السبب إلى أن المشمش هو محصول حساس بمعنى أنه لا يحتمل الانتظار بعد القطاف، بينما الزيتون هو من المحاصيل الأقل حساسية، مقارنة مع المشمش، وبالآتي يمكن تخزينه لمدة أطول، سواء لبيعه للأكل أم لعصره زيتاً[٢].

كذلك هناك انتشار لزراعة اللوز في الجرود وهي أيضاً من المحاصيل التي يمكن أن تخزّن فترة بعد قطافها دون أن تفسد.

كذلك بدأت تنتشر زراعة الفستق الحلبي وهي لم تُلحظ في إحصاءات «الفاو» (راجع الجدول رقم ٢) كما أنها لم تلحظ زراعة البطيخ، والتي تستعمل الري بالتنقيط، وتنتشر في سهل الرجم الذي تتركز فيه الزراعة الأساسية لقضاء الهرمل.

ويقوم البعض من سكان الجرود بقطع قسم من الأحراج ليؤمن مساحة يزرع فيها بعض المحاصيل. يضاف إلى كل ذلك بعض الزراعات التقليدية الموسمية والسنوية كالقمح والشعير والذرة وهي زراعات مخصصة أساساً للاستهلاك المحلي؛ إضافة إلى الفول والبازيلا وخضار أخرى شتاءً وزراعة الفول صيفاً في سهول مرجحين (تموز – آب).

١- من مقابلة مع الموظف المسؤول عن مكتب وزارة الزراعة في الهرمل في أيلول ١٩٩٩؛ وقد أشار خلال المقابلة إلى أن هذا التحول إلى الزيتون لا يتم فقط على حساب زراعة المشمش وإنما أيضاً على حساب زراعات أخرى. من مثل قيام أحد المزارعين بتحويل ملكيته المزروعة عنبا إلى زراعة الزيتون.

٢- أنشئت في العام ١٩٩٩ معصرة للزيتون في بلدة جديدة الفاكهة وهي مؤشر على أن الإنتاج المحلي اصبح بإمكانه أن يؤمن تشغيلاً لهذه المعصرة. ويتوقع في السنوات القليلة المقبلة إنشاء أكثر من معصرة ومنها في الهرمل بحسب رأي مسؤول مكتب وزارة الزراعة في الهرمل.

ج - الإنتاج الحيواني:

في دراسة لمصلحة الإنعاش الاجتماعي أنجزت في عام ١٩٧١ توزعت الثروة الحيوانية على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٤): توزع الثروة الحيوانية في قضاء الهرمل بحسب نوع القطيع والمنطقة عام ١٩٧١[1]

النوع / المنطقة	غنم	ماعز	بقر	خيل	حمير	دجاج
بلدة الهرمل	١٥٥٦	٢٢٣١	١٠٦	-	٩٧	٦٢٠١
الوديان	١٠٥٦٩	٣٣٦٥٤	٤٠١	٢١	١١٤	٥٢٠٧
السهل	٢٩١٩	٢٤٣٨	١٠٥	١٥	٣٣	١٨٠٠
المجموع	١٥٠٤٤	٣٨٣٢٣	٦١٢	٣٦	٢٤٤	١٣٢٠٨

لقد شكل الرعي تاريخياً نشاطاً اقتصادياً أساسياً للمقيمين في القضاء وعلى الأخص لسكان الوديان والجرود. ويتبين لنا من الجدول أعلاه حجم الثروة الحيوانية وخصوصاً الماعز في مرحلة السبعينات.

ويوجد حالياً في لبنان نحو ٤٧٨ ألف رأس ماعز، نصيب البقاع منها نحو ٣٢٠ ألف رأس وقسم كبير منها موجود في الهرمل والمناطق الجبلية من قضاء بعلبك.. ولولا وجود الماعز في الجبال لنقص غذاء أهل القرى[2].

وبحسب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧ قدرت أعداد الماعز في القضاء بـ٢٥٠٠٠ رأس[3]. ونلاحظ بالمقارنة مع أرقام الجدول رقم (٣) تراجعاً طفيفاً في أعداد الماعز. ويمكن تفسير ذلك بتدني أسعار الحليب ومزاحمة الإنتاج غير اللبناني له.

١- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل، مرجع سابق، ص ٥٩.

٢- من مقابلة مع ادمون شويري، مسؤول مشروع انعاش الإنتاج الحيواني التابع I.F.A.D زحلة، تشرين الثاني ١٩٩٩.

٣- وزارة الزراعة ومنظمة F.A.O الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧، مرجع سابق.

وهناك نحو عشرة ملاكين كبار يقدر عدد القطيع عند كل منهم بين ٥٠٠ و١٠٠٠ رأس. والطريقة المستخدمة عند هؤلاء في تربية ماشيتهم هي طريقة الشراكة "Métayage" والتي تقوم على أساس أن يقدم المالك القطيع بينما يقدم الشريك – الراعي العلف والمرعى مقابل تقاسم الإنتاج بينهما بموجب الاتفاق الموقع والذي يسجل أحياناً عند كاتب العدل[١].

أما الأغنام فقد انخفضت أعدادها من ٣١١ ألف رأس في لبنان إلى ١٧٦ ألف ومعظم هذه الثروة من الأغنام موجود في منطقة البقاع وخصوصاً البقاع الأوسط وذلك بسبب وجود المراعي فيه[٢]. وتقدّر أعداد الأغنام في القضاء بحسب الإحصاء الزراعي بـ١٩٤٧٥ رأساً[٣] وهي تتواجد بشكل أساسي في سهل الهرمل، بينما يتواجد الماعز بشكل أساسي في الوديان والجرود. أما الأبقار فيقدر عددها بـ٦٥٠[٤] رأساً تتركز بمعظمها في مثلث حوش السيد علي، القصر، وادي العاصي، بما يقارب ٥٠٠ رأس، أي في المنطقة السهلية، والعدد الباقي يتوزع على القرى وبحيازات صغيرة جداً. وتنقسم الحيازات في الهرمل والبقاع الشمالي إلى ٣ فئات: الحيازات الكبيرة (بالمعايير المحلية) وهي التي تضم ٣٠ بقرة وأكثر وعددها ٣ مزارع موجودة في بلدة القصر والحيازات المتوسطة وهي تضم بين ١٠–٢٠ بقرة وهي قليلة الوجود في القضاء والحيازات الصغيرة بين ١–٤ بقرات وهي منتشرة في قرى قضاء الهرمل.

وتقتصر تربية البقر في القضاء على النوع المخصص لإنتاج الحليب، أما السبب في عدم تربية بقر اللحم فيعود إلى أن هذا النوع الأخير ولإنتاج كل كلغ لحم يتطلب ٨ كلغ مواد غذائية، وهذه الـ٨ كلغ تكلّف ٣٠٪ أعلى من السعر التجاري ولذلك فإن تربية أبقار اللحم هي خاسرة اقتصادياً[٥]. أما بخصوص

١- مقابلة مع محقق ميداني مكلف بإحصاء شامل للمؤسسات والمساكن في قضاء الهرمل، الهرمل كانون الأول ١٩٩٩.

٢- من المقابلة مع ادمون شويري، مرجع سابق.

٣- وزارة الزراعة والـF.A.O الإحصاء الزراعي ١٩٩٧.

٤- من مقابلة مع المهندس الزراعي طلال الرفاعي المسؤول عن مشروع IFAD في تشرين الأول ١٩٩٩، بينما الإحصاء الزراعي للفاو يقدم رقم ١٧٤١ بقرة وهو رقم مبالغ فيه.

٥- من المقابلة مع د. أدمون شويري، مذكورة سابقاً.

مشروع «إيفاد» لإنعاش الإنتاج الحيواني فقد تم توزيع ١٠٠٠ رأس بقر في البقاع كانت حصة الهرمل منها ٥٦ بقرة في المرحلة الأولى و٢٩ بقرة في المرحلة الثانية[1] أي ما مجموعه ٨٥ بقرة أي ما نسبته (٨,٥٪) من حصة البقاع.

عدا هذه الأنواع من الماشية فلقد شهدت تربية السمك تطوراً بارزاً، حيث لم يكن يتواجد في عام ١٩٩٣ سوى ٤ إلى ٥ مزارع، ويتواجد منها اليوم على ضفاف العاصي ما يقارب الثلاثين، يخصص قسم من إنتاجها للاستهلاك محلياً، وخصوصاً في المطاعم المنتشرة حول العاصي في فصل الصيف، وقسم آخر يباع للمطاعم خارج القضاء في الربيع والصيف عبر سيارات بيك آب مجهزة بخزانات ماء وأوكسجين يتحرك بها باعة جوالون إلى محافظة الشمال أو بيروت أو الجبل والبقاع. أما في الشتاء فيقوم المربون بشراء الفروخ الصغيرة ويربونها حتى حلول الموسم. ويقدر عدد فروخ السمك ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف فرخ أي ما يوازي ٣٠ إلى ٣٥ ألف كلغ (أي ٣٠ إلى ٣٥ طناً).

وتوجد في قضاء الهرمل أيضاً تعاونيتان لمربي النحل. وتربية النحل تشكل مورداً من الموارد الاقتصادية المساعدة أو الثانوية في القضاء. ويقدر عدد القفران بـ١٥٠٠ قفير وعدد العاملين فيها بـ١٠٠ أسرة وإنتاجها بـ٦٠٠٠ كلغ (أي ٦ طن). ويباع كلغ العسل بـ٢٠ دولاراً أميركياً أي ما يوازي ٣٠ ألف ليرة لبنانية. وبالتالي يمكن تقدير متوسط مدخول الأسرة العاملة في هذا القطاع بـ١٢٠٠دولاراً أميركياً في السنة. ويختلف الدخل الأسري بالارتباط بحجم القفران. والأغلبية الساحقة من مربي النحل يملكون ما بين ٥ إلى ١٠ قفران وبالتالي يحصلون على دخل سنوي يراوح بين ٤٠٠ دولار أميركي (٦٠٠ ألف ل.ل.) و٨٠٠ دولار أميركي (١,٢٠٠ مليون ومئتي ألف ليرة لبنانية). ويوجد في قضاء الهرمل ٣ ملاكين كبار (أحدهم يملك ٥٠ قفيراً والثاني ١٠٠ قفير والثالث ٣٠٠ قفير) حيث يراوح دخلهم بين ٤ آلاف دولار أميركي و٢٤ ألف دولار أميركي سنوياً.

١- من المقابلة مع المهندس طلال الرفاعي، مذكورة سابقاً.

أما تصريف الإنتاج فيتم محلياً وفي قضاء بعلبك بشكل أساسي. أما القفران فهي تُنقل إلى الجبال (الجرود) صيفاً ويعاد نقلها شتاء إلى الهرمل، والبعض القليل جداً منهم ينتقل بقفرانه إلى الساحل اللبناني، من أجل تأمين مرعى للنحل. وكما سبق وذكرت، توجد تعاونيتان لمربي النحل في القضاء (انظر الجدول رقم ٥ في هذا الفصل) تضم الأولى، وهي الأقدم، ٦٠ منتسباً وتضم الثانية ٣٥ منتسباً. وتؤمن التعاونية كل ما يحتاج إليه النحالون، إلا أن فقر الناس انعكس انكماشاً في عمل التعاونية في هذا العام، مع الإشارة إلى أن مؤسسة جهاد البناء المقربة من حزب الله، قدمت الأدوية للنحل واللباس والعدة للنحالين مجاناً[1].

١-٢ العاملون في الزراعة[2]:

أ - نسبتهم من مجموع العاملين:

تشكل نسبة العاملين في الزراعة، والتي تضم كل العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة وصيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة، من مجموع العاملين فعلياً (٣٢,٩٦٪) مقابل (٧,٥٤٪) في لبنان. وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب للعاملين في الزراعة بين الأقضية اللبنانية. وإذا ما ربطنا هذه النسبة المرتفعة للعاملين مع النسبة المرتفعة أيضاً للأراضي البعلية ومع العمل الحرفي في تربية الحيوانات لأدركنا المستوى المعيشي المتدني لأغلبية العاملين في هذا النشاط الاقتصادي.

ب - توزع العاملين في الزراعة بحسب الجنس:

يتوزع العاملون في الزراعة، بحسب الجنس، بين (٩٤,٦٪) ذكور و(٥,٣٪) إناث. وتعتبر هذه النسبة للإناث نسبة متدنية ولا تعبر عن الحجم الفعلي

١- المعلومات عن تربية النحل حصلنا عليها من مقابلة مع د. مهيب حمادة أجريت في أيلول ١٩٩٩، وهو رئيس الجمعية التعاونية لمربي النحل في البقاع الشمالي.

٢- كل الإحصاءات المستخدمة عن العاملين وتوزعهم تستند إلى مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع مذكور.

للعاملات في الزراعة حيث إن المرأة تساهم في الكثير من النشاطات الزراعية في القضاء ولكن غالباً ما لا ينعكس هذا العمل إحصائياً باعتبار أنه غير أساسي. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، تشكل الزراعة بنسبة (١٧٪)، النشاط الاقتصادي الثاني للنساء العاملات في القضاء، وهي تأتي مباشرة بعد التعليم والذي يضم (٤٢,٥٪) منهن.

ج - توزع العاملين في الزراعة بحسب ديمومة العمل:

يرتبط العمل الموسمي والمتقطع بالقطاع الزراعي أكثر منه بالقطاعين الآخرين (الصناعة والخدمات).

ويتوزع المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك بين (٣٦,٨٩٪) عمل دائم و(٥٩,٢٢٪) عمل موسمي و(٣,٨٨٪) عمل متقطع، أي ما نسبته (٦٣,١٠٪) عمل غير دائم، وهو ما يجعل أغلب العاملين في هذا القطاع في أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية جداً، بسبب البطالة الجزئية وعدم الاستقرار الوظيفي من جهة وبسبب غياب الضمانات الاجتماعية والصحية وتدني الأجور للعاملين في الزراعة من جهة أخرى.

ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للعمال غير المهرة والذين تعمل نسبة كبيرة منهم في الزراعة حيث (٣٨,٤٣٪) منهم يعملون بشكل دائم و(٦١,٥٧٪) بشكل غير دائم (أي موسمي ومتقطع). والعاملون في الزراعة من هذه الفئة، يشكلون العدد الأكبر من النسبة الثانية والتي تعاني أسرها من التهميش والفقر.

د - توزع العاملين في الزراعة بحسب المهارة:

يتوزع العاملون في الزراعة والبالغ عددهم ٢٨٦٦ شخصاً بين (٣٥,٩٪) عمال مهرة و(٦٤,١٪) غير مهرة. وينعكس هذا الواقع تدنياً في إنتاجية الزراعة من جهة وتدنياً صارخاً في المستويات المعيشية لأسر هؤلاء العمال خصوصاً في ظل غياب أية ضمانات اجتماعية لهم، من جهة أخرى.

١-٣ المشاكل الزراعية:

تعاني الزراعة في القضاء من مشاكل عديدة أبرزها:

أ - الأمراض والأدوية:

تتعرض المحاصيل الزراعية في الهرمل لأمراض، إلا أن أبرز الأمراض التي تصيب ثلاثة من المحاصيل المهمة هي[1]:

- للبطيخ: شلل البطيخ – اللفحة المبكرة واللفحة المتأخرة.
- للمشمش: المونيليا – دودة حفّار الساق.
- للبطاطا: دودة البطاطا – اللفحة.

أما أبرز الأدوية المعتمدة لعلاجها فهي: بندازيم، بينوميل، فولاكسيل، مانكونوب (مبيد فطري)، سيرين ألفا، فومتوات، دامارون (مبيد حشري).

أما بالنسبة لأهم الأمراض التي تصيب الإنتاج الحيواني فهي الدودة الوحيدة والحلزون والصفيري، لكل أنواع الإنتاج الحيواني، والتهاب الضرع للماشية، ورشح والتهاب الأمعاء للدجاج، ورشح النحل وفاردا النحل، والحمى القلاعية والجدري والطاعون للأغنام وفي فترة الأحداث دخلت مجموعة من الأمراض (قبل الأحداث كان هناك تحصين)، مثل الطاعون البقري والحمى القلاعية والحمى المالطية وحمى الالتهابات المعوية، وكل هذه سببت (٢٠٪) نقصاً في الإنتاج وفي الحيوانات. أما الطاعون عندما يصيب الماشية فهو يقضي على القطيع[2].

أما أبرز الأدوية المستعملة في علاج أمراض الحيوانات هذه فهي:

Aftobuc - Kylocin - Exiptoc - Ferrum - Ridofluk - Wombyl.

أما أدوية الدجاج والنحل والأسماك:

١- مقابلة مع مهندس زراعي في الهرمل أجريت في تشرين الأول ١٩٩٩، مرجع سابق.
٢- مقابلة مع إدمون شويري، مرجع سابق.

فللدجاج: Hydrotonic-Acti-tetra B-C.N.F Scour-diet
وللنحل: Acti-tetra-Amitraz
وللأسماك: برمنغنات البوتاسيوم[1].

ب - التسليف:

يسجل في قضاء الهرمل بأكمله غياب أي فرع لأي مصرف من أي نوع كان[2]. وهو يعتبر القضاء الوحيد، أو على الأقل من الأقضية القليلة جداً، في هذا الوضع وهذا الغياب للتسليف المصرفي يترك الساحة مشرعة للربا بشكل أساسي، وهذا لفت انتباه بعثة ارفد حيث أطلقت، في تقريرها لعام ١٩٦١، على المنطقة تسمية بلد الربا Le Pays de l'usure[3] وبالطبع لا يزال الربا وفي غياب التسليف الرسمي، منتشراً في الهرمل، خصوصاً بين صغار المزارعين وبمعدل فائدة يراوح بين ١٠ و١٥٪ شهرياً. ويقدر عدد المرابين بين ١٠ و١٥ مرابياً[4].

وهناك نوع آخر من التسليف يقوم به تجار بيع المواد الزراعية والأعلاف وتجار المواسم. فقد أكّد لنا أحد المالكين الكبار لقطيع أغنام (١٠٠٠ رأس) بأنه استلف علفاً بمبلغ ١٢ مليون ليرة على أن يسدده على الموسم ، أي بعد بيع الإنتاج من الحليب واللبن... وقد عبّر عن خوفه من عدم التمكن من تسديد

١- من مقابلة مع طبيب بيطري في الهرمل أجريت في تشرين الأول ١٩٩٩.

٢- كل الإحصاءات المستخدمة عن العاملين وتوزعهم تستند إلى مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع مذكور.

٣- وحتى مصرف التسليف الزراعي الصناعي والعقاري، الذي أنشئ عام ١٩٥٤، كان يمنع على قرى عدة في المنطقة من الحصول على قروض منه بحجة أن المزارعين يمكن أن يمتنعوا عن تسديد ما يتوجب عليهم للمصرف مستفيدين من الحماية العشائرية والسياسية راجع بعلبكي، أحمد: الزراعة اللبنانية وحدود تدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال حتى بدء الحرب الأهلية، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٩٠. ويشار إلى أن ما يماثل هذا الكلام جرى ترداده على لسان أحد المطلعين على الأوضاع من أبناء الهرمل والذي قال: هناك فيتو من البنوك بعدم تسليف ابن الهرمل. فهو حتى ولو كان يملك أرضاً بمليون دولار فهم لا يعطونه قرضاً ولو بـ١٠ آلاف دولار من مقابلة مع سيد من آل حمادة، تشرين الثاني ١٩٩٩ – الهرمل.

٤- I.R.F.E.D: Besoins et Possibilités de Developpement , Beyrouth , 1962,P 297

ذلك بحجة تدني أسعار الأجبان والألبان، وبسبب مزاحمة الإنتاج السوري الأقل كلفة.

وبعد التوقف عن زراعة الحشيشة في القضاء، وإنشاء«برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك - الهرمل» وضع البرنامج نظاماً لتسليف المزارعين تراوح قيمة القرض بين ٧٥٠ و١٠٠٠، إلا أن الكثير من المزارعين لم يشملهم برنامج القروض، أضف إلى ذلك تدني قيمة المبلغ دفعت بالعديد منهم إلى العزوف عن الاقتراض. بالإضافة إلى هذه الأشكال من التسليف، هناك التسليف العيني الذي يحصل عبرI.F.A.D في برنامج إنعاش الإنتاج الحيواني والذي يقوم على إعطاء المزارعين أبقاراً على أن يسددوا أثمانها بعد ٦ أشهر من الاستلام، وهذه تعتبر فترة سماح، ثم يدفع قسط كل ٣ أشهر بفائدة غير مركبة تبلغ ٨٪[1].

واقع التسليف في الهرمل، والذي يزيد الأوضاع السيئة سوءاً، يستلزم تدخلاً ملحاً من قبل الدولة، لإنشاء مصرف خاص للتسليف الزراعي يؤمن القروض لصغار ومتوسطي المزارعين، بشروط ميسرة بما يخفف من كلفة الإنتاج من جهة ويبعد ابتزاز المرابين وفي المواسم والإعلان عن هذه الفئة من المزارعين من جهة ثانية.

ج - التعاونيات الزراعية:

يبلغ عدد التعاونيات الزراعية في قضاء الهرمل عشرين تعاونية، أي ما نسبته (٣,٣٪) من عدد التعاونيات في لبنان (٦٠٤ تعاونيات) و(١٢,٩٪) من عدد التعاونيات في محافظة البقاع (١٥٥ تعاونية).

ويكشف لنا الجدول الآتي توزع التعاونيات في محافظة البقاع ومن ضمنها قضاء الهرمل.

١- من مقابلة مع المهندس الزراعي طلال الرفاعي، مذكورة سابقاً.

الجدول رقم (٥): توزع التعاونيات في محافظة البقاع حسب الأقضية وحسب أنواعها للعام ١٩٩٨[1]

نوع التعاونية / القضاء	زراعية	مواشي	تربية نحل	أسماك	حرفية	استهلاكية	سكنية	توفير وتسليف	المجموع
بعلبك	٤٠	٤	١	١	١	٤	١	–	٥٢
الهرمل	١٧	–	٢	١	–	–	–	–	٢٠
زحلة	١٣	٨	١	١	٤	–	١٩	١	٤٧
راشيا	٩	–	٣	–	٤	٢	–	–	١٨
البقاع الغربي	١٢	–	–	–	٤	١	١	–	١٨
المجموع	٩١	١٢	٧	٣	١٣	٧	٢١	١	١٥٥

ويتبين من هذا الجدول أنه تتواجد في قضاء الهرمل ثلاثة أنواع من التعاونيات من أصل ثمانية أنواع، وهي تقتصر على تعاونيات زراعية (زراعة، أسماك، نحل)؛ ولا يوجد أي نوع آخر منها وعلى الأخص، تعاونيات المواشي، حيث يعتمد سكان القضاء في جزء مهم من معيشتهم على الاقتصاد الرعوي.

وتشكل التعاونيات الزراعية بالمعنى الحصري للكلمة، عددها ١٧، نسبة (١٨,٦٪) من مجموع هذا النوع من التعاونيات على مستوى محافظة البقاع، وهي نسبة مرتفعة ترسم علامات استفهام حول سهولة الترخيص للتعاونيات، حيث يتبين أن تأسيس التعاونيات يخضع لاعتبارات أساسية هي الاعتبارات السياسية حيث تتراجع الاعتبارات التعاونية الحقة مما يفسح المجال أمام بروز ما يسمى بالتعاونيات الشكلية[2]، والتي لا طموح لها سوى الحصول على

١- الإحصاءات الواردة عن التعاونيات مأخوذة من: «دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التعاضد في لبنان» ١٩٩٨، صادر عن المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الإسكان والتعاونيات.
٢- حمزة، مريم: «التعاونيات الزراعية في منطقة بعلبك بين المبادئ والممارسة»، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، (بإشراف د. علي الموسوي)، ص ٣٣.

المساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات[1] أو من المنظمات غير الحكومية مما يدعونا إلى القول «ويل لأمة كثرت فيها التعاونيات وقلّ فيها التعاون».

والتعاونيات هي: الجمعية التعاونية (القصر)، الجمعية التعاونية الزراعية العامة (الهرمل)، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الجورة وجوارها، الجمعية التعاونية الزراعية في حوش السيد علي وجوارها، الجمعية التعاونية الزراعية للشمندر والبطاطا في القصر، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في مزرعة تل مسعود، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في البويضة، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الغوار (مرجحين)، الجمعية التعاونية الزراعية في سجد، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في البعول والتفاحة، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في جرود الهرمل ومرجحين، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في السوح والشحيري، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الشلطة، الجمعية التعاونية العامة في حارة البيادر وجوارها (الهرمل)، الجمعية التعاونية الزراعية في الكواخ، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في المسطاح، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الزويتيني.

وتشكل تعاونيات تربية النحل(تعاونيتان) نسبة (٢٨,٥٪) من مجموع هذا النوع من التعاونيات في محافظة البقاع (عددها ٧). والتعاونيتان هما: الجمعية التعاونية لمربي النحل في البقاع الشمالي والجمعية التعاونية لمربي النحل وتسويق الإنتاج في ريف الهرمل.

وهناك جمعية لمربي الأسماك باسم الجمعية التعاونية لتربية وتصريف الأسماك في حوض العاصي وهي تشكل نسبة (٣٣,٣٪) من مجموع هذا النوع في محافظة البقاع (٣ تعاونيات).

وهناك ضرورة للتدخل الجدي في هذا الإطار لتفعيل العمل التعاوني من خلال إقامة الدورات التدريبية ومن خلال تطبيق سياسات التحفيز الجدي وسحب الترخيص من التعاونيات الشكلية.

١- لقد حصلت ١٤ تعاونية من التعاونيات على مساعدة واحدة على الأقل من وزارة الإسكان والتعاونيات، كذلك حصلت كل من تعاونيتي النحل على مساعدة من الوزارة وإحداهما على مساعدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط.

د - مراكز الحسبة في القضاء:

ليس هناك من وجود لهذا النوع من المراكز في القضاء. ولا يزال تصريف الإنتاج يتم إما عبر المزارع، مباشرة إلى السوق، وإما عبر تجار مواد زراعية أو تجار حليب يشترون المحاصيل بالجملة من المزارعين لتصريفها في المناطق اللبنانية أو في الخارج. وتعاني المواسم سنوياً من أزمة كساد في المواسم. فيتم التخلي تدريجياً عن زراعة المشمش وتترك محاصيل أخرى على أمها بسبب أزمة التصريف.

٧-٢ الصناعة:

أ - أنواع الصناعات:

إن النشاط الاقتصادي الأساسي لسكان القضاء يقوم على الزراعة والرعي، أما الصناعة فهي نشاط غير أساسي وهي تعتبر في غالبيتها الساحقة من نوع الصناعة الصغيرة أو الصغيرة جداً[1].

وتتركز هذه الصناعات - الحرف، بنسبة تفوق (٩٠٪)، في مدينة الهرمل والباقي يتوزع في عدد قليل من القرى. وأهم هذه الصناعات الغذائية هي صناعة الرغيف وأفران المناقيش والفطائر.

أما صناعة الموارد المنجمية غير المعدنية فهي تقتصر على بعض المقالع والكسارات التي سبق ذكرها، كذلك على بعض معامل أحجار الباطون فقط.

والصناعات الخشبية تقتصر على بعض أعمال النجارة العامة. أما صناعة الورق والكرتون والطباعة فتقتصر على وجود مطبعة في الهرمل تقوم تقريباً بكل أعمال الطباعة والزخرفة (غير الإلكترونية) على الورق والكرتون،

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريدريتش ايبرت، بيروت ١٩٩١.

مستجيبة بصورة شبه كافية للحاجات المحلية المتعاظمة على جميع الصعد: الاجتماعية منها والثقافية والمدرسية الخ...[1].

أما صناعة الغزل والنسيج والألبسة فيوجد في الهرمل ٣ مشاغل مستقلة، معظم العاملين فيها من الإناث، تنتج الألبسة الجاهزة[2]. أما في المصنوعات المعدنية فهناك القليل من معامل الحدادة الإفرنجية كذلك بعض الورش لإصلاح وسائط النقل.

ب - نسبة العاملين في الصناعة:

يبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي - الحرفي ٢١٥٢ أي ما نسبته (٢٣,٤٪) من مجموع العاملين من عمر ١٠ سنوات وأكثر (راجع الملحق رقم ١).

ويتوزع هؤلاء على النشاطات الاقتصادية على الشكل الآتي: (٨,٩٪) يعملون في الصناعات التحويلية و(٠,٧٨٪) في إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار. أما النسبة الأهم فهي تعمل في قطاع التشييد والبناء والإنشاءات، بنسبة (٩,٧٪). وكل النشاطات المذكورة هي نشاطات ذكورية، ما عدا نسبة قليلة من الإناث تبلغ (١١,١٪) يعملن في الصناعات التحويلية مقابل (٨٨,٩٪) للذكور.

ج - التمويل والتعاونيات:

كما سبق وذكرت بالنسبة إلى التسليف الزراعي فكذلك الأمر بالنسبة إلى التسليف الصناعي، فلا وجود لأي مؤسسة حكومية أو خاصة تقوم بهذا الدور. وتترك الساحة واسعة أمام المرابين وهو ما لا يشجع على القيام بأنشطة صناعية في القضاء. أما بالنسبة إلى التعاونيات فلا يوجد أي شكل من أشكال التعاونيات الصناعية في القضاء بسبب ضعف هذا النشاط أساساً.

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريدريتش ايبرت، بيروت ١٩٩١.
٢- المرجع نفسه، ص ٧٢.

٣-٧ الحرف في الهرمل:

أظهرت دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية للحرف وجود ٨٠ مؤسسة حرفية في قضاء الهرمل أي ما نسبته (٣,٦٪) من مجموع المؤسسات الحرفية في محافظة البقاع، وهي النسبة الأدنى بين الأقضية البقاعية كلها.

وكشفت أن عدد الحرف هو ١٢٣ حرفة، أي ما نسبته (٤,٥٪) من مجموعها في المحافظة، وهي أيضاً النسبة الأدنى بين أقضية البقاع.

ويتبين من دراسة الشؤون الاجتماعية غياب كلي للعديد من الحرف، مثل السلع النحاسية والفضية والمعدنية والجلدية والمعمارية والصابون وغيرها من الحرف.

أما الحرفة الأهم فهي النسيجية والتي تشكل نسبة (٥٦,٩٪) من مجموع عدد الحرف وهي تشتمل على الألبسة القماشية والصوفية على أنواعها كذلك على أعمال الإبرة والصنارة على تعدد أشكالها.

ثم تليها الحرف الغذائية بنسبة (٢١,١٪)، وهي تشتمل على الصناعات الغذائية البيتية أو ما يسمى بالمونة (وهي حرفة بيتية يتم فيها تحضير الخبز البيتي تنور أو صاج، مربيات على أنواعها فواكه مجففة، كشك، قاورما، أجبان، ألبان... الخ) وهي تساهم في الاقتصاد العائلي لأغلبية الأسر المعيشية في القضاء.

ثم حرفة الخزف والسيراميك بنسبة (٨,٩٪) ثم حرف القصب أو القش بنسبة (٤,٨٪) وأهمها حرفة شد المكانس من القش الطبيعي، ثم حرف خشبية أو موزاييك بنسبة (٤٪). ومن الحرف في القضاء حرفة النجارة العامة.

وكذلك يوجد في القضاء حرف لإنتاج سلع زجاجية بنسبة (٣,٢٪).

تبقى الإشارة إلى أن هناك بعض العاملين في أنشطة كالحرف الغذائية البيتية، وأغلبيتهم من الإناث، لو تم احتساب أعدادهم لارتفعت نسبة العاملين في

الحرف بشكل واضح. كذلك هناك حرفة أخرى منتشرة في الجرود هي حرفة استخراج الفحم الخشبي من خلال إقامة المشاحر التقليدية وهي تشكل مورداً ثانوياً لبعض الأسر المعيشية. وفي هذا الإطار يفترض العمل على تنظيم هذه الحرفة بطريقة تحافظ لهؤلاء على مصدر معيشي يقيهم العوز الشديد من جهة ويؤمن الحفاظ على الثروة الحرجية من جهة ثانية.

٧-٤ خدمات تجارية مصرفية:

أ - التعاونيات:

لدى مراجعتنا للوائح المتضمنة أسماء التعاونيات سواء منها لوائح فروع تعاونيات لبنان والتي يبلغ عددها ٤٥ فرعاً أم لوائح السوبر ماركت والبالغ عددها ٧٢ سوبر ماركت، لا نجد أي أثر لأي من هذه التعاونيات والسوبر ماركت في قضاء الهرمل مما يؤكد على مدى هامشية القضاء في الوضع التجاري والخدماتي.

ب - الوكالات التجارية:

أما الوكالات التجارية ووكالات التمثيل الحصري فهي قليلة وتقتصر على بعض الوكلاء الموزعين المعتمدين من بعض الشركات التجارية وأهمها للدهانات: داتش بوي، سايبس، مينال وفلور، تينول. كذلك هناك بعض الوكلاء لبعض التجهيزات الكهربائية المنزلية لشركات مثل: أمرسون، سوبرا، فالكور وانديزت.

ج - الفروع المصرفية:

وعلى الرغم من نمو القطاع المصرفي وانتشاره في المناطق كافة، خصوصاً بعد اندلاع الحرب اللبنانية، إلا أن قضاء الهرمل لم يحظ حتى تاريخه بأي نوع من الخدمات المصرفية، حيث لا يوجد أي فرع لأي مصرف في القضاء، مما يترك

الباب واسعاً أما أشكال التسليف المرهق، خصوصاً للمزارعين، سواء عبر المرابين أم عبر تجار المواسم.

ويكشف لنا الجدول رقم (٩) عن هذا الواقع، حيث لم تسجل أية نسبة للعاملين في فئة المصارف والوساطة المالية والتأمين لا عند الذكور ولا عند الإناث[1].

هذا الواقع يستدعي تدخلاً من قبل الدولة بشكل أساسي، كون القطاع الخاص يقدم أسباباً لهذا الإحجام، لسنا في صدد مناقشة صحتها، بإنتاجية مصرفٍ أو فرع لمصرف للتسليف الزراعي يخفف من معاناة المزارعين في هذا المجال.

د - الأسواق الأسبوعية:

يفتقد قضاء الهرمل هذا النوع من الأسواق الأسبوعية والتي يستفيد منها المنتج والمستهلك معاً، مما يؤشر على ضعف الحركة الاقتصادية ويكشف بصورة خاصة عن الفقر وعن الأوضاع الاجتماعية الصعبة للسكان.

هـ - مراكز الاتصالات:

يوجد في الهرمل نوعان من مراكز الاتصالات: المراكز الحكومية والمراكز الخاصة:

أ – المراكز الحكومية:

- مركز سنترال الهرمل.
- مكتب البرق والبريد.
- سنترال مراح العرب وفيسان.

١- كذلك فإن نشرة المصارف للعام ١٩٩٨ وفي تعدادها لفروع المصارف في محافظة البقاع، أوردت لائحة بـ٤٤ فرعاً، موزعة على الأقضية في المحافظة، وقد غاب اسم قضاء الهرمل كلياً عن هذه اللائحة بسبب عدم وجود أي فرع لأي مصرف.

ب – المراكز الخاصة:

– سنترال الهدى للاتصالات في بلدة القصر.

– سنترال ماكومست Macomest للاتصالات في الهرمل.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار الجهاز الخلوي خفف عند المقتدرين من حدة مشكلة الاتصالات الهاتفية. كما توجد في الهرمل محطة تلفزيون محلية باسم محطة البشائر.

٥ - الحياة المهنية:

أ - معدل النشاط:

الجدول رقم (٦): توزع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب العلاقة بقوة العمل والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الجنس / العلاقة بقوة العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشتغل خارج المسكن	٨٢٣١	٥٥,١٢	٨٨٧	٥,٧٧	٩١١٩	٣٠,٠٩
مشتغل داخل المسكن	–	–	٧١	٠,٤٦	٧١	٠,٢٤
متعطل سبق له العمل	٢٢٤	١,٥٠	٢٠	٠,١٣	٢٤٥	٠,٨١
متعطل لم يسبق له العمل	١٥٦١	١٠,٤٥	٧١	٠,٤٦	١٦٣٢	٥,٣٩
مكتف مالياً	٥٨١	٣,٨٩	٢٠	٠,١٣	٦٠٢	١,٩٩
متقاعد	٢٣٥	١,٥٧	–	–	٢٣٥	٠,٧٧
طالب	٣٧٦٤	٢٥,٢٠	٣٧٦٤	٢٤,٤٩	٧٥٢٨	٢٤,٨٤
سيدة في المنزل لا تعمل	–	–	١٠٤٨٦	٦٨,٢١	١٠٤٨٦	٣٤,٦٠
غير ذلك لا يعمل	٣٣٧	٢,٢٥	٥١	٠,٣٣	٣٨٨	١,٢٨
المجموع	١٤٩٣٣	١٠٠	١٥٣٧١	١٠٠	٣٠٣٠٤	١٠٠

يقدر عدد القوى العاملة في الهرمل بـ١١٠٦٧ شخصاً وهي تمثل (٢٨,٥٪) من مجموع السكان المقيمين. وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة

العمالة على المستوى الوطني والبالغة (٣٤٪)[1]. وترتبط هذه النسبة المتدنية للعمالة في القضاء بالمشاركة النسائية الشديدة الضعف في الحياة الاقتصادية وبالنقص في عدد الذكور القادرين على العمل (بسبب وفيات الحرب خصوصاً) وإلى اتساع قاعدة الهرم السكاني خصوصاً لمن هم دون العشر سنوات (فتوة السكان).

وفي الواقع لقد بلغت نسبة الذكور العاملين من مجموع المقيمين الذكور (٥٢,١٤٪) مقابل (٥,٣٪) للنساء العاملات. وإذا كانت نسبة الرجال العاملين متقاربة جداً مع نسبتهم على المستوى الوطني البالغة (٥٣,١٪)[2]، فإن نسبة النساء العاملات هي متدنية بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ (١٤,٧٪)[3] والمتدني بدوره. إلا أن هذا التدني يثير بعض التساؤل حول مصداقية المعلومات عن عمل المرأة الريفية بشكل عام وفي الهرمل تحديداً، حيث لا يصرح غالباً عن الأعمال الزراعية التي تقوم بها المرأة باعتبارها أعمالاً غير مأجورة وهي تتم في إطار الأسرة.

أما لدى احتسابنا لمعدل نشاط القوى المنتجة في القضاء أي بين ١٥-٦٥ سنة فإنه يبلغ (٦٨,٧٧٪) للذكور مقابل (٧,٩٪) وهي أدنى نسبة مشاركة للمرأة في العمل على المستوى الوطني مما يرفع معدل الإعالة في الأسر الهرملانية ويؤدي إلى تدنٍّ شديد في مستويات المعيشة نظراً لهيمنة العمل الزراعي وغيره من الأعمال المتدنية المردودية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذكور من عمر ٦٥ وأكثر، والذين يستمرون في العمل، هي نسبة عالية في قضاء الهرمل وتبلغ (٤٨,٨٪) مقابل (٤٠,٧٪) معدل وطني، من مجموع هذه الفئة العمرية. و(١٤,٢٩٪)، فئة العمر ٨٠ عاماً وأكثر من مجموع الذكور في هذه الفئة يستمرون بالعمل مقابل (١٣٪) للفئة العمرية نفسها على المستوى الوطني. أما

١- مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٧.
٢- المرجع نفسه.
٣-إن نسبة مشاركة المرأة في العمل هي الأدنى في البقاع (٨,٢٪ من بينهن ١٢,١٪ تراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٥ سنة) بينما تبلغ هذه النسبة ذروتها في بيروت (٢٥,٧٪ من بينهن ٣٥,١٪ تراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٥ سنة) انظر مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٧.

عند الإناث فـ(١,٣٩٪) من مجموع الفئة العمرية ٦٥-٧٩ (وصفر٪)
مجموع الفئة العمرية ٨٠ عاماً وأكثر يستمرون بالعمل، مقابل (٢,٥٪) لـ
العمرية الأولى و(٠,٦٨٪) للفئة العمرية الثانية كمعدل وطني[1].

ب - البطالة:

تقدر نسبة البطالة من مجموع القوى العاملة في القضاء بـ(١٦,٩٪) وهي أ
من ضعفي نسبتها في لبنان (٨,٥٪)[2]. ونسبة البطالة أكثر ارتفاعاً لـ
الذكور (٢٠,٢٪) منها لدى الإناث (٨,٦٪)، وهذا بسبب قلة عدد النـ
اللواتي يرغبن في العمل خارج المنزل في قضاء كالهرمل حيث لا تزال الـ
الاجتماعية التقليدية، ومنها الموقف السلبي من عمل المرأة، خصوصـ
الأجيال المتقدمة في السن، فاعلة ومؤثرة.

وأعلى نسبة بطالة تطال الذين يبحثون عن عمل لأول مرة وهم يشكلون نـ
(١٨,٤٪) من مجموع القوى العاملة عند الذكور مقابل (٢,٢٪) من
المتعطلين الذين سبق لهم العمل، وبذلك تحتل الهرمل الترتيب الأول بمعـ
البطالة بينما معدل البطالة الأقل في لبنان هو في قضاء كسروان (٤٪). وهـ
الواقع يفترض تدخلاً خاصاً لإنقاذ الشباب تحديداً من هذا الواقع والـ
بدأنا نسمع تحت وطأته وشوشات بالعودة إلى زراعة المخدرات بعد أن تخـ
المنطقة عنها أملاً بتنمية ريفية متكاملة مضى عليها أكثر من خمس سنو
وهي لم تؤت أكلها الموعود.

وتبلغ نسبة الأشخاص العاملين فعلياً (٢٣,٦٪) من مجموع المقيمين مقـ
(٣١,١٪) في لبنان إذا استثنينا العاطلين عن العمل من مجموع القوى العامـ
ويبلغ العاملين فعلياً ١,٣ شخص مقابل ١,٤٨ شخص في لبنان.

١- راجع الملحقين رقم (٢) ورقم (٣).
٢- مديرية الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٩.

ج - أنواع المهن الرئيسية في القضاء وتوزيع العاملين عليها:

الجدول رقم (٧): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي	١٢٢	١،٤٩	٢٠	٢،١٣	١٤٣	١،٥٥
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٤٥٩	٥،٥٨	٤١٨	٤٣،٦٢	٨٧٧	٩،٥٤
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريسية وغيرها	١٩٤	٢،٣٥	٤١	٤،٢٦	٢٣٥	٢،٥٥
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	٣٠٦	٣،٧٢	٢٠	٢،١٣	٣٢٦	٣،٥٥
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١٤١٨	١٧،٢٢	١٤٣	١٤،٨٩	١٥٦١	١٦،٩٨
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	١٠٣٠	١٢،٥٢	٢٠	٢،١٣	١٠٥١	١١،٤٣
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٣٣٦	١٦،٢٣	٦١	٦،٣٨	١٣٩٧	١٥،٢١
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٧٢٤	٨،٨٠	٣١	٣،١٩٥	٧٥٥	٨،٢١
العمال والمستخدمون غير المهرة	٢١٣٢	٢٥،٩٠	٢٠٤	٢١،٢٨	٢٣٣٦	٢٥،٤٢
غير ذلك وغير مبين	٥١٠	٦،٢٠	–	–	٥١٠	٥،٥٥
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

لتحديد المهن الرئيسية في القضاء لجهة استيعابها للقوى العاملة، ومن دون اعتبار لمتغير الجنس، اعتمدنا ترتيبها من حيث نسبة العاملين فيها فيتبين لنا من الجدول رقم (٧) أن التجارة، وخصوصاً التجارة بالمفرق والخدمات الشخصية، شكلت نسبة (١٦,٩٨٪) من مجموع العاملين في القضاء، وهي قريبة من مثيلتها على المستوى الوطني (١٧,٢٪)، وتعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد اللبناني حتى في الأرياف. وفي المرتبة الثانية تأتي المهن ذات الطابع الحرفي بنسبة (١٥,٢١٪) وهي أدنى من المعدل الوطني (٢١,٧٪). وتشغل الزراعة الترتيب الثالث بنسبة (١١,٤٣٪) وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني (٣,١٪) وذلك يعود إلى طبيعة المنطقة، موضوع بحثنا، وهي منطقة يقوم اقتصادها على الزراعة والرعي. ثم تأتي مهنة الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية بنسبة (٩,٥٤٪) والعاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات (وبشكل أساسي السائقون على

اختلاف أنواعهم) بنسبة (٢١,٨٪) مقابل (١٣,٦٪) للأولى و(٩,٥٪) للثانية على المستوى الوطني؛ ويعود سبب ارتفاع النسب على المستوى الوطني أكثر منه على المستوى المحلي إلى تمركز المؤسسات التعليمية والصحية والعلمية وغيرها في المركز بشكل أساسي وفي مراكز المحافظات وتراجعها في الأرياف. أما فئة المستخدمين والعمال غير المهرة (٢٥,٤٢٪)، وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني (١٠,٤٪) فيكشف لنا الجدول رقم (٧) أن أغلبيتهم يعملون في مهنة الزراعة، مما يجعل من الزراعة وما يتصل بها، المهنة الرئيسية في قضاء الهرمل. ولكن الزيادة في حجم هذه الفئة من العاملين في هذه المهنة يؤدي إلى تدني الإنتاجية من جهة والى تدني مستويات المعيشة لهؤلاء من جهة أخرى؛ ولا تشكل مهن كبار المسؤولين في القطاع العام والخاص والأهلي وفي المجالات التقنية والصحية والمستخدمون الإداريون سوى (٧,٦٪) من مجموع العاملين في المهن في الهرمل مقابل (١٨,٣٪) على المستوى الوطني ويعود هذا التفاوت بين المستويين إلى تمركز الإدارة والمرافق الصحية والتقنية في مناطق محددة، في المركز تحديداً، وفي مراكز المحافظات بشكل عام، وحرمان المناطق الطرفية منها ومن بينها قضاء الهرمل.

د - أنواع المهن الثانوية:

الجدول رقم (٨): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الثانوية والجنس في قضاء الهرمل للعام ١٩٩٦

الجنس / المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية			١٠	١،٠٦	١٠	٠،١١
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها			١٠	١،٠٦	١٠	٠،١١
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٥١	٠،٦٢			٥١	٠،٥٥
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٩٢	١،١٢			٩٢	١
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٢٠	٠،٢٥			٢٠	٠،٢٢
العمال والمستخدمون غير المهرة	٢٠	٠،١٢			١٠	٠،١١
غير ذلك وغير مبين	٨٠٥٨	٩٧،٨٩	٩٣٨	٩٧،٨٧	٧٩٩٦	٩٧،٨٩
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

لا تشكل المهن الثانوية نشاطاً اقتصادياً مهماً، لأنه لا يوجد في قضاء الهرمل إلا ما نسبته (٢،١٢٪) فقط من الجنسين يعملون في مهنة ثانوية مقابل (٤،٧٪) في لبنان[1] وبنسبة (٢،١١٪) للذكور و(٢،١٣٪). وتتوزع نسبة الإناث، اللواتي يعملن في مهنة ثانوية، بين (١،٠٦٪) في التعليم و(١،٠٦٪) في الصحة من مجموع العاملات في القضاء، بينما يوجد (٩٧،٨٪) لا يعملن في مهنة ثانوية.

أما المهن الثانوية التي يشغلها الذكور فتتوزع بين الزراعة (١،١٢٪) والبيع (٠،٦٢٪) والنقل (٠،٢٥٪) وهناك (٠،١٢٪) هم عمال ومستخدمون غير مهرة.

إن هذه النسبة المتدنية، للذين يعملون في مهنة ثانوية في القضاء هي متدنية أيضاً على المستوى الوطني (٢،١٨٪). والأسباب في الحالتين تعود إلى الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي خلفتها الحرب والى الركود الاقتصادي من جهة والى وفرة اليد العاملة سواء اللبنانية أم غير اللبنانية، مما يجعل المهنة

١- مديرية الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٤٥.

الثانوية مقتصرة على عدد قليل جداً من السكان. مما لا يجعل منها ظاهرة مهمة في مساندة الدخل المتأتي من المهنة الرئيسية وبالآتي تعزيز القدرات الشرائية للأسر المعيشية في القضاء.

هـ - توزع العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي بحسب الجنس:

الجدول رقم (٩): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الجنس / النشاط الاقتصادي	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجة	٢٨٥٦	٣٤،٧٠	١٦٣	١٧،٠٢	٣٠١٩	٣٢،٨٥
صيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة	١٠	٠،١٢			١٠	٠،١١
الصناعات التحويلية	٧٣٤	٨،٩٢	٩٢	٩،٥٧	٨٢٦	٨،٩٩
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	٧١	٠،٨٧			٧١	٠،٧٨
التشييد والبناء والإنشاءات	٨٩٨	١٠،٩٠			٨٩٨	٩،٧٧
تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	١٢٨٥	١٥،٦١	١٢٢	١٢،٧٧	١٤٠٨	١٥،٣٢
الفنادق والمطاعم والمقاهي	١٤٣	١،٧٣			١٤٣	١،٥٥
النقل والتخزين والاتصالات	٥١٠	٦،٢٠			٥١٠	٥،٥٥
أنشطة عقارية وتأجيرية وبحثية وكومبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	٧١	٠،٨٧			٧١	٠،٨٧
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	٨٤٧	١٠،٢٩			٨٤٧	٩،٢١
التعليم وتعليم الكبار وتدريب الموظفين وتعليم قيادة السيارات	٤٤٩	٥،٤٥	٤٠٨	٤٢،٥٥	٨٥٧	٩،٣٢
الصحة والعمل الاجتماعي	١٣٣	١،٦١	١١٢	١١،٧٠	٢٤٥	٢،٦٦
صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	١٨٤	٢،٢٣	٤١	٤،٢٦	٢٢٤	٢،٤٤
أنشطة الخدمة المنزلية	١٠	٠،١٢	٢٠	٢،١٣	٣١	٠،٣٣
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والاقليمية	١٠	٠،١٢			١٠	٠،١١
لا جواب	٢٠	٠،٢٥			٢٠	٠،٢٢
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

يتوزع العاملون في الهرمل من عمر ١٠ سنوات وأكثر بحسب الجنس بين (٨٩,٥٪) ذكور و(١٠,٤٣٪) إناث مقابل (٧٩,٣٪) ذكور و(٢٠,٧٪) إناث

على الصعيد الوطني. وهناك تفاوت كبير بين نسبة العاملين من الجنسين سواء على مستوى القضاء أم على مستوى لبنان، إلا أن هذا التفاوت هو أكثر حدة في قضاء الهرمل. وهو يعود، من جهة، إلى قلة فرص العمل في الهرمل بسبب النقص في المشاريع الاقتصادية، ومن جهة ثانية إلى احتمال عدم التصريح عن كل العاملات في الزراعة وما يتصل بها من أعمال لاعتبارات متعددة.

أما توزع العاملين والعاملات بحسب النشاطات الاقتصادية فهو على الشكل الآتي:

تشغل الزراعة المرتبة الأولى لجهة العاملين فيها، من مجموع العاملين الذكور، (٣٤،٧٪) وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلتها على المستوى الوطني (٨،١٪). وهذا يكشف لنا عن أهمية الزراعة والرعي والحراجة في معيشة المقيمين في الهرمل؛ وبالآتي فإن أي تدخل اجتماعي اقتصادي على مستوى الدولة أو المنظمات غير الحكومية يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا الواقع لمعالجة مستويات المعيشة المتدنية في القضاء. ويأتي في المرتبة الثانية لجهة التشغيل، وبفارق اكثر من النصف تقريباً، قطاع تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية، وتحديداً في الهرمل، تجارة التجزئة بنسبة (١٥،٦٪) مقابل (٢٠،٢٪) في لبنان. ثم يأتي قطاعا التشييد والبناء (١٠،٩٪) والإدارة العامة والدفاع (١٠،٢٪) مقابل (١٢،٧٪) للأول و(١٢،٣٪) للثاني على المستوى الوطني مما يعني أن هناك ما يقارب (٧١،٥٪)، أو أقل من ٣/٤ السكان بقليل، يعملون في أربع قطاعات أساسية (الزراعة والتجارة بالمفرق والبناء والوظيفة). ثم (٨,٩٪) في الصناعات التحويلية و(٦,٢٪) في النقل مقابل (١٨,٧٪) للأولى و(٦,٩٪) للثانية في لبنان. ويشغل قطاع التعليم نسبة (٥,٤٥٪) في الهرمل مقابل (٤,١٪) في لبنان.

أما توزع العاملات في الهرمل فهو على الشكل الآتي: يشكل قطاع التعليم النشاط الاقتصادي الأساسي للعاملات في الهرمل (٤٢,٥٥٪) مقابل

(٢٦,٦٪) في لبنان. وهذا يدلنا على التوجه العام لدى النساء في العمل على اعتبار أن هذا النشاط يتوافق أكثر مع دور النساء وخصوصاً المتزوجات منهن. والنشاط الاقتصادي الذي يحتل الترتيب الثاني في عمل النساء في القضاء هو الزراعة وما يتصل بها من نشاطات (١٧,٠٢٪) مقابل (٤,١٪) على المستوى الوطني. وهو فارق يمكن فهمه بسهولة على اعتبار الزراعة والرعي والصيد والحراجة هي نشاط اقتصادي رئيسي لسكان القضاء. وتشكل العاملات في التجارة، بالمفرق تحديداً، نسبة (١٢,٧٪) والعاملات في القطاع الصحي والعمل الاجتماعي والصحة العامة (١٥,٧٦٪) مقابل (١٥٪) على الصعيد الوطني. وهذا يدلنا على أهمية التعليم من جهة والصحة والعمل الاجتماعي والصحة العامة من جهة أخرى في حجم سوق العمل عند الإناث. ويلاحظ من قراءة الجدول غياب كلي للنساء عن النشاط الإداري في الهرمل، على اعتبار أن وجود الوظيفة الإدارية في القطاع العام أو في القطاع الخاص، في الأساس قليل، وفي حال وجودها، فالسعي للحصول عليها في المجتمع الهرملاني يتم من قبل الرجل، كونه لا يزال يعتبر المسؤول الأول عن إعالة الأسرة. وهناك نشاطات اقتصادية عدة في القضاء لا يتواجد فيها العنصر النسائي، وإذا كان بعضها مبرراً كونه يتطلب جهوداً جسدية وأعمالاً لا تلائم النساء، كالتعدين والبناء وإمدادات الكهرباء والغاز، فإن غيابها عن بعض القطاعات الأخرى كالفنادق والمطاعم ومزارع السمك والاتصالات والإدارة العامة يثير تساؤلات حول تقسيم العمل في القضاء، خصوصاً أن هذه النشاطات على الصعيد الوطني لا تقتصر على الذكور. ومع أن غياب المرأة عن قطاع المصارف والتأمين ملفت إلا أن هذا الغياب مشترك مع الرجل حيث يسجل غياب كلي لهذا القطاع من القضاء، حتى الآن، على الرغم من التطور والانتشار الكبيرين اللذين شهدهما هذا القطاع في المناطق اللبنانية كافة.

الجدول رقم (١٠): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والعمر في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الفئة العمرية / المهنة			١٥ – ٣٩		٣٠ – ٦٤		٦٥ – ٧٩		+٨٠		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي			٢٠	١٤،٢٩	١٠٢	٧١،٤٣	٢٠	١٤،٢٩			١٤٣	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية			٣٦٧	٤١،٨٦	٥٠٠	٥٦،٩٨			١٠	١،١٦	٨٧٧	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها			٦١	٢٦،٠٩	١٧٣	٧٣،٩١					٢٣٥	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات			٨٣	٢٥	٢٤٥	٧٥					٣٢٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١٠	٠،٦٥	٥٩٢	٣٧،٩١	٧٩٦	٥٠،٩٨	١٥٣	٩،٨٠	١٠	٠،٦٥	١٥٦١	١٠٠
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٢٠	١،٩٤	٢٢٤	٢١،٣٦	٦٩٤	٦٦،٠٢	١١٢	١٠،٦٨			١٠٥١	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٠	٧٣	٧٨٥	٥٦،٢٠	٥٧١	٤٠،٨٨	٣١	٢،١٩			١٣٩٧	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات			٢٦٥	٣٥،١٤	٤٩٠	٦٤،٨٦					٧٥٥	١٠٠
العمال والمستخدمون غير المهرة			٩٥٩	٤١،٠٥٥	١٢٥٥	٥٣،٧١	١٢٢	٥،٢٤			٢٣٣٦	١٠٠
غير ذلك وغير مبين			٣٦٧	٧٢	١٤٣	٢٨					٥١٠	١٠٠
المجموع	٤٠	٤٤	٣٧٢٣	٤٠،٥١	٤٩٦٧	٤٥،٠٥	٤٣٩	٤،٧٧	٢٠	٠،٢٢	٩١٩٠	١٠٠

و - توزع العاملين في المهن بحسب العمر:

يتبين لنا من الجدول رقم (١٠) أن الكتلة الأساسية للعاملين تراوح أعمارها ما بين ١٥-٢٩ سنة (٤٠,٥٪) مقابل (٣٤,٥٪) في لبنان و٣٠-٦٤ سنة (٥٤٪) مقابل (٦٠,٣٪) في لبنان، أي ما مجموعه (٩٤,٥٪) من العاملين في الهرمل هم من الفئة العمرية ١٥-٦٤ أي ما يسمى الفئة المنتجة في المجتمع. مقابل (٩٤,٨٪) في لبنان. ولكن يكشف لنا هذا الجدول عن عدم التطابق الكلي بين الواقع في قضاء الهرمل والنموذج الكلاسيكي الذي يقسم المجتمع إلى فئة معيلة من ١٥-٦٤ وفئتين مُعالتين وهما فئة صغار السن من ٠-١٤ وفئة كبار السن من ٦٥ وما فوق، حيث توجد نسبة ولو متدنية من عمالة الأطفال بين ١٠-١٤ سنة وتقدّر بـ(٠,٤٤٪). أما الملفت للانتباه فهي نسبة كبار السن المستمرين في العمل والتي تبلغ (٤,٩٩٪)، وهي أعلى من المعدل الوطني (٤,٣٥٪)، والسبب الأساسي، هو غياب أي ضمان للشيخوخة، مما يدفع العاملين من هذه الفئة العمرية إلى الاستمرار في عملهم لتأمين معيشتهم خاصة وأن أغلبيتهم تعمل في القطاع الزراعي كمزارعين وعمال مهرة أو عمال غير مهرة حيث يشكلون معاً، من مجموع هذه الفئة العمرية ما نسبته (٥٣,٢٪). وإذا ما أضفنا إليهم الباعة بالمفرق والذين تشكل نسبتهم (٣٤,٨٪) لارتفعت النسبة إلى (٨٨٪) من مجموع كبار السن المستمرين في العمل.

كذلك فإننا نجد في هذه المهن بشكل أساسي، أي العمل الزراعي وتجارة البيع بالمفرق، النسبة الأكبر من العاملين دون ١٥ سنة وبنسبة (١,٩٪) في العمل الزراعي و(٠,٦٥٪) من العاملين في البيع، أما المهنة الأخرى التي يعمل فيها صغار السن وبنسبة (٠,٧٣٪) فهي المهن الحرفية.

ز - توزع العاملين بحسب ديمومة العمل:

الجدول رقم (١١): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب ديمومة العمل والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الجنس / ديمومة العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عمل دائم	٥٨٣٤	٧٠.٨٨	٨٢٦	٨٦.١٧	٦٦٦١	٧٢.٤٨
عمل موسمي	١٧٠٣	٢٠.٦٩	١٠٢	١٠.٦٤	١٨٠٥	١٩.٦٤
عمل متقطع	٦٩٤	٨.٤٣	٣١	٣.١٩	٧٢٤	٧.٨٨
المجموع	٨٢٣١	١٠٠.٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول أن (٧٢,٤٨٪) من العاملين في القضاء لديهم عمل دائم وهي نسبة متدنية، بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى الوطني، والتي تبلغ (٨٤,٣٪). كما يؤشر لنا على ارتفاع نسبة غير المستقرين مهنياً (٢٧,٥٢٪). ويشكل العمل الموسمي نسبة (١٩,٦٤٪) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني (٥,٣٪). وهاتان النسبتان المتدنية والمرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني هما مترابطتان وتفسران بالحيز الذي يشغله القطاع الزراعي في بنية اقتصاد القضاء، حيث إن إحدى السمات الأساسية للعمل الزراعي، هي، خصوصاً في الهرمل، موسميته[1]. كذلك فإن العمل المتقطع يشكل نسبة (٧,٨٨٪) مقابل (١٠,٦٪) في لبنان، وهو يبرز في بعض قطاعات النشاط كالزراعة والمهن ذات الطابع الحرفي وكذلك فئة العمال والمستخدمين غير المهرة[2].

١- يتوزع العاملون في الزراعة بحسب ديمومة العمل على الشكل الآتي: (٣٦,٨٪) عمل دائم و(٥٩,٢٪) عمل موسمي و(٣,٨٪) عمل متقطع (راجع الملحق رقم ١).

٢- كذلك هي حال العمال والمستخدمين غير المهرة حيث إن أغلبيتهم تعمل في الزراعة وحيث إن (٤٦,٧٪) عملهم موسمي و(١٤,٨٪) منهم عملهم متقطع (راجع الملحق رقم ١).

الملحق رقم (١)

ز- توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية وديمومة العمل في قضاء الهرمل للعام ١٩٩٦

ديمومة العمل / المهنة	عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي	٨٢	٥٧,١٤	٦١	٤٢,٨٦			١٤٣	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٨٤٧	٩٦,٥١	١٠	١,١٦	٢٠	٢,٣٣	٨٧٧	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٩٤	٨٢,٦١			٤١	١٧,٣٩	٢٣٥	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات	٣٢٦	١٠٠					٣٢٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١٤٤٨	٩٢,٨١			١١٢	٧,١٩	١٥٦١	١٠٠
المزارعون والعمال والمهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٣٨٨	٣٦,٨٩	٦٢٢	٥٩,٢٢	٤١	٣,٨٨	١٠٥١	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٢٤٤	٨٩,٠٥			١٥٣	١٠,٩٥	١٣٩٧	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٧٢٤	٩٥,٩٥	٢٠	٢,٧٠	١٠	١,٣٥	٧٥٥	١٠٠
العمال والمستدمون غير المهرة	٨٩٨	٣٨,٤٣	١٠٩١	٤٦,٧٢	٣٤٧	١٤,٨٥	٢٣٣٦	١٠٠
غير ذلك وغير مبين	٥١٠	١٠٠,١١					٥١٠	١٠٠
المجموع	٦٦٦١	٧٢,٤٨	١٨٠٥	١٩,٦٤	٧٢٤	٧,٨٨	٩١٩٠	١٠٠

الملحق رقم (٢)

توزع المقيمين الذكور ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

العلاقة بقوة العمل / العمر	مشتغل خارج المسكن		متعطل سبق له العمل		متعطل لم يسبق له العمل		مكتفٍ ماليا		متقاعد		طالب		غير ذلك لا يعمل		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٠ – ١٤	٣١	١,١٦			٢١٤	٨,١٤					٢٣٣٦	٨٨,٧٦	٥١	١,٩٤	٢٦٣٢	١٠٠
١٥ – ٢٩	٣٢٨٤	٥٤,٢١	٦١	١,٠١	١٢٤٤	٢٠,٥					١٤١٨	٢٣,٤٠	٥١	٠,٨٤	٦٠٥٩	١٠٠
٣٠ – ٦٤	٤٤٦٨	٨٥,٧١	١٣٣	٢,٥٤	٩٢	١,٧٦	١٩٤	٣,٧٢	١٧٣	٣,٣٢	١٠	٠,٢٠	١٤٣	٢,٧٤	٥٢١٢	١٠٠
٦٠ – ٧٩	٤٢٨	٤٨,٨٤	٣١	٣,٤٩			٣٠٦	٣٤,٨٨	٤١	٤,٦٥			٧١	٨,١٤	٨٧٧	١٠٠
٨٠+	٢٠	١٤,٢٩					٨٢	٥٧,١٤	٢٠	١٤,٢٩			٢٠	١٤,٢٩	١٤٣	١٠٠
لا جواب					١٠	١٠٠									١٠	١٠٠
المجموع	٨٣٣١	٥٥,١٢	٢٢٤	١,٥٠	١٥٦١	١٠,٥	٥٨١	٣,٨٩	٢٣٥	١,٥٧	٢٧٦٤	٢,٥٢٠	٣٣٧	٢,٢٥	١٤٩٣٣	١٠٠

الملحق رقم (٣)

توزع المقيمات الإناث ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل

العلاقة بقوة العمل / العمر	مشتغل خارج المسكن		مشتغل داخل المسكن		متعطل سبق له العمل		متعطل لم يسبق العمل		مكتفٍ مالياً		طالب		سيدة في المنزل لا تعمل		غير ذلك لا يعمل		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٠ – ١٤	١٠	٠٫٣٩					٣١	١٫١٨			٢٢٣٤	٨٦٫٢٢	٢٦٥	١٠٫٢٤	٥١	٢٫٠	٢٥٩١	١٠٠
١٥ – ٢٩	٤٣٩	٧٫٢٨			١٠	٠٫١٧	٤١	٠٫٦٨			١٥٢٠	٢٥٫٢١	٤٠١٩	٦٦٫٦٧			٦٠٢٨	١٠٠
٣٠ – ٦٤	٤٢٨	٧٫٤١	٧١	١٫٢٣	١٠	٠٫١٨			١٠	٠٫١٨	١٠	٠٫١٨	٥٢٥٣	٩٠٫٨٣			٥٧٨٣	١٠٠
٦٠ – ٧٩	١٠	١٫٢٩											٧٢٤	٩٨٫٦١			٧٣٤	١٠٠
+٨٠									١٠	٤٫٣٥			٢٢٤	٩٥٫٦٥			٢٣٥	١٠٠
المجموع	٨٨٧	٥٫٧٧	٧١	٠٫٤٦	٢٠	٠٫١٣	٧١	٠٫٤٦	٢٠	٠٫١٣	٣٧٦٤	٢٤٫٤٩	١٠٤٨٦	٦٨٫٢١	٥١	٠٫٣٣	١٥٣٧١	١٠٠

الملحق رقم (٤)

جدول بأسماء التعاونيات في قضاء الهرمل

الرقم التسلسلي	التعاونيات الزراعية	رقم السجل التعاوني	عدد الأعضاء الحاليين	مصدر التمويل
١	الجمعية التعاونية الزراعية في سجد	١/٨٤	٤٢	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢	الجمعية التعاونية الزراعية في القصر	١/١٠٥	٢٣	-
٣	الجمعية التعاونية في البويضة	١/٥٠١	٣٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٤	الجمعية التعاونية العامة في البعول والتفاحة	١/٥١٥	٥٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الفوار	١/٥١٨	٤٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٦	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في جرود الهرمل ومرجحين	١/٥٢٣	٣٧	-
٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في السوح والشحيري	١/٥٣٠	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٨	الجمعية التعاونية الزراعية والعامة في مزرعة تل مسعود الهرمل	١/٥٣١	٤٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٩	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الجورة وجوارها	١/٥٤٤	٥٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٠	الجمعية التعاونية الزراعية للشمندر والبطاطا في القصر	١/٥٦٤	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١١	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الهرمل	١/٥٥٣	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من مجلس الكنائس في الشرق الأوسط (بشكل نصوب زراعية)
١٢	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في حوش السيد علي وجوارها	١/٥٦٩	٣٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدات أدوية زراعية من وزارة الزراعة
١٣	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الشلطة	١/٥٧٥	٢٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٤	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في حارة البيادر وجوارها	١/٥٨٩	١٣	-
١٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الكواخ	١/٥٩٤	١٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٦	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في المسطاح	١/٦٣٣	١٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الزويتيني	١/٦٤٣	١٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات

لا توجد تعاونيات سكنية ولا تعاونيات توفير وتسليف ولا استهلاكية ولا تعاونيات تربية مواشي ولا تعاونيات حرفية.

تعاونيات تربية النحل				
١	الجمعية التعاونية لمربي النحل في البقاع الشمالي	١/٤٢٩	١٠٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من مجلس كنائس الشرق الأوسط مساعد من وزارة الزراعة
٢	الجمعية التعاونية الزراعية لمربي النحل وتسويق الإنتاج	١/٤٩١	٢٩	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة عينية من كاريتاس (مستلزمات النحل)
تعاونيات تربية الأسماك				
١	الجمعية التعاونية لتربية وتصريف الأسماك في حوض العاصي والهرمل	١/٥٦٦	١٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات

ملاحظة: كل التعاونيات في الهرمل من أي نوع كانت حصلت على مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات ما عدا ثلاث تعاونيات فقط.

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ قلاع وآثار تاريخية ومقامات دينية:

تتواجد في الهرمل الآثار وينحصر تواجدها بشكلٍ أساسي في سهل الهرمل وهي تشمل ما يأتي:

أ - قاموع الهرمل:

ارتفاعه ٢٧ مترا. شيد نحو العام ١٧٥ق.م. في عهد الإمبراطور الروماني السينادرو. يرتفع عن سطح البحر ٧٠٠م ويبعد عن مدينة الهرمل ٤ كلم. يبعد عن بيروت نحو ١٥٠ كلم. أما أسباب بنائه فمتضاربة. منهم من يعتبره ضريحاً لأحد أبناء ملوك آشور قتله حيوان مفترس بينما كان يصطاد. ومنهم من يعتقد بأنه منارة كانت ترشد القوافل لأنه يقوم على تل مرتفع يقع على خط مستقيم مع تلال أخرى موزعة في مناطق بعلبك وزحلة ويمكن رؤيته بشكلٍ دائري من بعد كيلومترات عدة.

ب - قناة زنوبيا:

أمرت بتشييدها الملكة زنوبيا لجر مياه العاصي إلى مملكة تدمر في العهد الروماني. تبعد عن بيروت قرابة ١٥٠ كلم وترتفع عن سطح البحر ٧٠٠م.

- دير مار مارون (مغارة الراهب): شيد في عهد زنوبيا لإقامة العمال الذين كلفوا ببناء قناة زنوبيا. وقد أقام فيها مار مارون هو وأتباعه خوفاً من الاضطهاد. يقع على ضفة العاصي الشرقية وهو يتألف من ثلاث طبقات

محفورة في الصخر يقع في وسطه بئر كان يتصل بمياه العاصي يستخدم إبان الحصار. ويحاذي نبع عين الزرقاء، المنبع الرئيسي لنهر العاصي. يبعد عن بيروت ١٥٠ كلم. ويرتفع عن سطح البحر ٦٤٠م.

ج - آثار بريصا:

- نصب حجرية تذكارية تخلد الملك الكلداني نبوخذ نصر عند مروره بالمنطقة وهي مكتوبة (منقوشة) على الحجر بالخط المسماري. ترتفع عن سطح البحر ١٢٠٠ م. وتبعد عن العاصمة نحو ١٦٢ كلم.
- كنيسة بيزنطية تتوسط القرية (٢٠٠م).

د - المقامات الدينية:

جميعها تفتقر إلى التأريخ ولا يعرف عنها إلا التسمية) وهذه المقامات هي:
- المزار (مفترق بيت علام وبيت علوه) ترتفع ١٧٠٠ م عن سطح البحر.
- علي الطويل (١٨٠٠م) يقع على أكتاف مرجحين.
- النبي جبريل (٦٥٠م) يقع في القيرانية ويبعد عن مدينة الهرمل ١,٥ كلم.
- النبي يوسف (٦٥٠م) يقع في وسط مدينة الهرمل.
- النبي موسى (٦٥٠م) يبعد ٢ كلم عن مدينة الهرمل.
- النبي إسماعيل (٨٠٠م) يبعد ٢ كلم عن مدينة الهرمل على طريق وادي الرطل.
- النبي محمد (٧٠٠م) يقع بمحاذاة نبع رأس المال في مدينة الهرمل.

هـ - المغاور:

إن أشهر المغاور في قضاء الهرمل هي: مغارة الراهب (راجع ما كتب عن دير مار مارون)، كذلك هناك مغاور وآبار وبقايا أبنية قديمة بيزنطية في وادي فعرا.

٨-٢ الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه:

يبلغ عدد المطاعم ٤٩ مطعماً أو منتزهاً وجميعها غير مرخص، باستثناء مطعم جزيرة الفردوس على جسر العاصي. ليس هناك فنادق بكل معنى الكلمة. وإنما يوجد فندقان بحالة جد متواضعة. أحدهما وهو جزيرة الفردوس لصاحبه شاهين شاهين ويتكون من طابقين الطابق الأول يشغله المطعم والطابق الثاني مكوّن من ٤ غرف للمنامة هي بحالة جد وضيعة. كذلك هناك مطعم السمكة وهو كما جزيرة الفردوس كناية عن طابقين، طابق أرضي يستعمل كمطعم وطابق علوي ويستعمل للمنامة وهو أيضاً بحالة جد وضيعة.

والمطاعم المنتشرة على ضفاف العاصي والتي يزداد زبائنها سنة بعد سنة هي بشكل عام مطاعم عائلية. وقضاء الهرمل محروم من أبسط مقومات الثقافة والتسلية والترفيه، فلا وجود لسينما ولا لمسرح لا بل حتى إن الفرق الوطنية نادراً ما تبرعت إحداها بالذهاب إلى هناك. كذلك لا وجود لمدن ملاه للأولاد، إلا أشكال بدائية لبعض الألعاب المتناثرة هنا وهناك.

أ - شلالات الدردارة:

وهي تقع إلى الشمال من نبع العاصي قرب مزرعة بيت الطشم، حيث تتساقط المياه بقوة وينتشر رذاذها على زوار المطاعم المنتشرة على جانبي الشلالات. ويمكن عند هذه الشلالات القيام برحلة نهرية بواسطة قوارب صغيرة مخصصة لذلك.

وتستقطب المقاهي المنتشرة على ضفاف العاصي الزوار سواء من أبناء القضاء وخصوصاً في القضاء المجاور (قضاء بعلبك وكذلك في باقي المناطق اللبنانية) وهي تشكل متنفساً أساسياً للسكان وخصوصاً للشباب منهم.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

٩-١ الأندية الثقافية:

يوجد في الهرمل الأندية الثقافية الآتية:

المجلس الثقافي لمدينة الهرمل، التجمع الأهلي المستقل، مركز رياض طه الثقافي، لجنة العمل الثقافي (بترخيص رقم ١٩ أد/١٩٩٣) - رابطة الخريجين الجامعيين في منطقة بعلبك، الهرمل (مرخصة في ١٩٨٦/٤/٢٣).

٩-٢ الجمعيات الرياضية القائمة:

حسب الدليل الرياضي لعام ١٩٩٨ يوجد في الهرمل نادٍ واحد مرخص هو نادي التضامن (كرة قدم) ولكن تبين لنا ميدانياً إضافة الى هذا النادي وجود ناديين آخرين مرخصين هما: نادي الكاراتيه، ونادي الجهاد (كرة قدم).

أما الأندية غير المرخصة فهي: نادي سبورتنغ (مخصص للنساء)، نادي الرسالة (كرة قدم)، نادي الأخوة (كرة قدم)، نادي الصادق (كرة قدم)، نادي الهلال (كرة قدم)، نادي أبا الفضل، نادي الهدى، ونادي نجمة العاصي وكلها أندية رياضية يقتصر نشاطها على لعبة كرة القدم ونادي الوقف (كرة طائرة).

أما الجمعيات الكشفية فتقتصر على جمعيتين: جمعية كشافة الرسالة وجمعية كشافة المهدي وكلاهما فرع لجمعية مركزية الأولى مركزها في بيروت والثانية مركزها في حارة حريك.

٩-٣ الجمعيات الأهلية :

جمعية التضامن الخيرية لآل الحاج حسن في الزغرين وهي مرخصة (٩٩/١٢/١٩) وجمعية التعاون الخيري لأبناء شعيب في وادي فعرة (مرخصة) (١٩٨٥/١١/١٨).

٩-٤ الجمعيات الاجتماعية :

يوجد في الهرمل مبرة الإمام زين العابدين لرعاية الأيتام (وهي ترعى شؤون ٣٠٠ يتيم) وهي فرع لجمعية المبرات الخيرية التي يشرف عليها العلامة محمد حسين فضل الله، مؤسسة الشهيد وتهتم برعاية أسر الشهداء وهي تابعة لحزب الله، لجنة إمداد الخميني وهي تؤمن إعانات مادية وعينية شهرية، لأبناء الشهداء والأيتام والمساكين وأبناء السبيل، دار البهيج لتأهيل المعوقين وهو تابع لمجلس الكنائس العالمي، جمعية الفداء لرعاية المعوقين، جمعية دعم الأسرة الريفية في الهرمل، لجنة الإنماء المستقل في الهرمل، الجمعية الخيرية الاجتماعية (ترخيص رقم ٩١/١٣٤)، تجمع الشباب لحماية البيئة، مركز السيدة زينب، لجنة تكريم اليتيم بترخيص رقم ٣٨٦/مد ١٩٩٢، ولجنة السياحة.

٩-٥ النقابات:

من أصل ٣٨ نقابة في البقاع، حسب معطيات وزارة العمل، فإن فرعاً لنقابة واحدة ورد فيه اسم الهرمل هو فرع لنقابة السائقين العموميين في بعلبك - الهرمل وتوجد نقابات عامة تشمل قطاعاً معيناً في البقاع ويمكنه أن يضم العاملين فيه من قضاء الهرمل، كنقابة عمال مربي الأسماك في البقاع ونقابة مربي النحل في البقاع ونقابة مزارعي وفلاحي البقاع.

وبشكل عام تعتبر الحركة النقابية في الهرمل ضعيفة جداً بسبب البنية الاجتماعية العشائرية المسيطرة من جهة وبسبب ضعف القطاعات

الاقتصادية واقتصارها على ميادين محددة تقتصر على نشاطات تقليدية ومحدودة سواء لجهة إعداد عمالها أو مستخدميها.

٩-٦ مساهمات ومشاريع المنظمات الأجنبية المانحة في القضاء:

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك - الهرمل من أبرز المنظمات الأجنبية المتدخلة في القضاء. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٤ بهدف تنمية المنطقة، عبر إيجاد زراعات بديلة عن زراعة المخدرات التي كانت تشكل دخلاً أساسياً في اقتصاد القضاء.

ومن المنظمات الأجنبية المتدخلة في القضاء مجلس الكنائس العالمي والذي أنشأ دار البهيج لتأهيل المعاقين الذي سبقت الإشارة إليه كذلك مؤسسة الإسكان التعاوني الأميركية.

أما المشاريع الإنمائية في الهرمل ومنطقتها التي تم إنجازها من قبل البرنامج وبالتعاون أحياناً مع بعض السفارات وبعض المنظمات الحكومية فهي:

- إشادة الطابق الأول من مبنى بلدية الهرمل بمبلغ ٢٨٠٠٠ (ثمانية وعشرون ألف دولار أميركي).

- تجهيز مستشفى الهرمل الحكومي وتزويده بالمعدات الطبية، وتأمين سيارتي إسعاف بالإضافة إلى تأهيل مبنى المستشفى وصيانته بمبلغ ٢٧١٥٠٠ (مائتان وواحد وسبعون ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).

- شملت القروض التي وفرها هذا البرنامج للمزارعين مدينة الهرمل، الشواغير، العاصي، القصر، وادي فيسان، الشربين، مرجحين، وادي الكرم، وادي التركمان، وادي بنيت، وادي النيرة؛ وبلغ مجموع مبالغ التسليف (طويلة ومتوسطة الأجل والموسمية)٦٠٨,٦٥٠,٠٢٨ ل.ل (ستمائة وثمانية ملايين وستمائة وخمسون ألفاً وثماني وعشرون ليرة لبنانية) أي ما يعادل ٤٠٥٧٦٦ ، تم توزيعهم على أربعمائة وستة وعشرين مزارعاً من عام ١٩٩٤ ولغاية ٣٠ حزيران ١٩٩٩. علماً بأن نسبة الاسترداد في نطاق منطقة بعلبك بلغت ٨٥

بالمئة في حين لم تتجاوز نسبة الاسترداد للقروض في منطقة الهرمل بأكملها ٢٧ بالمئة.

- تجهيز بلدية الهرمل بجرار وتريلة (تراكتور) (١٣٥٠٠).

- تجهيز بلدية فيسان بصهريج ومضخة (١٣٠٠).

- تجميل وتوسيع مدخل مدينة الهرمل وشراء أشجار وغرسها في مدخل الهرمل ضمن حملة بيئية شاملة بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني C.H.F والجيش اللبناني وبلدية الهرمل بمبلغ خمسة وعشرين ألف دولار أميركي (٢٥٠٠٠).

- مشروع جر مياه الشفة لقرى قضاء الهرمل، الزكبة، الهوشرية، سهلات الماء، وادي سعدون، تلة الزيتون، قنافذ - قضاء الهرمل بكلفة قدرها مئة وثلاثة آلاف دولار أميركي (١٠٣٠٠٠).

- مشروع ري فيسان، عين عبيد، مرج الدبة في جرد الهرمل بمبلغ ٨٥٨٠٠ (خمسة وثمانون ألفاً وثمانمائة دولار أميركي).

- مشروع حفر وتجهيز بئر ارتوازية، ومد شبكة مياه الشفة لبلدة حوش السيد علي في منطقة الهرمل، بتمويل من السفارة اليابانية بمبلغ ٥٦٤٠٠ (ستة وخمسون ألفاً وأربعمائة دولاراً أميركياً).

- مشروع حفر وتجهيز بئر ارتوازية وبناء خزان، ومد شبكة مياه الشفة في بلدة الزويتيني - قضاء الهرمل، بمبلغ ١٢٠٠٠٠$ (مئة وعشرون ألف دولار أميركي) بتمويل من السفارة الأرجنتينية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية.

- مشروع تجهيز بئر ارتوازية في منطقة جباب الحمر قضاء الهرمل بمبلغ ٤٦٠٠٠$ (ستة وأربعون ألف دولار أميركي).

- مشروع بئر ارتوازية في وادي الكرم - جباب الحمر قضاء الهرمل (مضخة، أنابيب وتمديدات) بمبلغ ٢٦٩٠٠$ (ستة وعشرون ألفاً وتسعمائة دولار أميركي).

- حفر وتجهيز بئر ارتوازية في وادي النيرة ٢٥٤٣٣$ (خمسة وعشرون ألفاً وأربعماية وثلاثة وثلاثون دولاراً أميركياً).

- تجهيز المدرسة المهنية في الهرمل - قسمي النجارة والميكانيك (قيد التنفيذ) بمبلغ ٣٠٠٠٠$ (ثلاثون ألف دولار أميركي).

- مشروع الكتاب الدوار في المدارس الرسمية حيث تم توزيع الكتب على صف الأول الثانوي في مدرسة الهرمل الرسمية (٢٠٥ طلاب) في العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ بمبلغ ١٧٨٢٨$.

- مشروع الكتاب الدوار في المدارس الرسمية، حيث تم توزيع الكتب على صف البكالوريا القسم الأول في مدرسة الهرمل الرسمية (١١٧ طالباً) للعام الدراسي الحالي ١٩٩٩-٢٠٠٠ بمبلغ ١٧٧٠٠$ (سبعة عشر ألفاً وسبعمائة دولاراً أميركياً).

- استصلاح أرض مشتل الهرمل في وادي العاصي بمبلغ ٦٠٠٠$ (ستة آلاف دولار أميركي).

- كلفة مشاتل التوت والأشجار المثمرة في الهرمل: بذور الأشجار، حراثة الأرض، تطعيم، عمال وحراسة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨ بلغت الكلفة ٢٠٣٥١/

/ عشرون الفاً وثلاثماية وواحد وخمسون دولاراً أميركياً. وانتفع منها عدد من المزارعين الذين قاموا بتربية دود القز وإنتاج وبيع الشرانق لوزارة الزراعة لمكتب الحرير (توزيع نصوب على المزارعين وإشراف) ١٥٠٠٠ دولار أميركي.

- مشروع التأهيل المهني للمرأة الريفية بالتعاون مع مركز السيدة زينب في الهرمل (شراء آليات ومعدات للخياطة والتطريز وحياكة الصوف وإقامة دورات بمبلغ ٢٤٥٠٠$ (أربعة وعشرون ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).

- مشروع التأهيل المهني للفتاة والمرأة الريفية في القصر - فيسان ودورات تدريبية بمبلغ ١٩٠٨٠$ (تسعة عشرة ألفاً وثمانون دولاراً أميركياً) بالتعاون مع اللجنة العليا.

– دورة تدريبية على السجاد في الهرمل بمبلغ ١٠٠٠٠$ (عشرة آلاف دولار أميركي) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

– دورة خياطة مع جمعية دعم الأسرة الريفية في الهرمل بمبلغ ٥٢٢٠$ (خمسة آلاف ومائتي وعشرون دولاراً أميركياً).

– مشروع تجفيف المشمش، بناء غرفة في منطقة الشواغير وإقامة دورات تدريبية على التقنيات بالتعاون مع اللجنة العليا للمزارعين بمبلغ ٨٥٠٠$ (ثمانية آلاف وخمسمائة دولار أميركي).

– مشروع دعم بلدية الهرمل – حملات نظافة ورش مبيدات بمبلغ ١٥٥٤٠$ (خمسة عشر ألفاً وخمسمائة وأربعون دولاراً أميركياً).

– مشروع تشجير ورش مبيدات بالتعاون مع بلدية الهرمل بمبلغ ١٤٤٣٣$ (أربعة عشر ألفاً وأربعماية وثلاثة وثلاثون دولاراً أميركياً).

– المشروع البيئي في بلدة القصر – قضاء الهرمل بالتعاون مع بلدية القصر بمبلغ ٥٦١١$ (خمسة آلاف وستمائة وأربعة عشر دولاراً أميركياً).

– حملات نظافة، جرف أتربة وتسوية ارض وإقامة حفريات في الهرمل بالتعاون مع لجنة الإنماء المستقل بطلب من عضو اللجنة المحلية رئيس لجنة الإنماء المستقل د. مهيب حمادة وإشراف قائمقام الهرمل السابق السيد مانع المقداد بمبلغ ١١٥٠٠$ (أحد عشر ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).

– مشروع الشواغير – بيت الطشم – الهرمل، مد قنوات ري من الباطون المسلح بطول ٢٦٠٠م بكلفة ٨٠٠٠٠$ (ثمانون ألف دولار أميركي).

– مشروع أقنية ري في منطقة مرجحين، قضاء الهرمل بطول ٣٦٠ متراً بكلفة ٤٥٠٠$ (أربعة آلاف وخمسماية دولار أميركي).

– توسيع ساحة الهرمل وتجميلها، بتمويل مشترك بين البرنامج ومؤسسة الإسكان التعاوني C.H.F بمبلغ ٦٠٠٠$ (ستة آلاف دولار أميركي).

- مشروع تأمين ممرضات وأطباء وموظفين للمستوصف الصحي - مركز الرعاية الأولية في الهرمل مع رواتب للموظفين والأطباء المتعاقدين ضمن عقد مع وزارة الصحة العامة بمبلغ ١١٤٧٤٠$.

- توفير تجهيزات لبلدية الهرمل (معاول، رفوش، براميل، أدوية وقساطل بمبلغ ١٦٦٢١$ (ستة عشر ألفاً وستمائة وواحد وعشرون دولاراً أميركياً).

- حملات بيئية في الهرمل والقصر، حملات نظافة، تأمين معدات لبئر ارتوازية بمبلغ ١٤٤١٣$ (أربعة عشر ألفاً وأربعمائة وثلاثة عشر دولاراً أميركياً).

- تم تزويد بلدية الهرمل من قبل البرنامج بـ٥٠٠ متر من القساطل لأحد أحياء الهرمل بمبلغ ٥٠٠$ (خمسمائة دولار أميركي).

- بطلب من بلدية الهرمل، قام البرنامج بشراء عجلات لشاحنة النفايات بمبلغ ٦٠٠$ (ستمائة دولار أميركي).

- بناء على طلب بلدية الهرمل، قام البرنامج برش مبيدات للحشرات الطائرة الصيف الماضي وتأمين رش مبيدات إلى البلدية بمبلغ ٢٥٠٠$ (ألفان وخمسمائة دولار أميركي).

- خصص برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية صهريج ماء وجرار زراعي ومساعدات إضافية لري مشروع التشجير في مداخل الهرمل وبداخلها بمبلغ وقدره حتى الآن ٥٠٠٠$ (خمسة آلاف دولار أميركي).

- طرش مكتبة الهرمل العامة ضمن نشاط المشاركين في مخيم العمل التطوعي بمبلغ ٥٠٠$ (خمسمائة دولار أميركي).

- إقامة دورات بيئية للهيئات والمدرسين، خصت الهرمل بمبلغ ٣٢٠٠$ دولار أميركيا.

- تنفيذ عقد التربية السكانية الذي شمل ١٤ مدرسة ثانوية في المنطقة، تدريب وتجهيز ٤ أندية، بلغت كلفة النادي البيئي في الهرمل ٢٠٠٠

ألفا دولار أميركي (قيد التنفيذ).

- تدريب وتأهيل ممرضات قانونيات لمدة ثلاث سنوات لفتيات الهرمل، وقد بلغت الكلفة:

السنة الأولى: ٥ طالبات بمبلغ ٢٨٣٣ دولاراً أميركياً.

السنة الثانية: ١١ طالبة بمبلغ ٦٦٣٣ دولاراً أميركياً.

السنة الثالثة: ١٢ طالبة بمبلغ ٨٢١٨ دولاراً أميركياً.

الكلفة الإجمالية: ١٧٦٧٩ دولاراً أميركياً.

- تأمين ثلاثة أجهزة كومبيوتر لجمعية مركز السيدة زينب في الهرمل لإقامة عدة دورات متتالية.

- تعميق خبرة التدريب على إنتاج كنزات الصوف بمبلغ ٧٠٠ دولار اميركي.

- دورة كومبيوتر لـ١١٠ طلاب في الهرمل (بالتعاون مع الجمعية الخيرية للتنمية) بمبلغ ٦٣٠٠ دولار أميركي.

- مشروع تجهيز بئر ارتوازية في بلدة الكواخ قضاء الهرمل بمبلغ ٣٣٢٥$ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وعشرون دولاراً أميركياً).

- مساعدات فردية وحالات اجتماعية في الهرمل ومنطقتها (كتب وملابس عدد ١٨ حالة) بمبلغ ٧٠٠ دولار أميركي.

- دراسة استغلال مياه مرجحين وضخها للسوح والوديان على السوح الشرقي.

- دراسة دعم مياه نبع رأس المال بمحطة ضخ على العاصي أو من عين الزرقا.

- تسوية الكوع قبل الجسر عند مدخل الهرمل، الطريق الرئيسي.

- كما أقام قسم الإرشاد الزراعي في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية حقولاً إرشادية للمزارعين في منطقة الهرمل بالإضافة إلى التجارب والأبحاث الزراعية في كل من:

مدينة الهرمل (تل مسعود - سهل المصطباخ).

فيسان (السويسي).

مرجحين (سهلة المداوش، نبع الحور).

جباب الحمر (السوح).

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١٠-١ الصحة ومنشآتها:

١-١ المنشآت الصحية:

أ - المستشفيات:

يوجد في قضاء الهرمل مستشفيان واحد حكومي وهو: مستشفى الهرمل الحكومي[1] وآخر خاص وهو مستشفى العاصي (مستشفى علام سابقاً). والمستشفيان موجودان في مدينة الهرمل.

ب - المستوصفات: ويبلغ عددها تسعة وهي:

مستوصف وزارة الصحة العامة (حكومي)، مستوصف الإنعاش الاجتماعي التابع لمركز الخدمات الإنمائية (حكومي)، مستوصف الشهيد الشيخ راغب حرب (جمعية)، مستوصف الصليب الأحمر اللبناني، مستوصف الإمام الهادي (جمعية)، مستوصف مركز الجمعية الخيرية الاجتماعية (جمعية)، مستوصف جمعية الفداء لرعاية المعاقين (جمعية)، وهذه المستوصفات كلها موجودة في مدينة الهرمل، أما مستوصف الجمعية الخيرية الاجتماعية فهو موجود في بلدة القصر (جمعية).

ج - المراكز الصحية:

لا يوجد في قضاء الهرمل كله سوى مركز طبي واحد هو مركز البتول الطبي

١- يُشاد حالياً مبنى جديد للمستشفى الحكومي في خراج مدينة الهرمل على طريق الهرمل - القاع.

وهو إحدى المؤسسات التابعة لحزب الله وهو مركز حديث ومجهز تجهيزاً طبياً شاملاً.

د - الصيدليات:

ويوجد في الهرمل (المدينة) خمس صيدليات وهي الآتية:

١- صيدلية الشعب الجديدة.

٢- صيدلية الزهراء.

٣- صيدلية يارا.

٤- صيدلية جومانا.

٥- صيدلية الهرمل الكبرى.

هـ - العيادات الطبية:

كما توجد في الهرمل أربع عشرة عيادة خاصة تتوزع على الاختصاصات الآتية:

خمس عيادات صحة عامة في مدينة الهرمل وواحدة في بلدة القصر، من بينها عيادة لطبيب سوري. أما العيادات الاختصاصية فيتوافر منها الآتي:

اختصاص الجراحة العامة، اختصاص الجهاز الهضمي، اختصاص انف إذن وحنجرة، اختصاص عيون[1]، اختصاص شرايين، اختصاص نسائي (توجد عيادتان)، واختصاص تدليك. ويوجد أيضاً خمسة أطباء أسنان وثلاث قابلات قانونيات. كما يوجد طبيب بيطري في قضاء الهرمل[2].

١- إضافة الى هذا الطبيب السوري هناك طبيبان سوريان: (طب عام) يحضران الى بلدة القصر بين الحين والآخر.

٢- الإحصاء الزراعي: وزارة الزراعة وال FAO، مرجع سابق. لا بد من الإشارة أيضاً الى استغرابنا للأرقام الواردة في هذا الإحصاء الزراعي والذي يجعلنا نشك في صدقية هذا العمل. فقد ورد فيه أن العيادات الخاصة عددها واحد والصيدليات واحدة (راجع الملحق رقم ١). بينما الأرقام الواردة في بحثنا هي نتيجة تحقيق ميداني، ولا يمكن إعادة الفارق الى المدة الزمنية الفاصلة بين الإحصائين.

و - المختبرات الطبية:

أما المختبرات الموجودة فعددها ثلاثة وهي:

- مختبرات الإمام الصدر.
- مختبر الشعب.
- مختبر الشهيد الشيخ راغب حرب.

١٠-٢ طبيعة عمل المنشآت الصحية:

تبلغ القدرة الاستيعابية لمستشفيي القضاء ٧٤ سريراً بما معدله (٠.٩) سرير لكل ألف شخص، وهي من أدنى النسب على المستوى اللبناني، مقابل ٤ أسرّة لكل ألف شخص، ويتوزع الأطباء والأسرّة بين مستشفى الهرمل ٢٤ سريراً و١٢ طبيباً وبين مستشفى العاصي ٥٠ سريراً و٣٠ طبيباً. ويعتبر المستشفى الحكومي أشبه بمستوصف وخدماته الطبية مدار تندر من قبل السكان. إن عدم تفعيل هذا المستشفى وتطوير خدماته في منطقة حيث الفقر يعتبر رفيق درب الكثير من الأسر المعيشية في القضاء، يطرح أكثر من علامة استفهام حول المغزى من السياسة الصحية لكل الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد لا بل أبعد من ذلك حول معنى المواطنية وكيفية تطبيقها في هذه المنطقة المهمشة من لبنان.

أما المستشفى الآخر الخاص فبناؤه ضخم جداً إلا أن الخدمات الطبية فتقتصر على المرضى الذين يعالجون على نفقة وزارة الصحة وهو يزدهر على حساب إهمال وعدم تطوير وتفعيل المستشفى الحكومي كغالبية مستشفيات لبنان خاصة.

١٠-٣ البرامج الصحية:

لقد شمل برنامج الرعاية الصحية الأولية قضاء الهرمل وتم القيام بحملة

للتلقيح ضد (النكاف، الثلاثي، الحصبة، شلل الأطفال، الصفيري...) مجاناً.

أما الأمراض المزمنة: كالسل، ضغط الدم، السكري، فلا يوجد تقديرات لعدد الحالات. وتؤمن أدوية هذه الأمراض المزمنة (ما عدا الأنسولين) مجاناً. والأسعار في المراكز الصحية هي أسعار رمزية.

- الإعاقة: توجد مؤسستان تعنيان بالمعوقين وهما: دار البهيج والدار تهتم بأربعة وعشرين مستفيداً يتوزعون على ١١ ذكراً و١٣ أنثى وتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و٣٠ سنة، وجمعية الفداء لرعاية المعوقين (راجع الجمعيات الاجتماعية الفصل التاسع).

أما الجهات التي تؤمن المساعدات والأدوية فهي:

وزارة الصحة العامة واليونيسيف وجمعية الشبان المسيحيين والصليب الأحمر ومؤسسات طبية لحزب الله وبلدية الهرمل.

وبالنسبة إلى التوزيع النسبي للأطفال، دون الخامسة، الذين لم يتم أو يستكمل تلقيحهم، فالإحصاء المتوافر هو على مستوى المحافظات، ومنها البقاع، ولا يتوافر إحصاء على مستوى الأقضية. يحتل البقاع المركز الرابع بين المحافظات بنسبة (٢٠٪) من مجموع الحالات في لبنان. وعدم التلقيح يعود بنسبة (٥٢,٤٪) لأن الطفل لا يزال صغيراً وتليها نسبة (١٥,٩٪) بسبب أن الطفل مريض ثم (١١,١٪) لأسباب أخرى (لم تحدد) و(٤,٨٪) لعدم المعرفة بأهمية التلقيح أو عدم المعرفة بأهمية الزيارة الثانية أو مكان التلقيح ووقته. ومن المؤكد واستناداً إلى معدل الأمية المرتفع عند النساء، في قضاء الهرمل، فإن نسبة مهمة من الحالات التي لم يتم أو يستكمل تلقيحها موجودة في قضاء الهرمل.

١٠-٤ التأمين الصحي:

الجدول رقم (١): نسب التغطية بأنظمة التأمين الصحي في محافظة البقاع وفي لبنان وبيروت (٪)[1]

المحافظة / نظام التأمين	لبنان	بيروت	البقاع
مضمون	٤٢	٥٥،٣	٣٥،٦
ضمان اجتماعي	١٥،٢	٢١	١١،٧
تعاونية الموظفين	١٣،١	٨،١	١٨،٤
تأمين لحساب رب العمل	١،٩	٤،٣	١،٥
تأمين مختلط	٢،٩	٦،٥	٠،٩
مستفيدون من وزارة الصحة	١٢،٦	٧،٨	١٣،٩
غير مضمون	٥٨	٤٤،٧	٦٤،٤

يبرز لنا هذا الجدول إحدى المشكلات الأساسية على المستوى الصحي وبالآتي على مستوى التنمية البشرية المستدامة إذ تقتصر نسبة السكان المشمولين بأحد أنظمة التأمين الصحي في البقاع على (٣٥,٦٪) مقابل (٤٢٪) على مستوى لبنان. ويؤشر ذلك على تفاوت مناطقي بالمقارنة مع محافظة بيروت مثلاً (٥٥,٣٥٪) وعلى تمركز في التأمينات الاجتماعية يتناغم مع التمركز الاقتصادي والإداري في العاصمة. والمقارنة بين البقاع والعاصمة يكشف لنا عن اتجاهين مختلفين في نسب التأمين فالنسب العالية في بيروت هي منخفضة في البقاع والعكس صحيح. ويتبين أن الضمان الاجتماعي والتأمين الخاص الآخر والتأمين المختلط والتأمين لحساب رب العمل نسبها أعلى في بيروت تحديداً وفي لبنان عموماً من النسب المقابلة في البقاع. كما أن نسبة المضمونين في التعاونية والمستفيدين من وزارة الصحة هي أعلى في البقاع منها في بيروت من جهة ولبنان من جهة أخرى، وفي هاتين الشبكتين من الأمان الصحي تكون الخدمات الصحية بنوعية متدنية بالمقارنة مع شبكات الأمان الصحي الأخرى

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص.١٩٩

والسبب في ذلك أن أغلبية المضمونين في القضاء هي من الموظفين في السلكين المدني والعسكري من الرتب الوسطى والدنيا. كما تظهر الأرقام فإن الأغلبية أي (٦٤,٤٪) هم غير مشمولين بأي تأمين صحي وخصوصاً العاملين في القطاع الزراعي. مما يستدعي تدخلاً جدياً لتأمين الرعاية الصحية للمواطنين كافة وبصورة خاصة للعاملين في الزراعة.

والوضع في قضاء الهرمل بالنسبة للتأمين الصحي هو من أكثر المناطق اللبنانية حرماناً من هذا التأمين بسبب النشاطات الاقتصادية المسيطرة في القضاء زراعة، خدمات صغيرة وحرف وكلها نشاطات لا يشملها أي ضمان كما أن الأحوال الاقتصادية الصعبة للمقيمين لا تسمح لهم بتأمين صحي خاص. وهذا ما يستدعي تدخلاً جدياً لتأمين الرعاية الصحية لهؤلاء المواطنين المهمشين.

١٠-٥ النفقات الصحية:

تتوافر إحصاءات النفقات الصحية أيضاً على مستوى محافظة البقاع وهي لذلك تكون غير معبرة عن الواقع الفعلي في القضاء وهي للدلالة أكثر منها للدقة العلمية.

الجدول رقم (٢): معدل قيمة التكاليف الصحية ونسبة الأسر حسب نوع النفقات وحسب محافظة الإقامة[1]

المناطق / نوع النفقات بالليرة اللبنانية	مجموع لبنان	البقاع	جبل لبنان	بيروت				
					لبنان	البقاع	جبل لبنان	بيروت
تأمين خاص	١٧١٩	١٤٠٣	٢٠١٠	١٧٩٩	١٤٫٨	٥٫٩	١٩٫٨	٢٦٫٢
استشفاء	١١٦٧	١٢٫٨	١٢٥٦	١٨٤٥	٢٨٫٨	٣٠٫٨	٢٥٫٥	٢٤٫٥
أدوية	٥٥٦	٤٨٢	٥١٠	٧٢١	٨٣	٧٦٫٤	٨٥٫٧	٩٠٫٤
استشارات طبية	٣٥٨	٢٩٢	٣٤٩	٤٨١	٧٣٫٥	٦٨٫٥	٧٦٫٤	٧٩٫١
تحاليل وأشعة	٢٤٩	٢٩٣	٢٥٤	٢٩٦	٤٥٫٩	٢٩٫٥	٤٩٫٩	٥٥٫٣
علاج	٥٢٠	٦٨٦	٥١٥	٦٣٩	٧٫٧	٦٫٨	٦٫١	٧٫١
علاج أسنان	٧٠٥	٥٥٨	٧٩١	٩١٠	٢٩٫٧	٢٥٫٧	٣١٫٣	٣٩٫٦

تطال نفقات التأمين الخاص (٥,٩٪) من الأسر في البقاع مقابل (١٤,٨٪) على المستوى اللبناني و(٢٦,٢٪) في بيروت. وتكشف لنا هذه النسبة في البقاع عن المستوى المعيشي المتدني للأسر في المحافظة بالمقارنة مع مثيلتها في بيروت. وبلغ المعدل السنوي المدفوع ١,٤٠٣,٠٠٠ل.ل. للأسرة البقاعية الواحدة خلال سنة مقابل ١,٧١٩,٠٠٠ل.ل. في لبنان و٢,٠١٠,٠٠٠ل.ل. في جبل لبنان. ولا يعني ذلك أن التعرض للأمراض في القضاء أقل منه في المناطق الأخرى المذكورة وإنما تلعب الأوضاع الاقتصادية الصعبة دوراً في لجم النفقات الصحية وخصوصاً الوقائية منه.

ويتبين لنا أن القضاء يشكو من نقص في المستشفيات وخصوصاً الحكومية، على أمل استكمال البناء الجديد للمستشفى الحكومي، ولعبه دور المستشفى الحقيقي بتخطيه وضع المستشفى الحكومي الحالي. إن تردي الوضع في القضاء، والغلاء الفاحش للخدمات الصحية في لبنان جعل المواطنين في قضاء الهرمل يطلبون الخدمة الصحية من سوريا بما في ذلك من شراء للأدوية وخلافه. مع الإشارة إلى أن مستوصفي الصحة العامة والإنعاش الاجتماعي

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، جدول٦-١٥ص٢١٣.

الحكوميين هما الوحيدان المجانيان كلياً أما المستوصفات الأخرى فهي تأخذ بدلاً رمزياً بين ألفين وخمسة آلاف ليرة عن المعاينة.

١-٦ الإعاقة:

يكشف لنا الجدولان الآتيان عن وضع الإعاقة في قضاء الهرمل بحسب الجنس والعمر.

أ - الإعاقة والجنس:

الجدول رقم (٣): توزع المعوقين في قضاء الهرمل بحسب نوع الإعاقة والجنس العام ١٩٩٧[1]

الجنس / نوع الإعاقة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كفيف	١٠	٣،٧٠	١٠	٦،٢٥	٢٠	٤،٦٥
أصم	٣١	١١،١١	٤١	٢٥	٧١	١٦،٢٨
مشلول	٧١	٢٥،٩٣	٢٠	١٢،٥٠	٩٢	٢٠،٩٣
بتر أطراف عليا	٣١	١١،١١	–	–	٣١	٦،٩٨
بتر أطراف سفلى	١٠	٣،٧٠	–	–	١٠	٢،٣٣
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	٤١	١٤،٨١	١٠	٦،٢٥	٥١	١١،٦٣
معوق ذهنياً	٤١	١٤،٨١	٤١	٢٥	٨٢	١٨،٦٠
متعدد الإعاقات	٤١	١٤،٨١	٣١	١٨،٧٥	٧١	١٦،٢٨
إعاقات غير ذلك	–	–	١٠	٦،٢٥	١٠	٢،٣٣
المجموع	٢٧٥	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٤٣٩	١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول، أن المعوقين الذكور يشكلون نسبة (٦٢,٦٪) من مجموع المعوقين في قضاء الهرمل وهي نسبة قريبة من مثيلتها على المستوى الوطني (٦١,٠٩٪)؛ والإناث المعوقات يشكلن نسبة (٣٧,٤٪) مقابل

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧ مرجع سابق.

(٣٨,٩٪) في لبنان. أما الإعاقة الأهم والأبرز عند الذكور فهي الشلل (٢٥,٩٣٪) من مجموع المعوقين الذكور مقابل (١٩,٤٩٪) في لبنان، ثم تليها الإعاقة الذهنية والإعاقة بالأطراف ما عدا الشلل والبتر والإعاقة المتعددة بنسبة تبلغ (١٤,٨١٪) لكل منها؛ مقابل (٢٣,١٢٪) لكل منها على الصعيد الوطني.. أما الإعاقة الأبرز عند الإناث فهي الصمم (الطرش) والأسعار الذهنية حيث تشكل نسبة (٢٥٪) لكل منهما، مقابل (٢٢,٢٢٪) للشلل و(٢٥,٩٥٪) للإعاقة الذهنية، وهي من أعلى النسب للإعاقة عند الإناث على المستوى الوطني. ويحمل ١٩٦ معوقاً أي (٤٤,٦٪) فقط في قضاء الهرمل بطاقة المعوق الشخصية.

ب - الإعاقة والعمر:

الجدول رقم (٤): توزع المعوقين في قضاء الهرمل بحسب نوع الإعاقة والعمر عام ١٩٩٧[1]

العمر / نوع الإعاقة	ذكر		ذكر		ذكر		ذكر		ذكر	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كفيف	–	–	١٠	٥٠	–	–	١٠	٥٠	٢٠	١٠٠
أصم	٢٠	٢٨٫٥٧	٣١	٤٢٫٨٦	٢٠	٢٨٫٥٧	–	–	٧١	١٠٠
مشلول	–	–	٣١	٣٣٫٣٣	٦١	٦٦٫٦٧	–	–	٩٢	١٠٠
بتر أطراف عليا	–	–	١٠	٣٣٫٣٣	٢٠	٦٦٫٦٧	–	–	٣١	١٠٠
بتر أطراف سفلى	–	–	١٠	١٠٠	–	–	–	–	١٠	١٠٠
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	٢٠	٤٠	–	–	٢٠	٤٠	١٠	٢٠	٥١	١٠٠
معوق ذهنياً	٢٠	٢٥	٢٠	٢٥	٤١	٥٠	–	–	٨٢	١٠٠
متعدد الإعاقات	٤١	٥٧٫١٤	–		٢٠	٢٨٫٥٧	١٠	١٤٫٢٩	٧١	١٠٠
إعاقات غير ذلك	–	–	١٠	١٠٠–	–	–	–	–	١٠	١٠٠
المجموع	١٠٢	٢٣٫٢٦	١٢٢	٢٧٫٩١	١٨٤	٤١٫٨٦	٣١	٦٫٩٨	٤٣٩	١٠٠

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧ مرجع سابق.

يتبين من الجدول رقم (٤) أن معدل الإعاقة الأعلى، في قضاء الهرمل، هو لدى الفئة العمرية ٣٠-٦٤ حيث يبلغ (٤١,٨٦٪)، وهي تماثل النسبة للفئة ذاتها على المستوى الوطني؛ وتليها الفئة العمرية ما بين ١٥-٢٩ بنسبة (٢٧,٩١٪) وهي أعلى بقليل من نسبتها على المستوى الوطني (٢٦,١٨٪) أي ما مجموعه (٦٩,٧٧٪) للفئة العمرية بين ١٥-٦٤، أي ما يعرف بالفئة أو بالقوى المنتجة. إلا أن ما يلفت النظر هو نسبة الإعاقة للفئة العمرية ما بين ٠-١٤ سنة، والتي تبلغ (٢٣,٢٦٪) وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع المعدل العام الوطني والبالغ (١٤,٢٣٪). وهو ما يؤشر لنا على العناية الصحية المتدنية في القضاء وعلى الفقر والجهل اللذين تعاني منهما الأسر الفقيرة في القضاء، واللذين يمنعان هذه الأسر من إنقاذ أطفالها من الإعاقة. وهناك نسبة (٦,٩٨٪) من المعوقين في الفئة العمرية ٦٥-٧٩. ولا ذكر لحالات إعاقة من عمر ٨٠ سنة وأكثر.

الجدول رقم (٥): توزيع الأشخاص المعوقين وفق أماكن سكنهم والحاملين بطاقة المعوق الشخصية وعدد الجمعيات والمؤسسات والمراكز التي تعنى بخدمة الأشخاص المعوقين في محافظة البقاع بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩[1]

العدد الاجمالي بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩ للأشخاص حاملي بطاقة المعوق الشخصية، ٢١٩١٥				
القضاء	العدد	النسبة والعدد الاجمالي	عدد الجمعيات والمؤسسات	عدد مراكز الخدمات
زحلة	٨٠٣	٣،٦٦		
البقاع الغربي	٣٣٠	١،٥١		
بعلبك	١١٩٨	٥،٤٧		
الهرمل	١٩٦	٠،٨٩	١٢ ←	١٥ ←
راشيا	١٩١	٠،٨٧		
المجموع	٢٧١٨	١٢،٤٠		

ملاحظة: لا يمكن اعتبار هذه الأرقام ممثلة فعلياً لواقع الإعاقة في لبنان حيث إنها مرتكزة إلى بطاقة المعوق الشخصية التي تسلمها وزارة الشؤون

١- وزارة الشؤون الاجتماعية: مشروع تأمين حقوق المعوقين (١٦/٩/١٩٩٩) ودليل الخدمات المؤمنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين (١٩٩٨).

الاجتماعية لكل شخص يطلبها شرط أن تكون إعاقته مدرجة في اللوائح التي أقرتها، وبالتالي لا تشكل قاعدة البيانات المجموعة لتاريخه عينة علمية وفقاً للأصول المتبعة لإصدار معلومات إحصائية. وتصح هذه الملاحظة أكثر ما تصح على الوضع في قضاء الهرمل. حيث النظرة للإعاقة لا تزال نظرة شفقة وإحسان خصوصاً بالنسبة للمعوقين منذ الولادة أو لأسباب أخرى غير تلك التي لها علاقة أو نتجت عن العمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي أو نتيجة غاراته أو لأسباب تتعلق بالحرب اللبنانية خصوصاً من يتبع منهم لتنظيم سياسي ما.

١٠-٧ الصحة الإنجابية[1]:

لا بد من الإشارة إلى غياب الإحصاءات الدقيقة عن الأقضية والدراسة المتوفرة هي على مستوى محافظة البقاع.

يتبين من هذه الدراسة التي قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع جامعة الدول العربية عام ١٩٩٦ بأنه من بين ٣١٢ ولادة في البقاع يوجد (٨٦,١٪) من الأمهات تابعن حملهن وبالآتي هناك (١٣,٧٪) من الأمهات لم يتابعن حملهن وهي نسب متقاربة مع النسب المماثلة على المستوى الوطني.

وتشير الدراسة ذاتها إلى أن عدم متابعة الأمهات الحوامل في البقاع تعود للأسباب الآتية: (٣٨,١٪) لعدم وجود مشاكل صحية و(٢١,٤٪) لوجود خبرة سابقة و(٤,٨٪) لعدم وجود خدمات صحية و(٢١,٤٪) بسبب التكلفة العالية... وينطبق السببان الأخيران تحديداً على الوضع في قضاء الهرمل.

أما عن نوع المتابعة فقد توزعت الحالات الـ٢٦٩ على الشكل الآتي: (٧٥٪) لدى طبيب و(٢١,٢٪) لدى ممرضة / قابلة و(٣,٨٪) داية مقابل (٩٥٪) تابعن حملهن في بيروت لدى طبيب.

أما بالنسبة إلى عدد مرات المتابعة فقد بلغ معدلها (٢،٨) مرتين في البقاع

١- وزارة الصحة: جامعة الدول العربية، المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، مرجع سابق.

مقابل (٤،٥) مرات في بيروت و(٣,٣) مرات في لبنان. كذلك فإن أغلبية المتابعات لم تكن منتظمة حيث يوجد (٣١٪) فقط من الحوامل في البقاع تابعن حملهن بصورة منتظمة مقابل (٥٦٪) في بيروت و(٣٦,٥٪) في لبنان.

أما مكان المتابعة فقد توزع في البقاع على (١١,٦٪) لدى مؤسسة صحية حكومية مقابل (٦,٦٪) في بيروت و(٨٠,١٪) لدى مؤسسة صحية خاصة مقابل (٨٧,٧٪) في بيروت و(٧٪) في المنزل مقابل (٤,٩٪) في بيروت.

إن هذه المعدلات والنسب العامة في البقاع تنطوي على تمايزات بين الريف والمدن من جهة وبحسب الإمكانيات الاقتصادية للأسر من جهة ثانية إضافة إلى مستوى التعليم وغيرها، وهذه مؤشرات كلها تجعل من قضاء الهرمل أحد الأقضية حيث النساء الحوامل هن الأقل متابعة لحملهن بسبب توافر العوامل المذكورة أعلاه وكذلك الأقل انتظاماً والأكثر تردداً على مؤسسات صحية حكومية.

١٠-٨ البيئة ومنشآتها:

٨-١ المشاكل البيئية:

من أهم المشاكل البيئية التي يواجهها القضاء:

أ - التصحر:

إن غياب الاستغلال العقلاني لمياه نهر العاصي، عبر إقامة سد لري الأراضي، يؤدي إلى إنتاج مساحات كبيرة من الأراضي المحيطة بالنهر خصوصاً في الجهة الشرقية منه، مما يؤدي إلى تصحرها. كذلك فإن عدم اهتمام الدولة بمشاريع حفر آبار مركزية لجر مياه الشفة إلى المنازل يدفع البعض إلى استغلال عشوائي للثروة المائية عبر حفر الآبار الخاصة مما يؤدي إلى هدر بالثروتين المالية والمائية.

ب - النفايات الصلبة والسائلة:

شكلت النفايات المتراكمة في مختلف أحياء وشوارع المدينة المشكلة الأولى التي واجهت المجلس البلدي (في الهرمل)، حتى باتت شبحاً يهدد صحة المواطنين[1]. مما دفع بهذا المجلس إلى وضعها كأولوية للمعالجة. إلا أن طرق المعالجة وكما في أغلب المناطق اللبنانية تتم عبر حرقها في الهواء الطلق وانبعاث السموم منها، مما يؤدي إلى تلوث البيئة. والبلدية تعد بحرق وطمر وإعداد مكب للنفايات[2]. كذلك فإن حرمان قرى القضاء من شبكات تصريف المياه المبتذلة، يدفع بسكان هذه القرى إلى تصريف نفاياتهم السائلة إما بواسطة الجور الصحية والتي تؤدي بدورها إلى تلويث مصادر المياه الجوفية وإما بواسطة تركها تجري في الطرقات العامة مما يؤدي إلى تلويث البيئة. كذلك هناك تلويث لمجرى العاصي من خلال رمي النفايات فيه من قبل المتنزهين قربه.

ج - رعي وقطع الثروة الحرجية:

لا تزال قطعان الماعز تشكل ثروة مهمة في القضاء، خصوصاً في المناطق الجردية حيث الثروة الحرجية، والتي تشكل مرعى مهماً لهذه القطعان.

أضف إلى ذلك أن حرفة استخراج الفحم الخشبي لا تزال حرفة تعتمد عليها بعض الأسر في القضاء، مما يؤدي إلى قطع متمادٍ للثروة الحرجية. وبانتظار إيجاد البديل الاقتصادي لهؤلاء الحطابين فيمكن تنظيم السماح لهم بمساحات معينة مع إرشادهم وتوجيههم في كيفية التعاطي مع هذه الثروة والحفاظ عليها وإعادة تجديدها.

١- مجلة الهرمل: نشرة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل، ص٧.

٢- مجلة الهرمل: المرجع نفسه، ص٩.

د - إهمال المواقع الأثرية والطبيعية في القضاء:

توجد في القضاء مجموعة من الآثار التاريخية المهمة. (راجع الفصل الرابع) ولكن ما يجمع بين هذه الآثار هو الإهمال الشديد من قبل الجهات الحكومية المسؤولة حيث إنه يصعب الوصول إلى بعض هذه الآثار، لعدم وجود طرق معبدة، إضافة إلى عدم القيام بأي صيانة لأغلبيتها. ويظهر أن البلدية وبعد انتخابها عام ١٩٩٨ وضعت من ضمن أهدافها إقامة منشأة سياحية قرب قاموع الهرمل بمساحة ١٥٠٠٠ م٢[1]، وهناك ضرورة من جهة ثانية لتحسين الخدمات في المطاعم والمقاهي على نهر العاصي وتطوير البنى التحتية وتفعيلها.

٢-٢ المؤسسات البيئية:

يفتقر قضاء الهرمل إلى المؤسسات البيئية الفاعلة ويقتصر وجودها على جمعيات ضعيفة الإمكانيات المادية والمالية (راجع الفصل التاسع: الجمعيات البيئية).

ومع انتخاب المجلس البلدي عام ١٩٩٨ تقوم البلدية، بالتعاون مع بعض الجمعيات المحلية سواء البيئية منها أم الشبابية كذلك وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، ومنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك الهرمل ببعض النشاطات البيئية كحملات التشجير خصوصاً على مدخل مدينة الهرمل، كذلك أقيمت ندوات تهدف إلى نشر الوعي البيئي ومعالجة بعض المخالفات البيئية بالحوار والتفاهم[2].

١- الهرمل: مجلة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل ص٧.
٢- الهرمل: نشرة بلدية، المرجع نفسه، ص٨.

الملحق رقم (١)

عدد المؤسسات الصحية في محافظة البقاع عام ١٩٩٧[1]

القضاء / المؤسسات الصحية	بيطري	الصيدليات	العيادات الخاصة	مستوصف	المستشفيات
بعلبك	٨	١٥	٢٧	٢٠	٦
البقاع الغربي	٠	٨	٢٢	١٥	٢
الهرمل	٠	٥	١٤	٩	٣
راشيا	٢	٢	٧	١٠	٣
زحلة	٦	١٨	٣٢	١٧	٧

١- وزارة الزراعة والفاو FAO الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١١-١ محاور المواصلات:

١-١ الطرق الدولية:

لا يوجد في قضاء الهرمل أية طريق دولية على الرغم من متاخمتها للحدود السورية لجهة الشمال وعدم وجود عوائق طبيعية مهمة.

١-٢ الطرق الرئيسية:

بغياب الطرق الدولية، فإن الطرق الرئيسية التي تصل مدينة الهرمل بأول مدينة سورية هي الطريق التي تمر بمدينة الهرمل باتجاه الشرق نحو قضاء بعلبك عبر محطة رأس بعلبك ثم تنعطف شمالاً باتجاه القاع ومنها إلى الحدود السورية (مركز جوسي) فمدينة القصير ثم مدينة حمص.

والطريق نفسها انطلاقاً من الهرمل إلى محطة رأس بعلبك ومنها جنوباً إلى بعلبك تشكل طريقاً رئيسياً تربط قضاء الهرمل بقضاء بعلبك.

أما الانطلاق من الهرمل غرباً باتجاه الجرود المحاذية لقضاء عكار فيؤدي بنا إلى سلوك طريق الهرمل - حلبا (مركز قضاء عكار).

الجدول رقم (١): لائحة بالطرق الرئيسية الأقصر بين الهرمل ومراكز الأقضية المجاورة

نقطة الانطلاق	الاتجاه	الطريق الرئيسية	نقطة الوصول	الطول (بالكلم)
الهرمل	شرقاً	محطة رأس بعلبك ثم شمالاً القاع-الحدود اللبنانية السورية	حمص	٥٨
الهرمل	شرقاً	محطة رأس بعلبك ثم جنوباً الجديدة، العين، النبي عثمان، اللبوة، الأمهزية، رسم الحدث، مقنة، وادي الصفا.	بعلبك	٦٠
الهرمل	شرقاً	بعد بعلبك، دورس، طليا، تمنين التحتا، أبلح، الفرزل، الكرك، المعلقة.	زحلة	٦٢
الهرمل	شمال-غرب	الشربين، فيسان، البستان، الحميري، الرويمة	حلبا	٧٥

هذه هي أقصر الطرق انطلاقاً من الهرمل سواء للوصول إلى أول مدينة سورية القصير (٣٥ كلم تقريباً) أو إلى أشهر مدينة سورية في تلك الناحية أي حمص (٥٨ كلم تقريباً) أو للوصول إلى بعلبك (٦٠ كلم) أو للوصول إلى زحلة – مركز المحافظة (٩٢ كلم) أو للوصول إلى حلبا – مركز قضاء عكار (٧٥ كلم).

بالنسبة للدخول إلى سوريا فهناك إمكانية لأهالي القرى الحدودية للقيام بذلك عبر قراهم ولكن بصورة غير رسمية وذلك سيراً على الأقدام. أما المركز الحدودي الشرعي الوحيد القريب من مدينة الهرمل فهو مركز جوسي والذي تفصله عن قضاء الهرمل بلدة القاع التابعة لقضاء بعلبك.

أما بالنسبة للطرق الأخرى التي يمكن الوصول عبرها إلى مركزي قضاءي بعلبك وعكار فسترد عبر إستعراضنا للطرق الفرعية التي تصل بين مركز القضاء والقرى التابعة له، حيث يشكل بعضها معبراً إلى قضاء آخر.

١-٣ الطرق الفرعية:

سنستعرض أولاً الطرق الفرعية التي يمكن أن نعبر بواسطتها إلى قضاء بعلبك:

أ – الهرمل، الزويتيني، مراح النواس، جباب الحمر، عيون أرغش (في قضاء بعلبك)، ومنها باتجاه قضاء بشري في محافظة الشمال أو مباشرة باتجاه عيناتا الأرز– دير الأحمر فبعلبك.

ب – وادي بنيت، رأس بعلبك (قضاء بعلبك).

ج – مراح حسن طعان، رأس بعلبك من جهة وجديدة الفاكهة من جهة ثانية وزبود من جهة ثالثة وكلها قرى في قضاء بعلبك.

د – مراح العبد، الخرايب إلى زبود (قضاء بعلبك) ومن الأخيرة إلى قرى القضاء في البقاع الشمالي.

هـ – مراح الشعب، اللبوة (قضاء بعلبك).

أما الطرق الفرعية المؤدية إلى قضاء عكار فأهمها:

أ – الهرمل، القصر، سهلات الماء، فيسان، البستان، الرويمة ثم عبر وادي الدمدوم باتجاه القبيات، حلبا أو باتجاه فنيدق، برقايل، حلبا.

ب – الهرمل، الشربين، بريصا، قلعة عروبة، فنيدق، برقايل، حلبا.

أما الطرق الفرعية داخل قضاء الهرمل فهي:

أ – الهرمل، المنصورة، البويضة، الناصرية، القصر، سهلات الماء، الحريقة، فيسان حرف السماقة، جوار الحشيش، الحميري، البستان، الرويمة.

ب – الهرمل، الشربين، عين الجديدة، بريصا، مرجحين.

ج – الهرمل، زغرين، مزرعة سجد، البعول (ثم من البعول إلى مرجحين عبر طريق ترابية).

د – الهرمل، وادي الرطل، مراح الشنين، مراح العبد.

هـ الهرمل، وادي الرطل، مراح طورون، وادي التركمان، مرجحين.

و – الهرمل، الزويتيني، مراح النواس، السوح، الجباب الحمر، نبع الحور، مرجحين.

ز – الهرمل، المنصورة، البويضة، حوش السيد علي (الحدود السورية) (١٩ كلم تقريباً).

ح – الهرمل، الشواغير، بيت حيرا، حوش السيد علي (الحدود السورية) (١٥ كلم تقريباً).

ط – الهرمل، بيت الطشم، الشلمان، المشرف.

ي – الهرمل، رأس العاصي.

ك – الهرمل، القيرانية، العسري، وادي الدبور.

ل – الهرمل، فيسان، مراح العين، السويسة، سمحات، عروبة.

١-٤ الطرق الزراعية:

يبلغ عدد الطرق الزراعية في قضاء الهرمل والمنفذة بواسطة المشروع الأخضر ١٣ طريقاً.

الجدول رقم (٢): جدول بالطرق الزراعية وأطوالها (بالكلم) حتى عام ١٩٩٩[1]

اسم الطريق الزراعي	الطول (بالكلم)
وادي التركمان - مرجحين	٩
الشربين - مرجحين	١٢
جوار الحشيش - عروبة	٣،٣
النعناعة	٤،٦
الحميري	٣
سهلات المي أبش	٣،٥
الشواغير	٥
وادي الكرم	١٧
فيسان - الشربين	٣
الهرمل - بديتا	٣،٥
القاو - الشواغير	١،٥
مرجحين - الحمى	٢
سمحات	٣
المجموع	٧٠،٤

ويتبين أن المشروع الأخضر يسد ثغرة ولو بسيطة في موضوع الطرق الزراعية. وفي إحصاء للفاو يُظهر أن ٥ قرى في قضاء الهرمل فيها طرقات كبيرة بنسبة ٥٥,٥٦٪ وأن ٣ من القرى فيها طرقات داخلية بنسبة ٣٢, ٣٣٪ وأن ٩ قرى ليس فيها إلا طرق زراعية وذلك بنسبة ١٠٠٪[2]. طبعاً إن هذه النسب العالية للطرق الزراعية في الهرمل هي مؤشر على الحالة السيئة للبنية التحتية للطرق سواء لجهة شموليتها أم لجهة نوعيتها. ويتبين من إحصاء الفاو أنه شمل ١٧ قرية فقط وقد أغفل باقي القرى والمزارع والمراحات وعددها ٧٨ (راجع الفصل الأول - جدول أسماء القرى)، مما يدفعنا إلى الاستنتاج أن أغلبية القرى

١- المعلومات عن الطرق الزراعية في قضاء الهرمل وأطوالها حصلت عليها في مقابلة مع مسؤول في مركز المشروع الأخضر في بعلبك وهي تقتصر على الطرقات المنفذة فعلياً.
٢- وزارة الزراعة والفاو FAO الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى١ ٩٩٧.

والمراحات أي ما نسبته (٧٨,٣٪) محرومة من الطرقات.وهي نسبة عالية جداً تكشف لنا عن شدة الحرمان الذي يعاني منه سكان القضاء.

١١-٢ وسائل النقل:

وهي ثلاثة أنواع: النقل العام والنقل الخاص والنقل الحكومي.

٢-١ النقل الحكومي:

قبل تشرين الأول من عام ١٩٩٨ لم يكن بالإمكان الكلام على النقل الحكومي بسبب غيابه كلياً ليس عن القضاء فحسب بل عن المحافظة ككل.

يتبين من جدول خطوط النقل المشترك في محافظة البقاع[1] أنه يوجد خطان للنقل المشترك انطلاقاً من الهرمل أي ما نسبته (٢٢,٢٪) من خطوط النقل الحكومي في البقاع وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (٣٣,٣٪) بعد تدشين خط جديد داخل القضاء بين الهرمل والقصر. أما الخطان الأساسيان فهما:

الخط رقم ١: ينطلق الباص الحكومي من ساحة الدورة في الهرمل ويقصد مدينة بعلبك كنقطة وصول نهائي، وبالآتي ينتقل الراكب من قضاء الهرمل والذي يقصد بيروت من هذا الباص، في محطة بعلبك، إلى باص آخر وجهته شتورا، وهناك ينتقل إلى النقل الخاص لأنه حتى الآن لم يسر أي خط نقل مشترك حكومي بين البقاع وبيروت.

إذن ينطلق الخط رقم ١ من الهرمل إلى رأس بعلبك – الجديدة – العين – النبي عثمان – اللبوة – بعلبك.

أما الخط رقم ٢ فينطلق من المكان نفسه (حي السبيل في الهرمل) إلى القاع – رأس بعلبك – الجديدة – العين – النبي عثمان – اللبوة – بعلبك.

١- انظر الجدول (الملحق رقم ١) عن خطوط النقل المشترك في محافظة البقاع ككل. وقد حصلنا على هذا الجدول من مركز النقل المشترك في بعلبك. وقد تم استحداث خط جديد في قضاء الهرمل لم يلحظ في الجدول ويربط الهرمل ببلدة القصر.

وبالتالي فإن الفارق الوحيد بين الخطين هو أن الثاني يمر في القاع وبالتالي فهو يتأخر ولو قليلاً بالمقارنة مع الباص على الخط رقم ١ لأن المسافة التي يجتازها الخط الأول تبلغ ٦٠ كلم بينما مسافة الخط الثاني هي ٦٧ كلم أي بفارق ٧ كلم. وبتعرفة هي نفسها للخطين حيث ينقسم كل منهما إلى قسمين:

المسافة الأولى بين الهرمل – اللبوة وبتعرفة ٥٠٠ ل. ثم اللبوة – بعلبك وبتعرفة مماثلة ٥٠٠ل.ل.

وأثناء كتابة هذا البحث تم تدشين خط للنقل المشترك بين الهرمل وبلدة القصر على الحدود الشمالية للقضاء.

٢-٢ النقل العام:

أ - الباصات:

إن الباصات العامة المتواجدة في الهرمل هي عبارة عن باص كبير يتسع لأربعين راكباً (عدد ١) وباص وسط يتسع لأربعة وعشرين راكباً (عدد١) ومجموعة من الباصات الصغيرة (microbus) وهي الأكثر حركة. وقد شهد هذا النوع الأخير ازدهاراً وتطوراً لأسباب متعددة منها: البيع بالتقسيط بعد استقرار الأوضاع الأمنية والمنافسة بين الشركات المستوردة للسيارات إضافة إلى استعمال هذه الباصات للمازوت بدل البنزين مما ينعكس على انخفاض كلفة النقل وأخيراً قدرة هذه الباصات على الحركة في الأحياء.

تتخذ وسائل النقل العام كلها من ساحة السبيل مركزاً للانطلاق إلى بعلبك – زحلة – بيروت وتتوزع نقاط الوصول حسب مجموعة الركاب وبشكل أساسي تنحصر بموقفين أساسيين: (موقف المشرفية في الغبيري – موقف الكولا في الطريق الجديدة كما هناك مواقف أخرى متفرقة).

ب - سيارات الأجرة:

إضافة إلى وسائل النقل السابقة الذكر هناك شبه موقف معتمد لسيارات الأجرة (التاكسي) كنقطة انطلاق من ساحة السبيل. وليس هناك أي إحصاء لعدد هذه السيارات[1].

ج - النقل الخاص:

الجدول رقم (٣): توزع الأسر في كل من لبنان والهرمل بحسب نسبة السيارات التي تملكها ١٩٩٧ (٪)

عدد السيارات المملوكة / المنطقة	لا تملك سيارة	سيارة	سيارتان	ثلاث سيارات	أربع سيارات وأكثر
الهرمل	٦٠،٢٧	٣٨،٢٢	١،٠٦	٠،٣٠	٠،١٥
لبنان	٣٨،٤٥	٤٩،٣١	٩،٥١	١،٩٨	٠،٧٥

يتبين لنا من قراءة هذا الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً في نسبة امتلاك السيارات بين المعدل الوطني وبين قضاء الهرمل حيث إن (٢٧,٦٠٪) من اسر الهرمل مقابل فقط (٣٨,٤٥٪) على مستوى لبنان لا يملكون أي سيارة أي بفارق (٢١,٨٢٪). وإذا كان امتلاك سيارة هو أحد المؤشرات على مستوى المعيشة فإن الواقع في الهرمل يؤشر على مستوى معيشي متدنٍ. ويشكل الذين يمتلكون سيارة نسبة (٣٨,٢٢٪) من الأسر وهي أيضاً نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الفئة نفسها على مستوى لبنان وبفارق(١١,٠٩٪). أما من يملكون أكثر من سيارة فيشكلون نسبة (١,٥١٪)وهي أيضاً نسبة متدنية بالمقارنة مع النسبة للفئة نفسها على المستوى اللبناني (١٢,٢٤٪). وفي المحصلة العامة فإن نسبة من يملكون سيارات في الهرمل تعادل تقريباً نسبة من لا يملكون على المستوى اللبناني ونسبة من لا يملكون في الهرمل تعادل تقريباً من يملكون سيارات على مستوى لبنان.

١- هناك تقدير محلي أولي لعدد هذه السيارات يراوح بين ٥٠ و٧٠ سيارة إجرة في كل القضاء وتحديداً في مدينة الهرمل.

أضف إلى ذلك ملاحظة أخرى وهي أنه إذا كان امتلاك سيارة واحدة في الهرمل كما في لبنان لا يعتبر مؤشراً كافياً للدلالة على مستوى معيشي عالٍ (ضعف شبكة النقل العام وخصوصاً في الهرمل حيث الباص الحكومي يتمركز في المدينة، كما رأينا، ولا تطال خدماته قضاء الهرمل وخصوصاً جروده، كما أن نوعية السيارات بأغلبيتها هي ذات مواصفات متدنية، كذلك التسهيلات لاقتناء سيارة الخ...) إلا أن امتلاك أكثر من سيارة في الأسرة الواحدة هو مؤشر أكثر دلالة على ارتفاع في مستوى المعيشة، فإن نسبة الـ(١,٥١٪) من المالكين لأكثر من سيارة في الهرمل كافية للدلالة على المستوى المنخفض للمعيشة بالمقارنة مع المستوى المعيشي العام الوطني حيث (١٢,٢٤٪) يملكون أكثر من سيارة.

٢-٣ الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية:

لا يوجد في الهرمل أي من هذه المرافق العامة. وعلى الرغم من وجود حدود مشتركة للقضاء مع سوريا (راجع الفصل الأول) فإن المركز الحدودي الوحيد الرسمي في المنطقة يتواجد في قضاء بعلبك.إلا أنه وككل المناطق الحدودية في العالم، هناك حركة انتقال دائمة عبر الحدود الفاصلة وهي تتم سيراً على الأقدام من دون سيارات، وأحياناً يتم الانتقال خصوصاً من الجانب السوري عبر الدراجات النارية أو باستخدام الدواب من قبل الطرفين. وحركة الذهاب والإياب عبر الحدود لسكان تلك القرى تحديداً قديمة جداً، وقد اعتاد السكان على شراء الكثير من حاجاتهم من سوريا كذلك فهم يقصدونها للطبابة وغير ذلك مستفيدين من تدني كلفة هذه المواد والخدمات. ويزدهر مع هذه الحركة اليومية العلنية والمسموح بها من قبل السلطات المختصة على الحدود، نشاط التهريب والذي يدور حول استقدام المازوت والغاز والثياب والحلويات وبعض المواد الغذائية من سوريا والحصول بالمقابل على دخان وأدوات منزلية زجاجية وخبز وملح.

من المراكز الحدودية غير الرسمية❖ والناشطة في قضاء الهرمل: مركز حوش السيد علي ومركز القصر ومركز مطربة ومركز قلد السبع.

❖ أي أن الدخول إلى سوريا من القضاء وبالعكس لا يستوجب الشكليات الحدودية من مثل ملء استمارة دخول أو خروج.

الملحق رقم (١)

خطوط النقل المشترك في قضاءي بعلبك - الهرمل بحسب المسار والطول والتوقيت والتعرفة لعام ١٩٩٩

رقم الخط	المسار	الطول بالكلم	توقيت الذهاب	توقيت الإياب	التعرفة ل.ل.
١	الهرمل - رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - اللبوة - بعلبك.	٦٠	٦،٣٠	١٨،٣٠	بعلبك - لبوة ٥٠٠ لبوة - الهرمل ٥٠٠
٢	الهرمل - القاع - رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - اللبوة - بعلبك	٦٧	٦،٠٠	١٨،٠٠	٥٠٠
٣	بعلبك - تل الأبيض - ايعات - دير الأحمر	١٥	٦،٠٠	١٨،٠٠	٥٠٠
٤	بعلبك - طليا - رياق - الفرزل - زحلة - الجامعة اللبنانية - سعدنايل - تعلبايا - شتورا	٣٨	٦،٣٠	١٨،٣٠	٥٠٠
٥	بعلبك - دورس - طليا - سفري - سرعين التحتا وسرعين الفوقا - النبي شيت - يمر لاحقاً عبر طريق بريتال - الخضر)	٤٢	٦،٠٠	١٨،٠٠	٥٠٠
٦	بعلبك - طليا - بيت شاما - بدنايل - أبلح - الفرزل - زحلة - الجامعة اللبنانية - سعدنايل - تعلبايا - شتورا	٢٠	٦،١٠	١٨،٣٠	٥٠٠
٧	شتورا - تعلبايا - سعدنايل - الجامعة اللبنانية زحلة - رياق - علي النهري - النبي شيت	٣٠	٦،٠٠	١٨،٤٥	٥٠٠
٨	شتورا - تعلبايا - سعدنايل - الجامعة اللبنانية زحلة - بدنايل - بيت شاما - شمسطار - طاريا - حدث بعلبك	٣٨	٦،٠٥	١٨،٤٥	٥٠٠
٩	بعلبك - تل الأبيض - عرسال	٣٨	٦،٣٠	١٨،٠٠	٥٠٠

خلاصة

ما من مرة ذكر أو يذكر فيها التخلف والتهميش والفقر في لبنان إلا ويكون قضاء الهرمل حاضراً كنموذج وتجسيد لهذه الحالة. وهذا التخلف الذي لا ننكر وجود أسباب ذاتية له إلا انه في الأساس نتيجة لأسباب موضوعية يأتي في طليعتها إهمال الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لهذه المنطقة. إهمال شامل طال القطاعات كلها دون استثناء. وهذا الإهمال لا يعني غياب المقومات والعناصر الإيجابية في القضاء وإنما يعني غياب أو ضعف الاستغلال العقلاني لهذه المقومات مما يعوق إطلاق تنمية محلية حقة.

ولا بد قبل استعراض العوامل الإيجابية والسلبية في القضاء من الإشارة إلى أن التركيبة الاجتماعية الأساسية فيه هي تركيبة عشائرية كما أن تركيبته الطائفية تقتصر على الطائفة الشيعية.

أما العوامل فهي:

١- تتوافر في قضاء الهرمل ثروة مائية كبيرة جداً يجسدها وجود نهر العاصي والذي يعتبر من أغزر وأهم الأنهر اللبنانية على الإطلاق ويجسدها كذلك العديد من الينابيع.

وفي الإطار ذاته يشار إلى أن المنطقة تتميز بقلة الأمطار السنوية المتساقطة فيها (٢٥٠ مم) في المناطق السهلية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الزراعة هي مصدر دخل أساسي في القضاء حيث (٣٢,٩٪) يعملون فيها مقابل (٧,٥٪) في لبنان، وإن هذه الزراعة في القضاء هي بأغلبيتها زراعة بعلية ترتبط محاصيلها بالعوامل المناخية وتتدنى فيها الإنتاجية، وينعكس كل ذلك على المستويات المعيشية للسكان.

إذا ما أخذنا ذلك في الاعتبار لتكشف لنا تناقض رئيسي في القضاء يتمثل في وجود ثروة مائية وفيرة من جهة وأراضٍ زراعية بعلية أو متروكة بوراً بجوار

هذه الثروة من جهة ثانية وهو ما يعتبر بحد ذاته مؤشراً من مؤشرات التخلف، حيث المعطى الطبيعي متوافر والحاجة البشرية ملحة بينما الاستغلال العقلاني مفقود. فلا إقامة لمشاريع مائية كالسدود والبحيرات الجبلية على الرغم من إلحاحيتها مما يكشف عن تقصير وإهمال فاضحين من الحكومات المعنية، لا بل على غياب لأي رؤية تنموية.

٢- يمتاز القضاء بثروة حرجية هامة جداً تغطي مساحة (٢٠,٦٪) من القضاء مقابل (٧٪) كمعدل وطني وبالتالي تشكل هذه الثروة معطى طبيعياً قابلاً للاستثمار سياحياً. فسكان المدن ينشدون الراحة أكثر فأكثر في أحضان الطبيعة وبعيداً عن التلوث وهو ما يتوافر في هذه المنطقة. إلا انه يقتضي الحفاظ على هذه الثروة من عاملين: أولاً: ضرورة إيجاد بديل لقطعان الماعز المتوافرة في المنطقة، والتي تؤدي إلى تخريب في الثروة الحرجية، باعتماد الرعي لأنواع أخرى من الحيوانات غير المؤذية. وثانياً القيام بإرشاد الحطابين إلى كيفية التعامل مع هذه الثروة عبر الإبقاء على مصدر عيشهم من جهة ومنع الاستغلال العشوائي لها من جهة ثانية.

٣- توافر ثروة أثرية مهمة في قضاء الهرمل أبرزها قاموع الهرمل ودير مار مارون وغيرهما، ولا تلقى الإقبال عليها من قبل المهتمين بالسياحة الداخلية ولا الخارجية بسبب عدم الإعلام والإعلان عنها وبسبب عدم استغلالها استغلالاً سياحياً عصرياً (تأمين طرقات – استراحات الخ...).

كذلك عدم الاستفادة بالشكل المطلوب من القيمة السياحية التي يشكلها نهر العاصي مما يستدعي تطوير المنشآت الموجودة حالياً وتوفير الشروط التي تسمح بجذب السائح.

٤- الموقع الهامشي والطرفي للقضاء وبعده عن العاصمة بيروت وعن مدن محافظة البقاع الأساسية يشكل عاملاً سلبياً أساسياً نتيجة المركزية الشديدة للنظام، والتي حكمتها دينامية التمركز والتطريف، وما ينتج عن كل ذلك من إهمال وتهميش للقضاء. ويزيد من حدة هذا البعد ونتائجه ضعف شبكة الطرقات التي تربط القضاء بالأقضية المجاورة ومنها بباقي المناطق اللبنانية

حيث لا وجود لطريق دولية في القضاء على الرغم من أن له حدوداً مشتركة مع سوريا ويشكل همزة وصل أساسية بين محافظة البقاع ومحافظة الشمال كذلك ضعف لشبكة الطرقات الداخلية بين بلدات القضاء نفسه وغياب وسائل النقل الحكومية في أغلبيتها.

ويمكن في هذا الإطار اقتراح إعادة العمل بالقطار الحديث والذي يربط محافظة البقاع بالقضاء ومنه إلى سوريا. إضافة إلى تطوير وتوسيع الطرقات الموجودة.

٥- ضرورة حل مسألة الأراضي غير الممسوحة وغير المفروزة في القضاء والتي تعيق تحول هذه الأراضي إلى رأسمال اقتصادي كما تعوق أي عمل لتطويرها واستغلالها.

٦- إن غياب أي نوع من أنواع المصارف في القضاء يترك المجال مفتوحاً أمام المرابين للتحكم بالمزارعين وبسواهم من القوى العاملة.

ومن المسائل الأكثر إلحاحية في القضاء إنشاء مؤسسة مصرفية لتؤمن التسليف خصوصاً للقطاع الزراعي على أن تكون هذه القروض بكفالة الدولة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من وجود العديد من التعاونيات الزراعية إلا أنها في ممارستها تبقى في أغلبيتها تعاونيات شكلية غير فاعلة مما يقتضي ضرورة المحاسبة والرقابة الجدية لعمل هذه التعاونيات من جهة كما يقتضي ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي للتعاونيات الناجحة لتشكل مثالاً يحتذى من جهة أخرى.

٧- يشكو قضاء الهرمل من تدنٍّ شديد في الخدمات السكنية والتعليمية والاستشفائية والتي تشكل مؤشرات على إهمال تاريخي للمنطقة من قبل كل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال.

فشبكة الصرف الصحي في القضاء موصولة إلى (٩,٣٪) من المساكن فيه و(١١,٧٪) لا يوجد فيها صرف صحي والباقي بأغلبيته يعتمد على الجور الصحية، كذلك يوجد (٤٦,٢٪) من المساكن غير الموصولة بشبكة المياه

العامة وهذه كلها مؤشرات أدت إلى إشغال القضاء لأدنى المراتب على مستوى لبنان في دليل المسكن.

والحالة الصحية تستلزم تدخلاً خاصاً أيضاً حيث يوجد (٠,٩) سرير لكل ١٠٠٠ مواطن وهي من أدنى النسب على المستوى الوطني حتى هذه النسبة المتدنية لا يستفاد منها بالشكل المطلوب بسبب إهمال المستشفى الحكومي، وهو أشبه بالمستوصف، والذي يشكل وجوده ضرورة هامة جداً في القضاء حيث (٦٤,٤٪) من السكان هم غير مضمونين.

والوضع التعليمي أيضاً يعاني من نقص حاد في التجهيزات والمباني كذلك يشكو من نوعية التعليم المتدنية حيث يسيطر التعليم الرسمي والخاص المجاني مما يقتضي ضرورة تفعيل التعليم في المدارس الرسمية والتي تصبح تحت ضغط الأزمة المعيشية الخانقة الأمل الوحيد والرجاء من عدم تفشي الأمية في صفوف الجيل الجديد.

وتعتبر نسب الأمية في القضاء(٢٣,١٦٪) وتحديداً عند الإناث، وكذلك نسب التسرب المدرسي فيه من الأعلى في لبنان. أضف إلى ذلك كله ضعف التعليم المهني في القضاء والذي يغيب عنه التعليم المهني الزراعي في منطقة تشكل الزراعة مجالاً أساسياً للنشاط الاقتصادي وللدخل.

ويأتي القضاء في المرتبة الثانية في لبنان والأولى في محافظة البقاع لجهة التدني في درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم (حيث (٦٤,٣٪) هم في درجة إشباع متدنية) مما يستدعي تدخلاً خاصاً على هذا الصعيد.

٨- إن أزمة البطالة والتي شكلت نسبة (١٦,٩٪) عام ١٩٩٦ مقابل (٨,٥٪) كمعدل وطني ازدادت حدتها وهي تطال في ظل الأزمة المعيشية الراهنة فئات أوسع من الشباب. وذلك أيضاً يقتضي تدخلاً عاجلاً لمعالجة تلك الأزمة.

وكذلك تطرح ضرورة زيادة مشاركة المرأة في العمل في القضاء والتي لا تزال ضعيفة خصوصاً في إطار تدريبها وتشجيعها على الإنتاج الحرفي والغذائي منه تحديداً.

أخيراً لا يسعني القول إلا أن المواطنية ليست معطى طبيعياً ولا مسألة وراثية ولا هي مجرد شعارات بل هي، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث غير المنجزة التكوين الوطني، عملية بناء مستمر دور الدولة فيها محوري ويتجلّى من خلال الرؤيا والممارسة التنموية في البلاد.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٦. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢.

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ وزارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملي بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٢.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار- وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. جغرافية لبنان، الـ ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.
١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. جمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت - لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.
٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء - وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة - مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.
٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و٢/١٩٩٩.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz- Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz- Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.

40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك، ١٤/٦/١٩٩٩.

ملحق: المصادر والمراجع

١- بولس، بولس: وجه لبنان في معالمه الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت، ١٩٨٦.

٢- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية، تحديات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢.

٣- غصين، أنطوان: لوائح وخرائط في كتاب «بول سالم وآخرون» واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨.

٤- فغالي، كمال: الانتخابات النيابية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج، بيروت، ك٢، ١٩٩٦.

٥- الموسوي، علي: منطقة بعلبك - الهرمل وزراعة الحشيشة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم والتقنيات، ليل - فرنسا، ١٩٨٥ (بالفرنسية)، غير منشورة.

٦- حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية في بعلبك بين المبادئ والممارسة، رسالة جدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، بإشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، ١٩٩٩.

٧- إحصاء مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك.

٨- الدائرة الإعلامية في بعلبك، مجلة الهرمل، العدد الأول، أيلول ١٩٩٩.

٩- محاضرة للوزير السابق د. حسن شلق، المجلس الثقافي لراشيا والبقاع الغربي، بيروت، ١٩٩٩.

١٠- بعلبكي، أحمد: الزراعة اللبنانية وحدود تدخل الدولة في الأرياف من الاستقلال حتى بدء الحرب الأهلية، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥.

١١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريديريتش إيبرت، بيروت، ١٩٩١.

١٢- مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧.

١٣- وزارة الشؤون الاجتماعية، مشروع تأمين حقوق المعوقين (١٦/٩/١٩٩٩) ودليل الخدمات المؤمّنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين، ١٩٩٨.

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معتوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص جيزيل فرحات	برج البراجنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف الياس حنا	برج حمود بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غزير
جبيل	نويل روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون/كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فتيانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية ـ الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سعاد خوري، روز معلوف أحمد خلف	حلبا القبيات وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شميا، جميلة هدلا، هزاع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد د. حسين بديع فاطمة خليل	حارة صيدا النقابات الصرفند
صور	رنا جهمي يوسف حمادي	صور الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر غندور أحلام جفال	النبطية كفرصير
بنت جبيل	سلمى فواز ندى بزي	تبنين بنت جبيل
مرجعيون	روجيه تهرا فريد حمرا	الخيام مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.



مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الاجتما[عية]
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb